



أعلام نجف

دراسات في اللغة والنحو والأدب

تأليف

الدكتور نعمة رحيم العزاوي

استاذ متمرس في جامعة بغداد

طبع هذا الكتاب احتفاءً بالنجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية

عام ٢٠١٢

أعلام نجفيون

دراسات في اللغة والنحو والأدب

تأليف

الدكتور نعمة رحيم العزاوي

أستاذ متمرس في جامعة بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة للناشر

هوية الكتاب

اسم الكتاب : أعلام نجفيون دراسات في اللغة والنحو والأدب
اسم المؤلف : الدكتور نعمة رحيم العزاوي
الناشر : جمعية منتدى النشر
المطبعة : الكلمة الطيبة
الطبعة : الاولى
السنة : ١٤٣١
الكمية : (١٠٠٠) نسخة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق

بيغداد ٨٩٥ لسنة ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النجف

منذ أن ثوى أمير المؤمنين في هذه الأرض المباركة - أرض النجف - أصبح لها تاريخ ، وصارت موئل حضارة ، ودارة علم ، يقصدها طلاب العلم والحقيقة من كل حذب وصوب .

فلما غرّو في ذلك ، ففيها انتصب - شامخاً - باب مدينة علم رسول الله ، وحامل وحيه ، ومبلغ أمره : علي بن أبي طالب .

وقد تخرج من أكناف هذه المدينة المقدسة أجيال بعد أجيال من العلماء الربانيين ، والدعاة المهديين ، وخاصة بعد أن استقر فيها شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥هـ - ٤٦٠هـ) لاإذا بها من مهجره (بغداد) التي عصفت بها الفتنة ، واجتاحتها الجهالة .

لقد تكونت للنجف الأشرف شخصية علمية ، انطبع بها كل ما حولها ، وكل من لامسها ، ثم تنامت هذه الشخصية لتصبح شخصية حضارية ، تسم أهلها بميسم خاص في التفكير ، والسلوك ، والمعاش . تجلّى ذلك في كل ركن من أركانها : حجراً ، أو بشراً . فأنجبت من العلماء : الفطاحل ، ومن الأدباء الأوائل ، ومن الزعماء : الأمثال . وأصبح لها دور - أي دور - في حياة ما حولها ، ومن حولها ، ثم اتسع هذا الدور ليطال كل أنحاء العالم الإسلامي ، ثم تغداه . وهو دور إيجابي ، بناء ، يفيض بالعلم ، وينبض بالحق ، ويتسامى بالخير والسناء .

وبهذا أعزت النجف الإسلام ؛ بما أحاطته من سور : متين ، أمين من فكر أهل البيت ونهجهم في الحياة .

وكان اختيار النجف الأشرف عاصمة للثقافة الإسلامية عام (٢٠١٢م) أمراً حكيماً ، لأبد منه - وإن جاء متأخراً - فالنجف حاضرة من أغنى حواضر الإسلام عطاءً ، وإبداعاً ، وإفاضةً ، ولها من العمق الحضاري والتأصيل الفكري ، والجهد لرفعة الإسلام ، وأهلِهِ ما ليس لغيرها .

وجمعية منتدى النشر : وهي نبتة من هذه الأرض الخيرة - يحق لها أن تشارك في إغناء هذه الاحتفالية بما يتناسب ومنهجها ، وأهدافها ، وتاريخها ، فارتأت إصدار هذه السلسلة عن النجف الأشرف بأقلام أساتذة متخصصين ، لتضيء جوانب من تاريخ هذه المدينة الكريمة ، ولترد الجميل بمثلِهِ بما سقته ، وروّتها من روافد العلم والإيمان والأدب والعرفان .

ومن الله التوفيق ...

جمعية منتدى النشر

(المجمع الثقافي)

النجف الأشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يتناول هذا الكتاب خمسة من أعلام النجف خاصة والعراق والبلاد العربية عامة، فيتحدث عن أبرز ما كان لهم من آثار في مجالات اللغة والنحو والأدب. أما هؤلاء الأعلام فهم بحسب سنوات وفياتهم: الشيخ محمد الجواد الجزائري المتوفى عام ١٩٥٩، والأستاذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين المتوفى عام ١٩٨٣، والأستاذ إبراهيم الوائلي المتوفى عام ١٩٨٨، والأستاذ الدكتور مهدي المخزومي المتوفى عام ١٩٩٣، والسيد محمد تقي الحكيم المتوفى عام ٢٠٠٢.

فأما الشيخ محمد الجواد الجزائري فكان يجمع إلى الاهتمام بالعلوم الدينية وما يتصل بها من علم المنطق والكلام والعلوم اللغوية، الاشتغال بالسياسة في عصره، فكان أحد المدافعين عن مدينته النجف الأشرف، ووطنه العراق إبان الاحتلال البريطاني، وقد شارك في ثورة النجف عام ١٩١٨ التي هيأت لثورة العراق الكبرى عام ١٩٢٠.

وأما الأستاذ الدكتور عبد الرزاق محيي الدين، فقد كان من أبرز أدباء العراق ونقاده في عصره، وكان قد فاق نظراءه في الجمع بين موهبتي الشعر والنثر وموهبة النقد، فكان من أبصر المشتغلين بالأدب وتدرسه بالشعر الجيد والنثر الفني البليغ، ومن أهداهم إلى مواطن الجمال فيما ينقد من نصوص شعرية ونثرية.

وإذا جئنا إلى الأستاذ إبراهيم الوائلي ألفيناه ذا منزلة رفيعة في مجال الدراسات الأدبية، ولعل كتابه (الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر) خير شاهد على رسوخ قدمه في هذا الضرب من الدرس، غير أنه لم يشأ أن يواصل نشاطه العلمي في دراسة الأدب، بل سرعان ما جذبته إهتمامه في اثناء تدريسه في جامعة بغداد، لون آخر من الدرس، كان له فيه حضور لا يقل عن حضور المتخصصين به، المنصرفين إلى مزاولته في التدريس والتأليف، وأعني به دراسة علوم اللغة من نحو وصرف وعلم لغة، وغيرها حتى طغى إهتمامه بهذا الجانب في حياته العلمية والتدريسية، على إهتمامه بموضوع تخصصه الذي كتب به رسالة الماجستير، التي أقر له كل من قرأها بقدرة فائقة على دراسة الأدب وبحث ظواهره وتحليل نصوصه ولاسيما الشعرية، يزين ذلك كله قلم بليغ، وأسلوب جميل يذكر بأساطين الشر في العصر العباسي. ولم يكن - زيادة على ذلك - تعوزه القدرة على انشاء الشعر الرائع، بل كان له فيه ديوان مطبوع، ضم روائع القصائد التي تضيفه إلى كبار الشعراء في العراق والبلاد العربية.

وأما أستاذنا الدكتور مهدي المخزومي فكان بحق نحوي عصره، وحامل لواء الثورة - بعد أستاذه إبراهيم مصطفى - على النحو التقليدي، والداعي إلى منهج جديد في دراسة النحو، يحقق الهدف منه، وينفض عن الموروث منه جميع آصار العقم والجمود.

وأما سماحة السيد الجليل محمد تقي الحكيم، فقد كان فقيهاً أصولياً لا يلحق له بشأو، وذا اهتمام بالدرس اللغوي، مستفيداً في هذا الدرس مما أدركه وحصل عليه، من معارف غزيرة استمدتها من دراسة المنطق وعلم الكلام وعلم الأصول وغيرها، فكانت له نتيجة ذلك آراء لغوية جديدة بأن

يوقف عندها، وينوه بها، ويسجل له في كثير منها سبقه لعلماء اللغة في تراثنا العريق. وقد ذكرت ذلك في بحثي الذي عقدته عنه في هذا الكتاب.

أما بعد فاني أهنيء العراق والعالم العربي والاسلامي لمناسبة اختيار النجف الأشرف عاصمة للثقافة الاسلامية، في عام ٢٠١٢، اعترافاً بأثرها الخالد في هذه الثقافة، وتنوياً بأنها ركن قوي من أركانها على اختلاف العصور، وتعاقب الأزمان، وستظل كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإني لأشكر أيضاً منتدى النشر على قبول نشر أبحاثي عن هؤلاء الأعلام بعد أن جمعتها في هذا الكتاب ليكونوا النجوم الزهر السواطع في سماء هذه المناسبة، التي فرح بها عشاق المعرفة بوجه عام، والمولعون بالثقافة الاسلامية بوجه خاص في كل زمان ومكان.

بغداد في الخامس من شهر رمضان المبارك عام ١٤٣١هـ الموافق

٢٠١٠/٨/١٦.

الدكتور نعمة رحيم العزاوي
أستاذ متمرس في جامعة بغداد

(١)

الشيخ محمد الجواد الجزائري

وتيسير علوم اللغة العربية

(١) تعريف بالجزائري:-

هو العلامة الشيخ محمد الجواد بن الشيخ علي بن الشيخ كاظم الأسدي الجزائري ولد في النجف الأشرف عام ١٢٩٨هـ، ونشأ فيها وتلقى على علمائها العلوم العربية والأصول والفقه والفلسفة.

ولم يكن الشيخ الجزائري بعيداً عن أحداث عصره، فقد اشترك في الدفاع عن وطنه العراق، ومدينته النجف، عند هجوم الإنكليز عليهما في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧. وكان من وجوه نشاطه السياسي انه أسس مع رفاقه (جمعية النهضة) بعد الاحتلال البريطاني وكانت أول جمعية سرية في العراق، عملت على طرد الإنكليز، وأشعلت ثورة النجف عام ١٩١٨، التي هيأت لثورة العراق الكبرى عام ١٩٢٠.

وقد ضاق الإنكليز ذرعاً بهذا العالم الثائر، فطاردوه، وحكموا عليه بالإعدام، ثم أبدل هذا الحكم بالسجن والنفي. ولم يشغل الشيخ الجزائري نشاطه السياسي عن مواصلة الدرس والتدريس، فألف جملة مصنفات في الأصول والفقه والفلسفة، كما ان له ديوان شعر، نظمته في الأغراض الوطنية والاجتماعية وقد طبع باسم (ديوان الجزائري) وله في الشعر أيضاً (حل الطلاس) وهو مطبوع، رد فيه على (طلاس) ايليا أبي ماضي. توفي الشيخ الجزائري في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٥٩^(١).

(٢) تيسير علوم العربية في عصر الجزائري:-

بدأت في أواخر الثلاثينيات من هذا القرن، وفي عام ١٩٣٧ على وجه

(١) تنظر ترجمة الجزائري في (شعراء الغري) لعلي الخاقاني ٣٥٠/٧ النجف ١٩٥٥ وكتاب (نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية): (محمد الجواد الجزائري) ٦، ٧. ط ١٩٧٥ / ٢، دار التراث الاسلامي.

إبراهيم الذي نقد فيه النحو التقليدي، ووضع اسساً جديدة لنحو جديد، رأى انه اقدر على تفسير نظام الجملة العربية والكشف عن وظائف المفردات فيها، وما اتخذت هذه الوظائف من مظاهر إعرابية، ظهرت على أواخر الكلمات في الجملة وتمثلت فيما اصطلح عليه بالضممة والكسرة والفتحة.

لقد احدث كتاب إبراهيم مصطفى هذا ضجة واسعة، فتناوله بالنقد مؤيداً أو معارضاً غير واحد من الباحثين، وكان من أصدائه ان الفت وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨ لجنة من طه حسين وأحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعلي الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم وعبد المجيد الشافعي، للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وقد قدمت اللجنة اقتراحاتها بهذا الشأن، ويمكن إجمالها فيما يأتي من هذا البحث^(١).

(٣) اقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية:-

١- وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري في مثل (الفتى) و(الداعي) و(كتابي)، وكذلك الاستغناء عن الاعراب المحلي في الأسماء المبنية والجمل.

٢- إلغاء التمييز بين علامات الاعراب الأصلية والفرعية وعد كل منهما في موضعه أصلاً، فليس فيها علامات نائبة عن أخرى. وقد قسمت اللجنة الأسماء المعربة على أقسام سبعة تبعاً للعلامات التي تظهر على آخر

(١) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث (د. نعمة رحيم العزاوي) ٧٦ وما بعدها. دار الشؤون الثقافية - بغداد.

كل منها:

- أ- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو أكثر الأسماء.
- ب- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها وهو الأسماء الخمسة.
- ج- اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح وهو الممنوع من الصرف.
- د- اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بالألف والتاء.
- هـ- اسم تظهر فيه حركة واحدة وهي الفتح، وهو المنقوص.
- و- اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المشئى.
- ز- اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون وهو المجموع بهما.

٣- تسمية ركني الجملة بـ (الموضوع) و (المحمول) وجمع أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم ان في باب (الموضوع)، وجمع أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان في باب واحد هو (المحمول). وذكرت اللجنة ان الموضوع مضموم دائماً إلا أن يلي (إن) أو إحدى أخواتها فيفتح والمحمول - ويكون اسماً - يضم إلا ان يكون بعد كان أو إحدى أخواتها فيفتح، ويفتح أيضاً حين يكون ظرفاً، ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة (أو الجر) أو جملة، ويكتفى في إعرابه ببيان انه محمول. والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب ان يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً في مثل (قام زيد). وكذلك إذا كان الموضوع نكرة في (فوق المكتبة كتاب)، وينبغي دائماً المطابقة بين الموضوع والمحمول في التذكير والتأنيث. اما في العدد فاذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل (الرجال قاموا)، وإذا كان المحمول متقدماً لم تلحقه مثل (قام الرجال). وعلامات العدد في المحمول هي واو الجماعة كما في المثال السابق، ونون الإناث في مثل (الطالبات انصرفن)،

إمّا هي إشارات للعدد، كما قال المارني، في صياغة الأسماء، ورأت إلى باب المفعول لباب (كاد وأخواتها)، وعرضت لباب (ظن) ورأت رده إلى باب المفعول به.

٤- إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في الماضي والأمر والمضارع، مع عد أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه، أما الضمائر البارزة المتصلة فإن كانت للغائب فهي - اتباعاً للمازني - إشارات للعدد لا للضمائر، أما في حالتي التكلم والخطاب فهي موضوع والفعل قبلها محمول، وإذا ذكر معها ضمير منفصل - قمتم انتم - فهو تقوية.

٥- عدم تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمجرور حين يكون محمولاً وعد الظرف أو الجار والمجرور نفسه هو المحمول.

٦- رأت اللجنة طلباً للاختصار والتيسير ضم عدد من الأبواب تحت اسم واحد، فضمت المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول تحت اسم (التكملة)، ثم عادوا وجعلوا للتكملة أغراضاً بحسب تلك الأنواع التي يدرسها النحو التقليدي كلاً على حدة.

٧- وضعت اللجنة مصطلح (أساليب) لتجمع تحته مجموعة من التراكيب وصفتها بأنها أنواع من العبارات تعب النحاة في تخريجها وإعرابها على قواعدهم مثل (التعجب) و(التحذير) و(الاغراء). ورأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها. أما إعرابها فسهل: (ما احسن): صيغة تعجب، والاسم بعدها متعجب منه

مفتوح. (أحسن): صيغة تعجب أيضاً والاسم بعدها مكسور مع حرف
الاضافة، وان توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا
إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخرجها.

٨- رأت اللجنة - بشأن علم الصرف - ان أكثر مسائله من بحوث فقه
اللغة التي لا يحتاج إليها البادئ، بل لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال
والقلب وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق. وقد
رأت اللجنة ان تخفف عن التلميذ عناء هذا كله ويؤخر درسه إلى محله في
معاهده المتخصصة باللغة وفقهها وتاريخها. واقتصرت على الأبواب من
تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه على ان يعلم التلميذ
الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة، وألا يكلف معرفة شيء مما يراه الصرفيون
في أصول الكلمات وتقلبها في الهيئات المختلفة^(١).

٩- واما البلاغة فقد رأت اللجنة بشأنها ان الأمم الحديثة قد عدلت
عنها في تعليم لغاتها وآدابها عدولاً تاماً، وان اللجنة لم تعدل عنها ولم
تطلب إلغائها وإنما ردتها إلى دراسة الأدب، وجعلتها وسيلة من وسائله،
وألغت منها ما لا صلة بينه وبين الحياة الأدبية، وزادت عليها أبواباً بحثها
النقاد القدماء في اجمال، وفصل فيها المحدثون^(٢).

(٤) المنحى العام لنقد الجزائري للمقترحات:-

حين قدمت لجنة وزارة المعارف المصرية اقتراحاتها هذه، "شاءت الوزارة
المصرية تعميم هذا القرار وتوزيعه على الحكومات العربية لأخذ رأي

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٧٢.

(٢) نفسه: ١٦٣، ١٦٤.

علمائها، وأصحاب الشأن فيه، وانتدبت الحكومة العراقية العلامة محمد الجواد آل الشيخ أحمد الجزائري الأسدي للنظر إلى هذا المشروع الخطير، واعطاء الرأي فيه"^(١).

وفيما يلي نص كتاب وزارة معارف العراق المؤرخ في ١٩٣٨/٧/٢٦:
"إلى حضرة الأستاذ الشيخ محمد الجواد الجزائري المحترم:

بعد التحية: نرسل لكم بطيه نسخة من التقرير الذي رفعته لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة المؤلفة بقرار من وزارة المعارف المصرية، والذي وجه إلى هذه الوزارة لابتداء رأيها فيه، لما لهذا الموضوع من علاقة كبيرة بمعاهد التعليم في الأقطار العربية كافة. ولما كانت هذه الفكرة الجليلة ترمي إلى تيسير قواعد اللغة العربية على المتعلمين، وإزالة المتاعب القائمة في سبيل تعليمها، لذلك يرجى إفادتها بما ترونه في التقرير المذكور في الحسنات والمحاذير، وموافاتنا برأيكم في الموضوع. تفضلوا بقبول فائق الاحترام".

وقد وقع الكتاب مدير التدريس والتربية. وغني عن البيان ان تحكيم وزارة المعارف العراقية يومئذ الشيخ الجزائري، في هذا الموضوع الخطير، يدل على رفعة مكانة الشيخ في علوم العربية، ورسوخ قدميه في تراثنا اللغوي والنحوي. والذي يتأمل نقد الجزائري لاقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية الذي طبع مرتين بعنوان (نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية)، مرة في حياة المؤلف، وأخرى بعد وفاته عام ١٩٧٥، يجد ان المنحى العام لهذا النقد يتجلى في النقاط الآتية:

(١) نفسه: ٨.

١- الربط بين علوم العربية وقضية الحفاظ على اللغة من جهة وبينها وبين فهم القرآن الكريم من جهة أخرى، فتيسير علوم العربية في رأي الشيخ الجزائري "شدوذ عن الصواب وهدم لكيانها"^(١) أي اللغة.

٢- الاعتقاد بان علوم العربية، ولاسيما النحو، هي (صنعة) قائمة على أصول راسخة، ومعتصمة بحدود ومعالم مكيئة، لا سبيل إلى إعادة النظر فيها، أو الاقتراب منها بتحويل أو تغيير، فأصولها أصح الأصول، وأسسها أقوم الأسس، وان إسقاط أي أصل من أصول هذه الصناعة، تقويض للأهداف التي توخيت منها، وتفويت على طالبها ضائته.

٣- الاعتقاد بان دراسة هذه العلوم ولاسيما البلاغة، بكامل جزئياتها وعلى الصورة التي ورثناها عن السلف، من شأنه ان يغرس في نفوس الدارسين ملكة البيان، ويجري العربية على ألسنتهم وأقلامهم بليغة مشرقة ومعنى ذلك انه كان يرى ان دراسة علم البيان "من حيث انه علم والوقوف على مسائله في بحوثه، من دون أي مسامحة في أي خصوصية من شخصيتها"^(٢) هو السبيل إلى تحصيل "ملكة البليغ العارف بموارد التعقيد المعنوي فيجتنبها"^(٣). والمدرك "أنواع الخطاب، ومواقع البلاغة"^(٤). ولعل عبارة الشيخ الجزائري الآتية تدل بوضوح على اعتقاده بان دراسة البلاغة تورث النفوس ملكتها. قال الجزائري: "ان بحوث فن البيان... لها قوة ذاتية تفيد دراستها من حيث انها علم معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة،

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٦.

(٢) نفسه: ٢٠.

(٣) نفسه.

(٤) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية.

في وضوح الدلالة عليه، وتبعث إليه ملكة يقتدر بها على تمييز الكلام السالم من التعقيد المعنوي عن (كذا) غيره ويتسنى له إذ ذاك الاحتراز عن التعقيد، ويكون قد حصل معرفة ناحية من فصاحة الكلام وبلاغته^(١).

٤ - الاعتقاد بان النحو في صورته القديمة التي وضعها القدماء، أسهل من النحو الجديد الذي اقترحته لجنة وزارة المعارف المصرية، ومما يمثل رأي الجزائري هذا ما ذهب إليه من رفضه اقتراح اللجنة إلغاء الإعراب التقديري في الكلمات التي لا تظهر عليها الحركات كالاسم المبني والاسم المقصور والاسم المنقوص في حالتها الرفع والجر، إذ قال: "فاللجنة المقترحة إلغاء الإعراب التقديري يلزمها ان تؤسس أصلاً جديداً في النحو يكفل بيان أنواع الكلمات المقدر إعرابها، وتمييزها عن (كذا)^(٢) غيرها وبيان أحكامها المختصة بها، وهذا مزيد عناء على المعلم والمتعلم"^(٣).

٥ - مخالفته لجنة وزارة المعارف المصرية في فهم طبيعة بعض المفردات العربية، وقد تجلّى ذلك في موقف الجزائري مما ذهبت إليه اللجنة حين رأت ان الواو في حالة رفع بعض الأسماء الخمسة (أبو وأخو وحمو) هي ضمة مطولة، وان هذه الواو هي علامة الإعراب لا نائبة عن الضمة. لقد ذهب الجزائري إلى ان الواو في (أبو وأخو وحمو) هي حرف من حروف كل كلمة، لا علامة إعراب ملحقة بها، واما الألف والياء فيها فهما بدلان من الواو. واستدل على ذلك بان هذه الواو تثبت في الثنية، إذ يقال (أبوان وأخوان وحموان)، كما تثبت في الجمع في قول بعض العرب (أبون وأخون

(١) نفسه: ٢١.

(٢) الاصبوب (من).

(٣) نفسه: ٤١.

وحمون)، وان الجمهور يرى ان إعراب الأسماء الخمسة يكون بالحركات المقدرّة على الحروف، في حين ان الاقلين يقولون ان إعرابها بالحروف. وواضح ان اللجنة - شأنها في ذلك شأن غيرها من النحاة - كانت ترى ان استعمال الأسماء الخمسة في حالة النقص كقولهم: (جاء أخك) و(هذا حمك) هو الأصل لاستعمالها في حالة التمام (جاء أخوك) و(هذا حموك)، ومن هنا عدت هذه الأسماء معربة بالحركات المشبعة.

وقد أشار الجزائري إلى ان عد الحروف في الأسماء الخمسة حركات مطولة في حالات الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر غير سديد، ذلك لان الحركات إذا مطلّت فبلغت حد الحروف عدت كونها حركات، أو خرجت عن حدودها، وصارت حروفاً لا حركات. ثم نبه الجزائري أيضاً على ان الاسمين (فو) و(ذو) سيقى كل منهما على حرف واحد، إذا ارتأت اللجنة ان حروف المد فيهما هي حركات إعرابية مشبعة، وليس في العربية من الأسماء المعربة ما هو نظير ذلك.

٦- ومما اتسم به نقد الشيخ الجزائري اقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية، بيان المواطن التي جانبت اللجنة فيها الدقة في تعبيراتها النحوية. ومما يمثل ذلك اعتراضه على ما جعلته اللجنة قسماً رابعاً من أقسام الاسم المعرب وهو (اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر وهو الجمع بألف وتاء). لقد علق الجزائري على ذلك بقوله: (والصواب تقييدهما - أي الألف والتاء - بالمزيدتين، لان الجمع بالألف والتاء غير المزيدتين نحو (قضاة) و(غزاة) يجري على الأصل، ويستوفي الحركات الثلاث، ويدخل إذ ذاك في القسم

الأول من الأسماء المعربة) ^(١) وهو المتمثل في الاسم الذي تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الأسماء.

ومن المواطن التي جانبت اللجنة فيها الدقة قولها: "جعل النحاة لحركات الاعراب القاباً ولحركات البناء القاباً". فعلق الجزائري على ذلك بما رآه من ان هذا الصنيع هو رأي القليل من النحاة، واما نسبته إليهم جميعهم فشذوذ عن الصواب ^(٢).

ومن أوجه عدم دقة اللجنة في تعابيرها النحوية ما جاء في تقريرها ^(٣): "وعلى هذا (فمحمد) مرفوع و (قبل) مضموم و (محمدأ) منصوب و (الآن) مفتوح" من غير ان تدخل هذه الأسماء في تراكيب يتضح فيها إعرابها على الوجوه التي أشارت إليها. فعقب الجزائري على ذلك قائلاً: "ان قول اللجنة (محمد) مرفوع و (قبل) مضموم و (محمدأ) منصوب و (الآن) مفتوح غير متجه لان هذه الألفاظ المذكورة مفردات - أي لم تجعل في تراكيب - والمشهور بين النحاة ان الألفاظ قبل التراكيب لا معربة ولا مبنية" ^(٤). ثم قال: "فالتعبير الذي يتجه به تفريع هذه الأمثلة على ما تقدمها، ان تضع اللجنة هذه الألفاظ في تراكيب تامة، موافقة لإعرابها وبنائها كان تقول: محمد من قولك (فاز محمد) وعلى هذا القياس تكون بقية الأمثلة" ^(٥).

٧- إظهار قصور اقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية عن شمول

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ٥٠.

(٢) نفسه: ٥٣.

(٣) نفسه: ٥٣.

(٤) نفسه: ٥٥، ٥٦.

(٥) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ٥٦.

جميع صور التراكيب العربية، فقد أغفلت هذه الاقتراحات - في رأي الجزائري - انماطاً من الجمل استدركها الشيخ في نقده. من ذلك ما قررته اللجنة في موضوع ترتيب ركني الجملة اللذين سمتهما (الموضوع والمحمول) من ان (الموضوع) يغلب تأخره إذا كان نكرة أو إذا كان المحمول فعلاً. لقد أظهر الجزائري ان (الموضوع) قد يتقدم في صور كثيرة من الكلام العربي على الرغم من انه نكرة، ذكرها النحاة، وليس في مصلحة المتعلم ان تزويها اللجنة عنه، بدعوى ما قصدته من التيسير، ومن هذه الصور ما ذكره ابن مالك في قوله^(١):

وقد يفيد المبتدأ منكرأ مجرداً عن كل ما قد ذكرا
نحو (امرؤ انفع لي من امرأه) و(سيف أوفى للفتى من منسأه)
وقوله في ألفيته أيضاً^(٢):

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كـ(عند زيد نمرة)
و(هل فتى فيكم) و(ما خل لنا) و(رجل من الكرام عندنا)
و(رغبة في الخير خير) و(عمل برّيزين) وليقس ما لم يقل
وبعد ان أورد الجزائري صوراً من الكلام العربي يبتدأ فيها بالنكرة قال:
"كان الحريّ باللجنة ان تذكر هذه الصور ليستفيد منها المتعلم من معلمه،
ويكون بذلك متحرزاً عن الخطأ في الكلام، وعارفاً شيئاً من صناعة النحو،
يدله على ناحية كبرى من اللغة العربية"^(٣).

(١) نفسه: ٩٠ وينظر مصدره.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢١٥/١، ٢١٦ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١٤.

(٣) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ٩١.

وإذا كان الشيخ الجزائري قد أصاب في استدراكه على اللجنة انماطاً من الجمل يزخر بها كلام العرب، منظومه ومشوره، فانه لم يصب حين طالب اللجنة بسرد بعض التراكيب غير الشائعة في كلام العرب، أو غير المألوفة في مخاطباتهم، واما في عصرنا الحاضر فانها تعد من الغريب الذي تخلت عنه العربية، وهجره الناطقون بها. من ذلك ما قررته اللجنة في موضوع (المطابقة بين الموضوع والمحمول) من ان الموضوع إذا كان مؤثماً كان في المحمول علامة تأنيث. وما قررته اللجنة هو الذي تجري عليه العربية القديمة، ولا تكاد تخرج عنه إلا في حالات نادرة، عدها النحاة من الوجوه الجائزة في الكلام، واما العربية المعاصرة فقد التزمت تأنيث المحمول للموضوع، وربما استنكرت الإخلال به، أو الخروج عنه.

اما الشيخ الجزائري فقد اخذ على اللجنة إغفال هذا النادر من ترك المطابقة بين الموضوع المؤنث وما يحمل عليه، وسرد في نقده أمثلة لما تركت فيه المطابقة من تلك الحالات التي يكون فيها الموضوع مجازي التأنيث، فلا يؤنث له المحمول من نحو قوله تعالى: (فمن جاءه موعظة من ربه) ^(١) وقولهم: (نظر العينان)، أو الحالات التي يكون فيها الموضوع حقيقي التأنيث، منفصلاً عن العامل بفاصل، كقولهم: (حضر القاضي اليوم امرأة)، وغير ذلك، ثم قال الجزائري:

"فاذا عرفت هذه المواضع المؤنثة التي لا تجب مطابقة محمولاتها لها في التأنيث عرفت خطأ اللجنة في تقريرها الأصل الذي ارتأته من وجوب إلحاق علامة التأنيث بالمحمول إذا كان الموضوع مؤثماً. وحرى بها ان تسلك طريقة

(١) سورة البقرة: آية ٢٧٥.

النحاة المرسومة، وتخصص مسألتها بالموارد التي خصصتها صناعة النحو، فتكون بذلك قد خدمت لغة العرب من ناحية صحة تراكيب الكلام، ببيان أصولها الثابتة من طريق التتبع والسماع، وأفادت المتعلم الفائدة التي يطلبها متعلم النحو"^(١). والحق ان اللجنة لا تجهل الحالات التي يكون فيها الموضوع مؤثراً، ثم يجوز عدم تأنيث المحمول له، ولكنها تعمدت إغفالها، تخفيفاً عن المتعلمين، ومجازاةً للغة العصر التي جرت على المطابقة بين (الموضوع) المؤنث وما يحمل عليه من فعل وغيره. ومن المفيد ان أشير هنا إلى ان المطابقة بين الموضوع المؤنث (الفاعل) والمحمول (الفعل) قد حذفت من مناهج التعليم المتوسط والاعدادي منذ سنوات طويلة.

٨- تخطيط لجنة وزارة المعارف المصرية في فهم بعض مقولات القدماء، ويتجلى ذلك في رد الشيخ الجزائري ما ذهبت إليه اللجنة من جعل الألف والواو والنون في نحو (الرجلان قاما) و(الرجال قاموا) و(النساء قمن) علامات تدل على عدد الفاعلين وليست بضمائر، ثم قررت انها تأخذ في ذلك برأي المازني القائل: "انها علامات لا ضمائر"^(٢).

لقد عقب الجزائري على ذلك قائلاً: "ان المازني ارتأى ان الفاعل ضمير مستتر في الفعل في موارد الألف والواو والنون... فقال انها علامات لا ضمائر ولو لم ير ذلك لما وسعه ان يرتئها علامات"^(٣).

٩- إظهار قصور بعض آراء اللجنة عن تمثيل جميع أحكام الكلام العربي، والقوانين الضابطة له، فما ذهبت إليه مثلاً من تقليل الاصطلاحات

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٠١.

(٢) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٦٩.

(٣) نفسه: ١٠٤.

يجمع أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع وجمع أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب المحمول "لا يكفل لصناعة النحو - في رأي الجزائري - الوصول إلى غايتها، لأن كل باب من الأبواب التي جمعت في باب الموضوع أو المحمول له أحكام تخصه، يعرف بها الكلام الصحيح ويتميز عن (كذا) غيره... لأن العام وإن شمل الخاص لا يعرب عن خصوصيته ولا يوصلنا حكمه إلى حكمه. وحري باللجنة متابعة النحاة في رسم الأبواب للموضوعات وتحديد حدودها الخاصة التي تدور عليها أحكامها الخاصة، ليقف المعلم في بيانها موقف النحوي، ويوقف المتعلم إذ ذاك على جانب عظيم من معرفة لغة العرب وصناعتها"^(١).

١٠ - إظهار قصور اللجنة عن إدراك دلالات التراكيب، وقد تمثل ذلك في رد الجزائري ما ذهبت إليه اللجنة من إلغاء فكرة استتار الضمير في الفعل في نحو قولهم: (زيد قام) فالفعل (قام) في رأي اللجنة محمول، ولا ضمير فيه، وليس بجملة كما يعده النحاة، وهو مثل (قام زيد).

لقد عقب الجزائري على هذا الرأي بقوله: "إذا قصد المتكلم بكلامه إفادة المخاطبين النسبة، ألقى الكلام مجرداً عن (كذا) أدوات التوكيد، وعن كل ما يدل عليه، وقدم محموله على موضوعه، كقولك: (قام خالد) لمن لا يعرف أنه قائم... وإذا قصد به إفادة النسبة لمنكرها أكدها، وافادها بنحو خاص من الكلام، وطور خصوصيته أطواراً على حساب مراتب إنكارها، وافاد بكل خصوصية مرتبة خاصة من الإنكار، فاذا قصد إفادة نسبة القيام إلى خالد لمنكرها أول مراتب الإنكار أخر المحمول في كلامه، وقال: (خالد قام)

(١) نفسه: ١٠٨، ١٠٩.

أو (قائم) فهذا النحو الخاص من الكلام يدل بخصوصية على أول مراتب التأكيد الملائم لأول مراتب الإنكار^(١). وقال: "فليس من الصواب ما ترتبه اللجنة من مساواة مثل (خالد قام) لمثل (قام خالد) في خلو الفعل من الضمير المستتر لان ذلك إهمال لخصوصيات التراكيب، وتعطيل لها في سبيل إفادة المعاني المتداولة بينهم وتضييع لما يفيد السماع في ذلك السبيل، وخروج عن حكمة الوضع"^(٢).

١١ - إظهار ان بعض آراء اللجنة تفوت على المتعلم ان يمتحن صدق صناعة النحو، وشمولها لجميع صور الكلام العربي، وقد تجلّى ذلك في ردّ الشيخ الجزائري رأي اللجنة الذاهب إلى إلغاء الأعراب التقليدي لصيغتي التعجب (ما أحسنه) و(أحسن به)، وعدّ هاتين الصيغتين من الأساليب التي يهتم ببيان معناها ووصف طريقة استعمالها على الوجه الذي تلفظ به.

لقد علق الجزائري على ذلك قائلاً: "ان الفصول المرسومة في متون النحو بين أصول يلزم اتباعها في نظم التراكيب العربية، وبين أساليب من الكلام تذكر لفائدة التمرين وبيان صدق الأصول النحوية عليها، كفصل (نعم ويُس) وفصل (التعجب) وفصل (التحذير) وفصل (الأغراء) وغير ذلك، وقد اختار النحاة فيما يفيد التمرين أساليب من الكلام يمكن فيها الاعتماد على الفكر في تعيين الأصل النحوي المندرج فيه، لينشط المتعلم وتتأكد فائدة التمرين"^(٣). ثم قال: "فلو لم تتبع في بحث أمثال هذه الفصول طريقة النحاة من توجه العناية إلى شمول القاعدة النحوية لأساليبها، واقتصرنا في البحث

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٢٠.

(٢) نفسه: ١٢١.

(٣) نفسه: ١٤٠، ١٤١.

عنها على ما ترتئيه اللجنة من توجه العناية في درسها إلى بيان المعنى وطرق الاستعمال من دون تعرض لتحليل الصيغ وتخرجها على حساب القواعد النحوية، فاتنا ما يهمنا من فائدة التمرين وتنشيط المتعلم على استحضار الأصول النحوية في مواردها^(١).

(٥) مآخذ على نقد الجزائري:-

لقد كشف الشيخ الجزائري في نقده عن عالم بالنحو العربي في صورته التقليدية، متضلع من دقائقها وجزئياتها، كما تجلت في هذا النقد صورة الشيخ الجزائري المحافظ على هذا النحو، الراغب في نقله إلى المتعلمين، في كل عصر، دون مسامحة في أي أصل من أصوله أو إخلال بشيء من رسومه، مهما كلفهم ذلك من جهد، ومهما لقوا في سبيله من عنت أو نصب.

وإذا كان الشيخ الجزائري على هذه الدرجة من إتقان النحو التقليدي والاحاطة بدقائقه وتفصيله وبهذا المستوى من الشغف به، والحرص عليه، فمن الطبيعي جداً ألا يجد في عمل لجنة وزارة المعارف المصرية، غير شذوذ عن الصواب، وهدم لكيان اللغة، لأن ذلك العمل دعا إلى إسقاط كثير من رسوم ذلك النحو، من أجل تيسيره وتخفيف عناء متعلميه.

لقد انطوى نقد الجزائري لمقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية على ما يمثل موقفه المحافظ هذا، وهو موقف املئ عليه ان يشتط على اللجنة ويتصيد المآخذ على آرائها، وسنوضح فيما يأتي مآخذنا على نقد الجزائري:

١- لم يفرق الجزائري بين (اللغة) و(علوم اللغة)، وفاته ان يدرك أن

(١) نفسه: ١٤١.

اللغة مجموعة من الحقائق اللسانية التي ورثناها عن العرب، والتي حرصت الأجيال على التزامها في كلامها المتمثل في المنظوم والمنثور، واما علوم اللغة فهي القوانين والأنظمة التي اجتهد العلماء في استنباطها من كلام العرب، ورأوا انها تفسر ذلك الكلام، وتكشف عما اعتقدوا انه الأسباب التي تقف وراء مجيئه على الصور التي جاء بها.

وكان ساطع الحصري قد أشار إلى الفرق بين اللغة وعلومها أو قواعدها وأكد ان اللغة يضعها المجتمع، في حين ان القواعد، أو ما يعرف بعلوم اللغة عامة "تتولد من الأبحاث التي يقوم بها العلماء، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعها هؤلاء"^(١).

ومن هنا فقد وهم الشيخ الجزائري حين رأى في نقده ان تيسير علوم اللغة معناه هدم لكيانها، وان لعلوم اللغة هذه نفس قدسية اللغة، فكما لا يجوز لأحد ان يمس جوهر اللغة وخصائصها بتغيير أو تبديل، كذلك لا يجوز له ان يتناول علومها بنقد أو إصلاح. ويبدو ان الجزائري لم يكن الوحيد الذي يهمل هذا الوهم، بل شاركه فيه عدد كبير من العلماء في عصره في العراق وغيره، فهاجموا محاولات التيسير، ولم تسلم من هجومهم حتى تلك المحاولات الجادة المخلصة كمحاولة إبراهيم مصطفى ومحاولة لجنة وزارة المعارف المصرية، وكان ساطع الحصري ممن ردّ على هؤلاء العلماء الساخطين على محاولات التيسير، المدفوعين إلى ذلك بغيرتهم على اللغة، ففرق - كما تقدم - بين (اللغة) و(علومها) أو (قواعدها)، وقال: "انني لا اعترض على من يقول بوجوب التمسك بخصائص اللغة على علاقتها، غير

(١) آراء وأحاديث في اللغة والأدب (ساطع الحصري): ٨٥: ط١، بيروت ١٩٥٨.

صاغتھا عقول النحاة القدماء، فأدّقت صياغتها، وأبدعت في البرهنة عليها، حتى أصبحت قبلة العصور جميعاً، وموضع إعجاب الأجيال، لا تزال نحس أن لها سحراً لا يقاوم ونجد في نفوسنا اكباراً لمن وراءها من جهابذة واعلام. ولعل هذا الشعور هو مصدر ما تلقى الفروض الجديدة من إعراض عنها، وتقليل لقيمتها، مع انها قد تكون أهدي سبيلاً إلى فهم اللغة، واقوم نتائج في دراسة ظواهرها.

لقد كان الشيخ الجزائري ممن يؤمنون بأن النحو (صناعة) يخاطب بها عقل المتعلم فيدرب على استيعاب فروض النحاة، والاقتناع بالأدلة التي أقامها النحاة على صحة تلك الفروض، ولم يكن يرى أن النحو وسيلة يسان بها لسان المتعلم وقلمه من الخطأ، أو الانحراف عن سنن كلام العرب. وقد أفصح الجزائري عن نظريته هذه إلى النحو في مواطن كثيرة من نقده لاقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية ومنها قوله: "أن الفصول المرسومة في متون النحو بين أصول يلزم اتباعها في نظم التراكيب العربية، وبين (كذا)^(١) أساليب من الكلام تذكر لفائدة التمرين، وبيان صدق الأصول النحوية عليها، كفصل (نعم وبئس) وفصل (التعجب) وفصل (الإغراء) وفصل (التحذير) وغير ذلك. وقد اختار النحاة فيما يفيد التمرين أساليب من الكلام يمكن فيها الاعتماد على الفكر في تعيين الأصل النحوي المندرجة فيه، لينشط المتعلم، وتتأكد فائدة التمرين"^(٢).

وواضح من كلام الجزائري هذا أنه يرى أن النحو تمرين للعقل على استحضار الأصل النحوي ومدى تمثيل الجملة العربية له، وليس تدريباً

(١) حذف (بين) الثانية.

(٢) نقد الاقترحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٤٠، ١٤١.

لسانياً لاقامة نطق الطالب بالجملة على الوجه الذي نطق به العرب. وكانت هذه النظرة أهم نقطة خلاف بينه وبين لجنة وزارة المعارف المصرية، أو قل بينه وبين دعاة التيسير عامة. وقد تجلت لنا نقطة الخلاف هذه في نقد الجزائري عامة، وفي موقفه خاصة مما سمته اللجنة بـ(الأساليب) التي جمعت فيها أبواب (التعجب) و(المدح والذم) و(الإغراء) و(التحذير).

٣- لم يفرق الجزائري بين ما يسمى (النحو التعليمي) الذي يقدم للمبتدئين في دراسة هذا العلم في مراحل التعليم العام، والنحو الذي يقدم للمتخصصين بهذه المادة، الساعين إلى التبحر فيها، والوقوف على جليلها ودقيقها، سهلها وعويصها. وهذا ما دفع الشيخ الجزائري إلى رد بعض مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية، لعدم شمولها وجوهاً نحوية، أغفلتها اللجنة عامدة، لأنها تعلو أفهام الطلبة في مرحلتي التعليم المتوسط والاعدادي، ولعل خير ما يوضح هذه المآخذ على نقد الجزائري، هو موقفه من إلغاء اللجنة الاعراب التقديري في مثل (الفتى) و(القاضي) و(غلامي) فرأى الجزائري أن هذه الحالات لا تمثل جميع المواطن التي يلجا فيها إلى الاعراب التقديري، ولذا استدرك على اللجنة قائلاً: اقتصرت اللجنة في الاعراب التقديري على مثال المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم من غير إيماء إلى المواضع التي يقدر فيها الاعراب، وظاهر ذلك اختصاص الاعراب التقديري بهذه الأمور، وليس هذا من الصواب لوجوده في الأنواع الآتية:

أ- المسكن للادغام نحو قوله تعالى^(١): (وترى الناس سكارى) بادغام

أحد المثليين بالآخر على بعض القراءات.

ب- المحكي بـ(مَنْ) نحو قولك: (مَنْ زيدا) لمن قال: (رأيت زيدا) ووجه تقدير إعرابه اشتغال محله بحركة الحكاية.

ج- المُسَكَّن الآخر للوقف نحو (جاء خالد) بسكون الدال.

د- المُسَكَّن الآخر للتخفيف نحو قوله تعالى^(١): (فتوبوا إلى بارئكم) على قراءة من سكن الهمز.

هـ - المُتَّبِع نحو (الحمد لله) بكسر الدال اتباعاً لكسرة لام الله^(٢).

وواضح ان ما استدركه الجزائري هنا من الحالات التي تقدر فيها الحركات ليس من (النحو التعليمي) وإنما هي مما يمكن ان يقدم للمتخصصين بالنحو في الدراسات الجامعية. وبما يصلح مثلاً لعدم تفريق الجزائري بين (المادة اللغوية التعليمية) والمادة اللغوية التي توضع بين أيدي المتخصصين، رفض الجزائري ما ذهبت إليه لجنة وزارة المعارف المصرية، من تأجيل دراسة (الإعلال) و(الإدغام) و(الإبدال)، أو ما سمته تقلب الكلمات في الهيئات المختلفة إلى ما بعد مرحلتي الدراسة المتوسطة والاعدادية، والاكتفاء من موضوعات (علم الصرف) في هاتين المرحلتين بالأبواب القياسية للأفعال وصياغة المشتقات منها وتثنية الاسم وجمعه.

لقد علق الجزائري على ذلك قائلاً: "ان المتعلم إذا اقتصر على دراسة تقرير اللجنة، ودرس الأبواب القياسية للأفعال، وعرف أنها ستة من طريق ما يختاره المعلم من الأمثلة الكثيرة، ورأى من طريق السماع الكثير من أمثال الأجوف نحو (قال يقول) و(باع يبيع)، وأمثال المضعف نحو (رد يرد)

(١) البقرة: ٥٤.

(٢) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ٣٢، ٣٣.

وامثال الناقص نحو (بغى يبغى) و(طغى يطغى) وتفهم عن طريق الحس ان هذه الأمثال مغايرة للأبواب الستة في الهيئة، شكك في عدد أبواب الفعل الجارية في القياس، واشكل عليه أمر حصرها، وكان في عناء من الفكر في ضبط الأبواب القياسية للأفعال وفي تطبيق الأبواب الستة على أمثال الأجوف والمضاعف والناقص من الأفعال، ولا يسعه ان يعد هذه الأمثال من الشواذ على أصول صناعة الصرف لكثرتها في اللغة العربية^(١). أرايت؟ ان الشيخ يدعونا إلى تعليم الصغار في الدراسة المتوسطة ان (قال) اصلها (قَوْل) و(باع) اصلها (بَيْع) و(رمى) اصلها (رَمَى) و(دعا) اصلها (دَعَو)، وحسبك بهذا دليلاً على انه لا يفرق بين نحو المتعلمين ونحو المتخصصين.

٤- - ومما نأخذ على نقد الجزائري انه لم يكن على حق حين نسب التناقض إلى بعض آراء لجنة وزارة المعارف المصرية. وسأكتفي هنا بمثال واحد هو ما ذهبت إليه اللجنة من ان (المحمول) قد يكون اسماً فيضم إلا إذا وقع مع (كان) أو إحدى أخواتها. فعلق الجزائري على ذلك بأنه يتناقض مع مجموعة من الأسماء التي تكون في موقع (المسند) أو (المحمول) ولكنها لا تضم، بل تكون مبنية كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة و(أحد عشر) وأخواتها والأعلام المؤنثة على وزن (فعال) كقطام.

لقد فات الشيخ ان لجنة وزارة المعارف المصرية لم تغب عنها الأسماء التي ذكرها وانما جعلتها في طائفة المبنيات التي لا تظهر عليها علامات الاعراب، وانما تلزم حركتها التي هي عليها، ويكتفى باعرابها بان يقال عن كل منها انه (محمول) لا تظهر عليه الضمة. ومثال ذلك قولنا (الفائز هذا) إذ

(١) نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية: ١٥٢.

يقال في إعرابه:

الفائز: موضوع مضموم.

هذا: محمول مبني (أي لا تظهر عليه الحركات).

وإذا كان الأمر كذلك فأين التناقض في رأي اللجنة هذا؟

خاتمة:

اما بعد فلم يكن الشيخ الجزائري بدعاً من كثير ممن درسوا النحو التقليدي في عصره، فرأوا فيه الصورة المثالية التي ليس بإمكان أحد ان ينقصها أو يزيد عليها، ولذا حين استشارته وزارة المعارف العراقية بشأن اقتراحات لجنة وزارة المعارف المصرية الرامية إلى تيسير هذا النحو، وتخليصه مما عقده، ووعد سبيل دارسيه، لم يجد في عمل اللجنة غير شذوذ عن الصواب، وهدم لكيان اللغة. وليس الشيخ بملوم على ذلك، فبيئة النجف العلمية تختلف عن بيئة القاهرة يومئذٍ، تلك البيئة التي عجت بالتغيير، واصطبغت مناحي المعرفة فيها بالجديد. ولا بد من الإشارة هنا إلى ان الجديد الذي ظهر في بعض مناحي المعرفة في مصر يومذاك كان بفضل احتكاك المصريين المبكر بالغرب، واطلاعهم على مناهج القوم في التفكير. واما الجديد الذي ظهر على الدرس اللغوي في مصر على يدي إبراهيم مصطفى فكان جديداً أصيلاً، اهتدى إليه هذا العالم الذي لم يعبر البحر إلى أوزبا، ولم يطلع على الفكر اللغوي الغربي، اهتدى إليه بفضل عقل مستنير، وحس لغوي مرهف، ولكنه ان فاته التأثير في تجديده بمناهج الغربيين فقد حظي بتشجيع زملائه الذين درسوا في الغرب، وفي مقدمتهم طه حسين. اما التجديد الذي طرأ على الدرس اللغوي في مصر نتيجة للتأثر بالغربيين فقد حدث في الأربعينيات، بعد عودة المبعوثين المصريين إلى أوروبا لدراسة اللغة

عبد الرزاق عيسى ناقدًا

(۲۶)

الدین

الحديث عن أستاذنا المغفور له عبد الرزاق محيي الدين متعدد النواحي، متشعب الجوانب، وما ذلك إلا لأننا إزاء شخصية غنية، حباها الله بملكات وقدرات قلما اجتمعت لغيرها، أو أتاحت لسواها، فقد كان رحمه الله مريباً وشاعراً وناقداً ومفكراً ورجل سياسة، وإن أياً من هذه الجوانب يستوقف نظر من يريد أن يؤرخ له، وقد كنت في مناسبة سابقة ألمت إماماً يسيراً بجانبين من الجوانب المشار إليها، وهما شعره ونشاطه التربوي، وأريد الليلة أن أمسّ مساً يسيراً هيناً فكره النقدي، وأقترب من عالمه الرحب هذا، ولكنني معترف بأن العجلة التي كتبت بها هذه الصفحات لا تسمح بأن أوفي هذا الجانب من نشاطه العلمي حقه، أو أبلغ منه غايته التي أرجوها من حيث الدرس والتحليل.

لقد عرفنا أستاذنا الراحل محيي الدين مرهف الذوق، نافذ البصر، لا تخفى عليه ملامح الشعر الأصيل ولا تغيب عنه دقائقه وأسراره، وقد كان يكشف عن تذوقه المرهف للشعر، وشدة تأثره به، بطريقة قراءته له، فقد كان حين يتلو علينا طرفاً مما يعجب به من قصائد أو مقطوعات، نحس أنه يفعل بما يقرأ، ويضطرب لما يتلو، حتى لكانه عاشق يتبتل في محراب حبيب، أو رجل غزل يتذوق مواطن الفتنة في وجه جميل.

لقد كنا حين يقرأ محيي الدين علينا في درس النصوص الأدبية ما يتخير لنا من زوائج الشعر، وجميل القريض فنستمتع مرتين: مرة بالشعر الرفيع الذي يحسن اختياره ويجيد تلقظه من ديوان الشعر العربي ومرة أخرى بذلك الالتقاء الساحر الذي لم يكن بين الأساتذة من يحسنه، ويهيمن به على أفئدة الطلبة وأسماعهم.

ولن أنسى ما حييت أنه تحدث لنا مرة عن أثر الشعر في النفوس، فذكر ان في لبنان قرية صغيرة تدعى (بكفيه)، وانها لم تكن معروفة لدى السياح والمصطافين، وحين ذكرها شوقي في أبيات له غزلية، اشتهرت وصارت مهوى أفئدة الزوار، وكعبة نظر السائحين. الذي لن أنساه أيضاً ان محيي الدين تلا علينا تلك الأبيات بطريقة سحر بها قلوبنا، واستهوى أسماعنا، فما بقي أحد فينا إلا حفظ تلك الأبيات، وظلّ ينشدها ويرددها أما الأبيات فهي:

واغنّ أكحل من مها بكفية	علقت محاجره دمي وعلقتة
دخل الكنيسة فانتظرت فلم يطل	فوقفت دون لداته فزحمتة
فازور غضباناً وأعرض نافراً	حالاً من الغيد الحسان عرفته
قد جاء من سحر الجفون فصادني	وأيت من سحر البيان فصدته

ان قراءة أستاذنا محيي الدين للشعر تدل على أنه كان شديد التذوق له، تام البصر به يعرف كل دقيقة فيه، ويفطن لكل سر من أسرارهِ، وإذا علمنا ان قراءة النص الأدبي في هذه الأيام أصبحت فناً يدرسه النقاد ويبحثون في آلياته، وما يترتب عليه من استكشاف لدقائق النص، وما ينطوي عليه عالمه الداخلي المتشابك من قيم، علمنا ان محيي الدين كان يقيم لهذه الخطوة من خطوات النقد الأدبي كل الوزن، ويوليها ما ينبغي لها من عناية واهتمام.

وسأتناول في هذا البحث، الموضوعات التي عالجها محيي الدين في نقده، وهي موضوعات مهمة طالما شغلت النقاد، ودارت عليها كتبهم وأبحاثهم.

(١)

الناقد

لابد أن تنتهياً للناقد من جملة شروط، يكون فيها قادراً على مزاولة

عمله، والتصدي للنظر في النصوص الأدبية، ومن هذه الشروط التي أكدها محيي الدين ألا يكون مشغولاً عن النقد بغيره من وجوه النشاط الثقافي الأخرى، لأن ذلك يجعله أشبه بالطارئ على هذا الفن، فلا تترسخ فيه قدمه، ولا تسمق مكانته.

وقد صرح محيي الدين برأيه هذا حين عرض لمباحث المرتضى النقدية، فرأى أن اشتغاله بالفقه والحديث والكلام، نأى به أن ينقطع للأدب، ويقصر نشاطه على تعاطي نقده أو انشائه، فأورثه ذلك قصوراً في النقد، وكلالاً عن إصابة وجه الصواب فيه في كثير من الأحيان. ولو أن الشريف المرتضى الفقيه المحدث الكلامي اللغوي دأب مع عمله هذا على مزاولة النقد، وثابر في معالجته وطرق أبوابه، لكان له من ثقافته الفقهية والكلامية ما يعينه على البراعة فيه والتفوق على أولئك النقاد الذين كانوا "يبدؤون حياتهم وينهونها في نطاق العمل الأدبي الضيق المحدود"^(١).

ومحيي الدين - فيما أعلم - أول ناقد يصرح بأن الفقه والحديث وعلم الكلام لا تفسد ملكة الناقد، ولا تجر عليه الكلال عن البصر بمحاسن الأدب، وإنما الذي يورث أصحاب هذه العلوم ذلك أن علومهم هذه تحجزهم عن العناية بالأدب وتحول بينهم وبين المشاركة على قراءته ونقده، ولو أن هؤلاء جمعوا إلى صناعتهم معالجة الأدب والتصدي لنقده "لكانوا من دون شك أبصر بمزاياه، وادخل إلى مضايقه"^(٢).

ولا يقتصر الإشتغال بالفقه والحديث وعلم الكلام على صرف صاحب هذه العلوم عن الاكثار من النظر في الأدب، وإنما يجعله يخطئ وجه الانتفاع

(١) أدب المرتضى من سيرته وآثاره (د. عبد الرزاق محيي الدين): ١٨٨، ط ١.

(٢) أدب المرتضى: ١٨٨.

بهذه الثقافة، ويستعملها في غير محلها، فيؤثر ذلك في نقده، ويهبط به عما ينبغي له من مكانة.

وقد استدل محيي الدين على رأيه هذا بالشريف المرتضى الذي كان في جانب كبير من نقده بارعاً، يدرك مواقع الجمال في النصوص، ويهتدي إلى مظاهره بذكاء، ونفاذ خاطر. وإذا كان محيي الدين قد وقف من بعض نقد الشريف المرتضى على ما لم يرضه من هذا النقد، فإن سبب ذلك لا يعود إلى أن الرجل كان فقيهاً ومحدثاً وكلامياً، وإنما سببه أمران، الأول عدم المثابرة على النقد، وقلة النظر في النصوص الأدبية، والآخر أنه لم يحسن أحياناً الانتفاع بثقافته الفقهية والكلامية واللغوية.

وقد ضرب محيي الدين مثلاً على عدم انتفاع الشريف المرتضى بثقافته الفقهية في معالجة النصوص الأدبية أن المرتضى كان مولعاً بما يسمى كثرة (التخريج) و(التأويل)، "وادعاء إمكان أن يراد بتعبير ما جملة معان، وأن يؤدي إلى جملة أغراض، لا مانع من الأخذ بأحدها، وهي خاطرة التزامها وعمل بها تحت ظروف قاسرة من عمله الفقهي، أو عمله الكلامي، واسرى بها إلى عمله النقدي"^(١).

فقد كان المرتضى يقول: "وليس يجب أن يستبعد حمل الكلام على بعض ما يحتمله إذا كان له شاهد من اللغة وكلام العرب، لأن الواجب على من يتعاطى تفسير غريب الكلام والشعر أن يذكر ما يحتمله من وجوه المعاني، فيجوز أن يكون أراد المخاطب كل واحد منها منفرداً، وليس عليه العلم بمراده بعينه"^(٢).

(١) نفسه: ٢٠٠.

(٢) الأمالي: ١٩/١، ط دار إحياء الكتب.

وكان محيي الدين قد خالف المرتضى في هذا الذي ذهب إليه، وقال: "إن العبارة لا تؤدي إلا معنى واحد، ولا تشتمل إلا على معنى واحد، وهو هذا الذي يدهك ويتلقاك متلاًئاً بين السطور، فإن أدت الجملة معنى آخر لها فلا بد من حدوث تغيير ما في أسلوبها، أو في ظروفها التي قيلت فيها، أي مع وحدة العبارة والملابسات التي قيلت فيها فلا بد من وحدة المعنى والقصد"^(١). ثم قال: "وإذا جاز أن يختلف اثنان في فهم عبارة، فليس الاختلاف لامكان الاختلاف فيها نفسها، وإنما وقع الاختلاف في نفوس هؤلاء السامعين، ومنه إلى مداركهم، وما أحاطوا به من ظروف القول، وإلا فهي إن كانت واحدة التعبير، كانت واحدة المؤدى"^(٢). وقال أيضاً: "ولهذا فاني أعد أكثر التخریجات إحالة بالعبارة على معناها، وإطاحة بمؤداها، وتفويت لأهم المزايا التعبيرية"^(٣).

ومن أمثلة تأويلات المرتضى في باب النقد، موقفه من قول المتنبي مخاطباً الشيب:

ابعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم
لقد ذهب الشريف المرتضى إلى أن المتنبي قصد في قوله (لا بياض له): لا ضياء له ولا نور ولا اشراق، من حيث كان حلوله محزناً، مؤذناً بتقضي الأجل.

ثم قال الشريف: "وهذا لعمري معنى ظاهر إلا أنه يمكن فيه معنى آخر، وهو أنه يريد أنك بياض لا لون بعده، لأن البياض آخر ألوان الشعر، فجعل

(١) أدب المرتضى: ٢٠١.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

قوله: لا بياض له بمنزلة قوله: لا لون بعده، وإنما سوغ ذلك ان البياض هو الآتي بعد السواد، فلما نفى ان يكون للشيب بياض كان نفياً لأن يكون بعده لون^(١).

لقد رفض محيي الدين الوجه الثاني الذي ذهب إليه الشريف المرتضى في قول المتنبي (لا بياض له) ورأى ان المعنى الظاهر الذي لم يقنع المرتضى هو الذي قصده أبو الطيب، إذ كان محزوناً لما حلّ به من شيب، ضيق الصدر به، فوصفه بأنه بياض خالٍ من البهجة والاشراق.

وكما تأول المرتضى قول المتنبي (لا بياض له) كذلك تأول قوله: (لأنت أسود في عيني من الظلم)، فذهب إلى ان الألوان لا يؤتى منها بصيغة (أفعل) التفضيل، ولذا رأى ان قول المتنبي (لأنت أسود في عيني من الظلم) أي من جملة الظلم، كما قال الشاعر:

وأبيض من ماء الحديد كأنه شهابٌ بدا والليل داج عساكره
فقوله (من ماء الحديد) وصف لأبيض، وليس متصلاً به كاتصال (من) بصيغة التفضيل كقولك (هو أفضل من زيد).

فعقب محيي الدين على هذا الرأي بأن المرتضى لو أحاط حقاً "بشعور المتنبي وإحساسه وضيقه من الشيب لما ارتضى هذا المذهب، وما رضي هذا التخريج، ولجوز أن يحمل بيت المتنبي على شذوذ، فأى خشية من أن يشذ أديب على قاعدة صرفية، ليس الخروج عليها كبيراً على أمثاله ولا استغنى ان يخرج البيت ويقيمه على ما ليس نده وضريره هو (أبيض) من ماء الحديد لأن (من ماء الحديد) لا يجوز ان تعلق بـ (أبيض) فلا يجوز ان يحمل عليها

(١) أدب المرتضى: ٢٠٢، ٢٠٣.

فالتأويل والتخريج في النصوص الأدبية مما تأثر فيه المرتضى بعمله الفقهي، وقد كان للتأويل والتخريج في عمله النقدي سبب آخر هو علمه اللغوي الواسع، فقد جرّه هذا العلم إلى استقصاء معاني المفردة التي ترد من النص، والقول ان من الجائز ان يكون الشاعر قد اراد جميع هذه المعاني.

ومن أمثال ذلك موقفه من قول أبي نواس:

ظَلَّتْ حَمِيًّا الْكَأْسُ تَبْسُطُنَا حَتَّى تَهْتِكَ بَيْنَنَا السِّرَّ
فِي مَجْلَسِ ضَحْكَ السُّرُورِ بِهِ عَنْ نَاجِزِهِ وَحَلَّتْ الْخَمْرُ

قال المرتضى: "أما قوله (حلت الخمر) فيحتمل ان يريد ان ما وصفه من طيب الموضع، وتكامل السرور به. وحضور المأمول فيه صار، مقتضياً لشرب الخمر، وملجئاً إلى تناولها، ورافعاً للخرج فيها، على مذهب الشعراء في المبالغة، فتكون فائدة وصفها بأنها (حلت) المبالغة في وصف الحال بالحسن والطيب".

"ويحتمل ان يكون عقد على نفسه وآلى ألا يتناول الخمر إلا بعد الاجتماع مع محبوبه، وكان الاجتماع معه مخرجاً له عن يمينه على مذهب العرب في تحريم الخمر على نفوسهم، إلا ان يأخذوا بثأرهم".

ويجري ذلك مجرى قول الشنفرى:

حَلَّتْ الْخَمْرُ وَكَانَتْ حَرَامًا وَبَلَّأِي مَا أَلَمَّتْ تَحْلَ

ويحتمل ان يريد بـ(حلت) نزلت وأقامت من (الحلول) الذي هو المقام لا من (الحلال) فكأنه وصف بلوغ جميع آرايه، وحضور فتون لذاته، وانها

تكاملت بحلول الخمر التي فيها جميع اللذات. وهذا الوجه وان لم يشر إليه أحد ممن تقدم في تفسير البيت فالقول يحتمله، ولا يمنع من ان يكون مراداً. "وقد قيل: انه أراد استحللنا الخمر لسكرنا، وفقدنا العقول التي كنا نمتنع لها من الحرام. والوجوه المتقدمة أشبه وأقرب إلى الصواب"^(١).

فعقب محيي الدين على رأي المرتضى هذا بقوله: "فأنت ترى الشريف قبل هذه المعاني جميعاً، ورضي ان تكون مراد أبي نواس ومدلول بيته. ولو انه نظر إلى البيت في إطار القصيدة، واثبه إلى ما كانت عليه سيرة أبي نواس من ملازمة المجون والشرب، لما قبل إلا المعنى الأول. ومجرد ان كلمة (حلت) تأتي بمعنى الحلال مقابل الحرام، والحلول مقام الطعن، والتحلل من اليمين المعقودة على عادة أهل الجاهلية لا يبيح حتى احتمال صرف هذه الكلمة لكل واحد من تلك المعاني، لأن مناسبة القول تفرض معنى واحداً ومزاج الشاعر وطبعه لا بد أن يصرفنا إلى ما اعتاد ان يتأثر له من خواطر، لا إلى ما يخطر في نفوس المؤمنين والمتحرجين أو الجاهليين الذين كانوا يمتنعون عن شرب الخمر قبل أخذ الثأر. وكل هذا ان دلّ على شيء فانما يدل على أن علم المرتضى باللغة قد أفسد عليه ذوقه وان تخرجه الديني قد أملى عليه الاحتراز والحيلة في كل ما له وجوه واحتمالات" ومن تأثر المرتضى بعمله الفقهي، فكان ذلك مصدر كلال له عن ادراك وجه الجمال في بعض النصوص الأدبية التي تناولها بالنقد، ان المرتضى كان يقف أحياناً "من النصوص الأدبية موقفه من النصوص القرآنية والمذاهب الكلامية، يطالبها بصحة الحكم واطراده، واستيفاء وجوه القسمة واستقصائها الأمر الذي

(١) الامالي: ٢٨٠/١.

لابدً من طرحه واغفاله في نقد النصوص الأدبية، لأنها تترخص دائماً في إيراد الاحكام واستيفاء الاقسام. ولو طلب منها ذلك لخرجت عن ان تكون فناً، وتحولت إلى منطق يتألف من مقدمات صحيحة ونتائج ضرورية وليس ذلك شأن الأدب، ولا هذا ديدن النقاد، بل ان المرتضى يذهب في المحاكمات والمماحكات إلى ما يؤدي بروعة الصورة الشعرية لمجرد ان كلمة في القطعة لا تخضع لقواعد المنطق، أو قواعد الكلام أو الدين^(١).

ومن الامثلة على ذلك ما أورده محيي الدين من موازنة عقدها الشريف المرتضى. بين أبيات قالها البحري وأبيات أخرى قالها المرتضى نفسه.

قال البحري:

وما أنسَ لا أنسَ عهد الشباب	(وعلوّة) إذ عيّرتني الكبير
كواكب شيب علقن الصبا	فقلّلن من حسنه ما كثر
فإني وجدت فلا تكذبَن	سواد الهوى في بياض الشعر
ولابد من ترك إحدى اثنتين:	إما الشباب وإما العمر

وقال المرتضى:

جزعت لو خطات المشيب وانما	بلغ الشباب مدى الكمال فنورا
والشيب إن فكّرت فيه مورد	لابد يورده الفتى إن عمرا
يبيض بعد سواده الشعر الذي	إن لم يزره الشيب واره الثرى

وفضّل المرتضى "بيته الأخيرين على بيت البحري لان بيت البحري لم تطرد القسمة فيه بوضوح، كما اطردت في بيته، ذلك لان كلمة (اما) إذ تكررت في بيت البحري اقتضت الفرق بين مدخوليها، في حين ان الانسان متى ترك العمر ترك الشباب أيضاً، فلا وجه ظاهر للتفصيل بـ(اما). ولكن

(١) أدب المرتضى: ٢٠٥.

بيتيه صحيحا القسمة، لان من عمر شاب لا محالة، والشعر الأسود رهن بالشيب مع البقاء. أو بالتراب عند الفناء. ولهذا السبب كانت أبياته في نظره أفضل من أبيات البحري ثم احتمل المرتضى ان ينقد بيتيه (والشيب ان فكرت فيه مورد...) بأنه غير سليم الحكم، لان في الناس من لا يشيب مع طوال عمره فكيف تصح القسمة؟ وأجاب: ان القسمة صحيحة، لانه لا بد مع طول العمر من الشيب، أو من ورود زمانه، فان زمانه إذا وفد وورد، فهو كالوافد الوارد^(١). لقد عقب محيي الدين على معالجة المرتضى لآبيات البحري هذه قائلاً "وهكذا ضاع جمال أبيات البحري على يده - أي المرتضى - وظلّ يدور في دوامة تصحيح القسمة وقد رأيت أن القسمة ان صحت عنده فلم ترفع من شأن أبياته، وان اخطأت (ولم تخطئ) لم تخفض من شأن أبيات البحري وضاعت الصورة الرائعة التي خطتها يد البحري في قوله:

ولابد من ترك إحدى اثنتين: اما الشباب واما العمر
فما كان البحري في الواقع يقصد بالعمر السنين التي يعيشها الانسان،
وانما يعني بالعمر ما يصلح به للعيش، وليس مع المشيب عمر صالح^(٢).

(٢)

الشعر

يعد الشعر من موضوعات النقد المهمة، التي اطنب النقاد في معالجتها، وتعددت زوايا نظره إلیها، وفعل محيي الدين في هذا الموضوع فعل غيره من النقاد، إذ أثار جملة مباحث تتعلق به، وكان له في هذه المباحث آراء

(١) الشيب والشباب (الشریف المرتضى): ٥٣ ط الجوائب.

(٢) أدب المرتضى: ٢٠٦.

اتسمت بالأصالة، إذ لم أقع عليها عند غيره من النقاد. اما الموضوعات فهي:

نظرتة إلى الشعر بين مرحلة الشباب ومرحلة ما بعده:

كشف محيي الدين عن انه في صدر الشباب كان مولعاً بالشعر، مفتوناً بنظمه، متطلعاً إلى البروز فيه وكان الذي يبعث محيي الدين على القول هو رغبته في الدربة على الشعر، والتمرس به، وان أقصى أمله فيه يومذاك ان يكون شاعراً مجيداً، وان ينشر ما ينظم في مجلة أو جريدة^(١)، دون ان يدخل في حسابانه ان يفيد من الشعر مالاً أو جاهاً لقد كان الشعر عند ناقدنا في صدر شبابه حاجة فنية صرفاً، وكان الأكثر من نظمته بمثابة إشباع لهذه الحاجة. ولم يكن وحده ينظر إلى الشعر هذه النظرة وانما كان غيره من أقرانه من الشعراء الشباب في النجف، يماثلونه فيها ولا يلتمسون من معالجاتهم الشعر غير إرضاء ميولهم الفنية وإشباع ما يجدونه في نفوسهم من حاجة إلى قوله: "وقد تبلغ الحاجة النفسية بأحدهم ان ينظم شعراً يلقي باسم مستعار فلا يعود عليه عائد من ذلك إلا اشباع هذه الرغبة الفنية"^(٢).

وقد سمى محيي الدين هذه النظرة إلى الشعر بـ(البراءة الفنية والتجرد من الغرض المصلحي). وذهب إلى ان هذه البراءة الفنية قد واكبته طوال حياته فقال: "لا بد لي ان أؤكد في غير تبجح انني كنت كذلك في كل ما نظمت في تلك الفترة، وانني بقيت على هذه البراءة الفنية طوال حياتي الشاعرية، وانني (في تحد لمعاصري جميعاً) لم انظم قصيدة أو مقطوعة أو أشرك في حفل بكلمة لقاء جاء أستزيده أو مال أستفيده، أو صنيعاً أصنعها عند ملك

(١) ديوان عبد الرزاق محيي الدين (مخطوط)، مقدمة الديوان: ٢.

(٢) نفسه، مقدمة الديوان: ٣.

العهد، وقسرت عليه الظروف، وما كان شيء من هذا لولا ضعف الأخلاق، وقلة الحياء وانفصام الشخصية، وانعدام الشعور بالمسؤولية الإنسانية^(١). وبعد ان يعدد محيي الدين مثالب الشعر والشعراء يقول: "كل الذي سطرت من معائب، وعرضت من نقائص ونقائص، لم تقدر على صرفي عن حبه، وعن الهيام به فناً رفيعاً سامياً متسامياً، لا تجيده إلا قلة، ولا تدركه إلا ندرة، ولا تقوى على نقده، وتبين وجوه الحسن فيه إلا آحاد من كل جيل"^(٢). ويقول: "لقد حاولت ما استطعت الخلوص من الهنات العالقة بصناعته، من اتخاذ وسيلة عيش أو جاه، ومن قوله غرض مدح في سبيل عيش أو جاه، ومن الوقوف به على أبواب الحاكمين الظالمين والعاقلين، ومن الانتقال به من معسكر إلى معسكر، كما حميت عقلي من الانخداع به، في استدراج للتحدث عن نفسي، والتبجح بشاعريتي"^(٣).

الشعر بين أدواته وصناعته:

لقد فرق محيي الدين بين ما سماه (أداة) الشاعر وما سماه (صناعته)، فقد يكون الشاعر ممن أوتي الأدوات التي تساعد على قول الشعر، ولكنه حرم الاجادة في نظمه. وقد صرح محيي الدين برأيه هذا عندما تحدث عن شاعرية الشريف المرتضى، فقال: وجملة ما وجدته من محاسن شعر المرتضى كان في أدواته لا في صناعته...

انه سريع الخاطرة، حاضر البديهة، يقول الشعر ارتجالاً، ويقرضه بديهة، ولا شك ان هذه الصفة من ميسرات القول ومهئئاته، ولكنها صفة الآلة التي

(١) مقدمة الديوان المخطوط: ٦.

(٢) نفسه: ٩.

(٣) نفسه.

تقول الشعر، وليست صفة الصنعة التي تجود القول فيه. وهو واسع اللغة، كثير المفردات، لا يضيق بقافية، ولا يعجز عن اداء غرض، وهذه كسابقتها صفة الآلة، وليست صفة الصناعة التي تعنى بكيفية إيراد هذه المفردات واختيار المناسب منها. وهو كثير الوقوف على المعاني... وهو كثير التجارب... (إلا) ان القدرة الذاتية على الصناعة لا ترجع إلى سرعة البديهة.

دواعي جودة الشعر:

تحدث محيي الدين عن هذا الموضوع من خلال كلامه على شعر المرتضى، فأورد جملة من هذه الدواعي. فمن دواعي تجويد الشاعر أن يكون الشعر عمله، وأهم ما يشغله ويستأثر بعنايته، فان كان الشعر عملاً هامشياً في حياة الشاعر، هبط ما يؤاتيه منه، واتسم بالقصور. وقد عزا محيي الدين هبوط أكثر شعر الشريف المرتضى إلى انه لم يكن من المتجردين للشعر، المنقطعين إلى نظمه، والشعر "لا يسمو أو يرتفع - لفن وصناعة - إلا عند التجرد له، والفناء فيه، ولذلك لم نتوقع أن يبلغ الشريف منه ما بلغه أولئك المحترفون له، المنقطعون لنظمه"^(١). ومن دواعي تجويد الشعر خاصة والأدب عامة، ألا يرسل المنشئ نفسه فيهما على سجيتها، فلا ينالهما بقدر من الصنعة، تضمن له استوائهما وخلوصهما من شوائب الضعف والركاكة. فالصنعة في الشعر ضرورة وهي ليست عيباً فيه، كما يزعم بعض من لا خبرة له بقول الشعر من النقاد. قال محيي الدين: "ولعل من الابتذال الذهني، والاذالة الفكرية أن خيل لبعض مؤرخي الأدب فطرة تفسدها الصنعة وطبع يجني عليه التطبع،

(١) أدب المرتضى: ٢٢٧.

إذ ليست الصنعة الحقة إلا تلك التي تخيل إليك أنها فطرة، وليس الطبع السليم إلا ما أشبه عليك حتى تخيلته طبيعة ساذجة، وإذا كان قد خيل لبعض مؤرخي الأدب أن الشعر والنثر كانا في يوم ما من عمل أولئك الفطريين الساذجين يجري القول البليغ على ألسنتهم من غير معاناة أو إرهاف وشحذ، فقسّموا لذلك عصور الأدب إلى طبع وتطبع، وصناعة وتصنع، فان ذلك يعود إلى تحميلهم معنى الطبع ما لا يمكن أن يكون خالصاً صرفاً في معناه"^(١).

وقد عزا محيي الدين قصور جانب من شعر المرتضى إلى عدم احتفاله به، وقلة صبره عليه، ونظمه إياه نظماً سريعاً يقرب من الارتجال. قال محيي الدين: "أنه - أي المرتضى - كان سريع البديهة حاضر الخاطر، قد يقول الشعر مرتجلاً، وقد ينظم في المناسبة الواحدة جملة قصائد في زمن متقارب، وبهذا نفس السهولة واليسر في شعره، وعدم التأنق في كثير منه، وإليه يرجع ما يداخل قصائده من أبيات ركيكة متخاذلة، وما قد يصل بشعره إلى أن يستحيل كلاماً مثوراً، لا أثر للجمال فيه، والوقوف عند عباراته ومعانيه"^(٢) ومن دواعي تجديد الشعر - عند محيي الدين - ألا يكون الشاعر واقعاً تحت تأثير موقف اجتماعي أو ديني، يحول بينه وبين الانطلاق في المعاني، والاستجابة لما يعرض له من الخواطر. وقد عزا محيي الدين ما يبدو على جانب من شعر المرتضى من الضعف، إلى تخرجه وتأثمه، فلم يكن يذهب مذهب الشعراء "من الجري وراء الخواطر الأدبية المستطرفة حيث تكون وأنى تكون، لا يبالي في سبيلها بأسخاط الله، أو أسخاط الناس، ولذلك

(١) نفسه: ١٨٧، ١٨٨.

(٢) نفسه: ٢٢٦.

خلا شعره من التعريض بالأديان، والنقد للعادات، والتحرر من الغزل، والانغماس في الهجو والغلو في المدح، وهذه أمور لا بد منها للسمو بالفن الشعري، فالشعر لا يسمو إلا حيث يجري منطلقاً دون حرج أو قيود^(١).

ولم يفت محيي الدين أن يجعل من دواعي تجديد الشعر أن يكون الشاعر فقيراً، عانى البؤس، وذاق مرارة الحرمان، وقد عزا بعض ضعف شعر الشريف المرتضى، إلى أن الرجل كان موسراً، لم يكابد ضيقاً في العيش، أو نصباً في الحياة، "والشعر لا يكون متلظياً ملتهباً إلا حيث يكون وقوده الضر والآلام"^(٢) على حد تعبير محيي الدين.

الشعر بين الصدق والكذب:

لم يشترط محيي الدين لصدق الشعر أن يكون الشاعر قد عاش التجربة التي يعبر عنها، فكثير من الشعراء في رأيه قد برعوا في تصوير تجارب لم تعرض لهم في الحياة، ولم يدفعوا إلى معاناتها أو العيش في مضايقتها، وكانوا قد عوضوا العيش الفعلي في التجربة بتمثلها، وتخيل معاناتها. وقد استظهر محيي الدين لرأيه هذا بشعر الغزل الذي قاله كثير ممن لم يعشقوا، فبرعوا فيه، لأنهم عوضوا ما فاتهم من حب بما تكلفوا من اصطناعه^(٣).

وقد نبه محيي الدين - نتيجة لذلك - على ضرورة أن يتردد النقد كثيراً قبل أن يصفوا شاعراً ما بالصدق أو الكذب، معتمدين على شعره وحده، فقد تورط بعض النقاد المحدثين حين قرؤوا شعر الفخر والحماسة والزهد وغيرها من الأغراض "فخيل إليهم أن قائلها صادقون فيما يدعون

(١) أدب المرتضى: ٢٢٧.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: ٢٢٩، ٢٣٠.

لأنفسهم، مستشعرون في دخائلهم لما يعلنونه على الستهم، فاذا المتنبي عظيم
ثائر مدوخ للدنيا، لانه ادعى العظمة، ودعا إلى الثورة، وطالب بالملك،
وحكيم حازم لانه نظم في الحكمة والحزم، واذا الرضي من أباء الضيم،
وحماة المجد، والساعين إلى الدعوة بنفسه لنفسه إلى الخلافة، وإذا بأبي
العتاهية زاهد عفيف، في حين أن هذا الذي يقرؤونه من بطولة الشعراء
وعظمتهم وزهدهم وحكمتهم وحزمهم شيء يجري على الألسنة، وضرب
من ضروب الرياضة الشعرية، يصطنعونها اصطناعاً، ويأتونها تفتناً، لم
يريدوا منها إلا مجرد التمرس بهذا الفن الشعري، الذي ورثوه عن جاهليتهم
وعهود إسلامهم الأولى^(١).

الجزئية في نقد الشعر:

إن كل دارس للنقد العربي عامة، والنقد اللغوي خاصة، يجد أن النقاد
في كثير من الأحيان يلتزمون خطة لا يحيدون عنها، وهي النظر في البيت
الواحد، والكلمة المفردة، لا يلتفتون إلى القصيدة ككل، ولا ينظرون إليها
نظرة موحدة مجملة^(٢).

لقد نظر النقاد القدماء إلى كل بيت على أنه قائم بنفسه، لا يحتاج إلى ما
بعده لاتمام معناه، فاذا لم يقيم البيت بنفسه، واحتاج إلى الثاني عابوا الشاعر
ورموه بالعجز. ومن هنا شبه كثير منهم القصيدة بالعقد من الجواهر، وكل
بيت فيها جوهرة قائمة بنفسها، مستقلة عن اختها^(٣). وكما أفردوا البيت
عن السياق الذي جاء فيه، أو عما قبله وعما بعده من الآيات كذلك أفردوا

(١) نفسه: ٢٦٢.

(٢) النقد الجمالي (روز غريب): ١٤٧، ط ١، ١٩٥٢.

(٣) النقد اللغوي عند العرب (د. نعمة رحيم العزاوي): ٤١٨، بغداد، ١٩٧٨.

الكلمة عن البيت، ثم أفردوا القصيدة عن نتاج الشاعر كله، فجاءت أحكامهم تبعاً لذلك مشحونة بالخطأ، مغالية في القسوة، بعيدة من طبيعة الفن الأدبي^(١).

وقد التفت عبد الرزاق محيي الدين إلى هذه (الجزئية) في نقد الشريف المرتضى للشعر، فأخذه عليها قائلاً: "ومما أؤاخذ المرتضى به كما يؤاخذ به كثير من النقاد الأقدمين، أنهم ينظرون إلى المعنى في البيت مجرداً عن اجوائه وملابساته، فيخيل إليهم أن فن البيت ومعناه من نفسه، وليس في وقوعه ضمن الاطار الذي أحاطه، فهم لذلك يقيسون معنى على آخر، ويوازنون بين مفردات المعاني. وكذلك كان المرتضى يعمد إلى الموازنة بين المعاني خالية من العلائق والروابط، وفي هذا الضوء يحاكم وينقد. وهو صنيع بالاضافة إلى خطئه، فيه تحيف وظلم أطاح بجمال كثير من الأبيات والصور الشعرية، وورط المرتضى في مزالق ما كان ينبغي أن يقع فيها رجل مثله"^(٢).

وقد ضرب محيي الدين على هذا العيب في نقد المرتضى للشعر بعض الأمثلة، منها قوله: "فمن ذلك أنه - أي المرتضى - ادعى وحدة المعنى بين بيتي ابن الرومي في وصف الخضاب والخاضب:

قل للمسود حين سود هكذا	غش الغواني في الهوى إياكا
كذب الغواني في سواد	وكذبته في ودهن كذاكا
وبيته - أي المرتضى -:	

وما تدليس شيب الرأس إلا	كتدليس الوداد مع الحبيب
وليس من وجه للمقارنة لو لم يأخذ بيته مجرداً عن علائقه، فلو وضعنا	

(١) نفسه.

(٢) أدب المرتضى: ٢٠٨.

بيته في مكانه من القصيدة لألفينا البون شاسعاً بين ما قال ابن الرومي وما قال الشريف. إن بيت المرتضى من القصيدة الآتية:

وعدت شيب رأسي من عيوبي	نبت عينا أمامة عن مشيبي
فكم أخفى التستر من عيوب	وقالت لو سترت العيب عني
وإخلاصي من الشعر الخضيب	فقلت لها: أجل صريح ودي
إذا طاولن بد من مشيب	وما لك يا امام مع الليالي
.....	وما تدليس شيب...

عياء ضلّ عن حيل الطيب	ولا تلحي عليه فذاك داء
نظير بياض مفرقي الخضيب	وإن بعيد شريك وهو آت
نصيبك فيه يوماً من نصيبي	وإن تأبى فقومي ميزي لي

إن ابن الرومي صور حالة واقعة في الحياة، صور حال الشيخ يخضب شبيه ليظهر بمظهر الفتى الوسيم المحب للغواني، ظانا من غفلته أن غشه وتدليسه مما يخفى عليهن، فخاطبه على لسان غيره بقوله (قل للمسود) وفي هذا من التبكيت والاستخفاف ما لا يخفى (هكذا غش الغواني في الهوى إياك) ثم إلتفت وحول الضمير من الخطاب إلى الغيبة، ولالفتات هنا روعته وبراعته في التعريض بفعلته:

كذب الغواني في سواد وكذبته في ودهن كذاكا^(١)

ثم قال محيي الدين: "فالبيتان - لابن الرومي - لا يمثلان معنى، وإنما يمثلان منظراً يحتوي على صورتين: إحداهما صورة الشيخ المغفل يصطنع الحيلة، ويتكلف لها، متخيلاً من غفلته أنه بلغ من الغواني ما يبلغه الفتيان في فيض شبابهم وعنفوانه. وثانيتها تمثل الغواني وهن يصطنعن العواطف

(١) أدب المرتضى: ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠.

المتدلّية المتأججة ليستمر الشيخ المغفل على غفلته، من ظنه أنه من حسن الحيلة بمكان. ومن مجموع الصورتين تتجلى رواية هزلية لواقع جدي في الحياة، تعرض عرضاً فيها لا يتمالك شاهده من الضحك والاعجاب، بحسن قيام الممثلين بأدوارهم^(١). ثم قال محيي الدين مستمراً في موازنته الرائعة بين بيتي ابن الرومي وأبيات الشريف المرتضى، فقال: "فماذا صوّرت أبيات المرتضى؟ نظرت أمامه إلى شبيه فنبت عيناها، وهذه صورة واقعة في الحياة، ثم قالت له: لو سترت الشيب بالخضاب حتى لا تنبو عيني من منظرك المعيب. وأقسم أن قولاً كهذا لم يتفق لرجل وامرأة حتى لو كانا حبيبين. وإذا كان من النساء من تبلغ بها القحة أن تخاطب رجلاً بذلك، فليس بينهن من تصل بها الغفلة أن تطلب منه أن يخضب ويدلس، حتى يروق منظره في عيناها، فان وجدت امرأة في مثل تلك الوقاحة وبهذه الغفلة فماذا ينفعها قوله في الجواب:

... أجـل صـريح ودّي واخلاصي عن الشعر الخضيب

هل في الرجال من يقول لامرأة: إن هذا الذي تنبو عنه عيناها، والداء الذي يعجز عنه الأطباء، لابد صائرة إليه واقعة به إن لم يكن اليوم ففي غد. إن الذي أوقع المرتضى في ورطة المقارنة بين بيته وبيتي ابن الرومي ما قلناه آنفاً من أنه ينظر إلى المعنى مجرداً من العلائق^(٢).

لقد أحسن الناقد عبد الرزاق محيي الدين في تجلية ما تجره النظرة (الجزئية) في نقد الشعر من أخطاء، وأبدى في تحليله نموذجي ابن الرومي والشريف المرتضى من البراعة والحدق، ما يشهد له برهافة الحس، ونفاذ

(١) أدب المرتضى: ٢١٠.

(٢) أدب المرتضى: ٢١٠، ٢١١.

البصر في معاني الشعر، كما انه أفرغ تحليله في قالب من النثر الفني الرفيع، لا يختلف في روعته وتأثيره عن أبلغ الشعر، واروع القريض.

(٣)

النقد التطبيقي عند عبد الرزاق محيي الدين

لقد درس محيي الدين طائفة من شعر الشريف المرتضى، وأخذ عليه بعض ما عدّه هنات أو هفوات، وسأكتفي هنا في إيراد بعض أبيات الشريف المرتضى في رثاء أخيه الشريف الرضي، وما تعلق به محيي الدين على المرتضى من هنات وهفوات.

قال المرتضى:

قدني إليك فقد أمنت شماسي وكفيت مني اليوم صدق مراسي
ولقيتني متخشعاً لا يرتجى نفعي ولا يخشى العشية باسي
أسري بلا هاد بكل مضلة وأجوب مظلمة بلا مقياس
فعقب محيي الدين قائلاً: "التصوير والعرض في الأبيات حسن، لولا علل خفية لا يحسها إلا الناقد الخبير منها:

أ- ما فائدة كلمة (مني) في البيت الأول مع إضافة (مراسي) إلى ياء المتكلم؟ لقد كان عليه أن يقول: (وكفيت اليوم صدق مراسي) أو (وكفيت مني اليوم صدق مراس)، ومع إضافة (مراسي) إلى ياء المتكلم، لا ضرورة بل لا حاجة لكلمة (مني).

ب- ما فائدة (كل) في البيت الثالث (أسري بلا هاد بكل مضلة)، إنها وصلة زائدة، على انه استعمل (الباء) مكان (في)"^(١).

وقال الشريف المرتضى:

(١) أدب المرتضى: ٢٧٩، ٢٨٠.

ومصيبة ولجت على سرج آل النبي حفائر الأرماس
ثلّموا بها بعد التمام كأنما ثلموا بجذع الأنف يوم عطاس
وتراهم بعد الهدوء كأنما سرب الحميلة ريع من قرناس
فعقب عبد الرزاق محيي الدين قائلاً: البيت الأول مضطرب التركيب،
مفككه لأنه يريد أن يقول (ومصيبة ولجت آل النبي كائنين على سرج الهدى
حفائر الأرماس)، وأظن التكلف بادياً في التركيب، على إنه عدى كلمة
(ولج) إلى مفعولين، وما أحسبها مما يتعدى ذلك.

وفي البيت الذي بعده استعمل كلمة (ثلّموا) وهذا لا يتناسب في
الاستعارة مع كلمة (بعد التمام) ولا كلمة (بجذع الأنف)، على إن
(عطاس) من القوافي المستقلة. وفي البيت الثالث أورد كلمة (قرناس) وهي
كلمة مستقلة أيضاً^(١). وقال الشريف المرتضى:

واهاً لعمر ك من قصير ولرب عمر طال
فقال محيي الدين: (إنه يتفجع متأوها على عمر أخيه القصير الطاهر، ثم
يختمه بحكمة في غير موردّها، (ولرب عمر طال بالأرجاس). أنت أيها
الشريف في حالة تفجع على فقد أخيك الشقيق، فمن صرفك إلى الأعمار
التي تطول بالأرجاس، ألا تقول كما قال الشاعر أبو الحسن التهامي:
يا كوكباً ما كان أقصر عمره وكذاك عمر كواكب^(٢)
وقال الشريف المرتضى:

يا موت كيف أخذت نفسي تاركاً
نفساً عليها جمّة الأنفاس

(١) أدب المرتضى: ٢٨١.

(٢) نفسه: ٢٨٢.

ألا أخذت بمن أخذت ليسوا بمكرمة من الأكياس
فقال محيي الدين: "إن الشعراء إذ يطالبون الموت بصيغة التحضيض ان
يأخذ بديلاً على فقيدهم يقدمون له ما يعز ويكرم في نفوسهم ونفائسهم،
ولكن المرتضى افتدى أخاه بقوم ليسوا بمكرمة من الأكياس"^(١). ثم قال محيي
الدين أخيراً "ولقد أمني أن يخاطب في خاتمة القصيدة الوزير فخر الملك
بقوله:

ولئن رزيت فقد محوت بيديك محو النفس من
أهكذا تمحي رزية الأخ وتنسى عهود الصبا والاخاء. ان ذلك مما لا يقوله
شاعر يعرف كيف يشكر المواسين على مصيبتة".

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان النقد الأدبي يؤلف جانباً مهماً من جهد عبد الرزاق
محيي الدين، وان له في هذا الميدان آراء كثيرة جاءت مبنوثة في تضاعيف كتبه
ومقالاته وبحوثه، وان كثيراً من هذه الآراء يفصح عن أصالته، ويشير إلى إنه
لم يتأثر فيها بغيره، فلم يكن فيها عيالاً على سواء، وان هذا البحث لم
يكشف إلا عن جانب يسير من هذه الآراء. ومما تجدر الإشارة إليه هنا ان
محيي الدين لم يقف في جهده النقدي عند التنظير وحده، بل تعداه إلى
التطبيق، فقد استطاع ان يضع يده على كثير من مواطن الجمال في النصوص
الشعرية التي عرض لها بالنقد، كما كشف عن مواطن الغثاثة والرداءة، مما
يؤكد لنا نضج ذوقه الفني، واكتمال عدة الناقد لديه.

(١) نفسه: ٢٨٣.

وإذا كان لنا ان نحدد هنا اتجاه محيي الدين النقدي، فاننا نستطيع ان نصنفه مع النقاد الانطباعيين، وان نضيفه إلى أعلام هذا اللون من النقد في العصر الحديث، كطه حسين وزكي مبارك وعلي جواد الطاهر. وغني عن البيان إن هذا الضرب من النقد هو أصعب ضروب النقد وأشقها على الناقد، لما يتطلبه من أدوات يتعذر على كثير من النقاد ان يتوفروا عليها وان يضربوا فيها بسهم وافر. ولعل أهم هذه الأدوات رهافة الذوق وسعة الثقافة وجمال التعبير، وقد تكاملت عند عبد الرزاق محيي الدين هذه الأدوات جميعاً، فاستطاع بها ان يواجه النصوص الأدبية باقتدار تام، وان يميّط اللثام عما دقّ وجلّ من مزاياها التعبيرية، ويكشف عما انزلق إليه منشئوها من مواطن الزلل والقصور. ولعل فيما سقنا من ملاحظاته الدقيقة على أبيات الشريف المرتضى في رثاء أخيه الشريف الرضي ما يفصح عن ذوقه المرفه، واحساسه الفني الناقد ولغته العالية.

(٢٦)

أبو إسحاق الموصلي

وجهوده في النقد اللغوي

تعريف موجز بإبراهيم الوائلي^(١)

ولد إبراهيم بن الشيخ محمد بن الحسين بن محمد بن حرج الوائلي، في إحدى قرى البصرة عام ١٩١٤ عند أخواله، وقضى طفولته هناك. وفي صباه وشبابه كان يتردد بين القرية التي ولد فيها ومدينة النجف، حيث تقيم أسرته وأعمامه، وكان في تلك السن رفيقاً لأبيه في حله وترحاله.

وكان الوائلي قد بدأ تعلمه في الكتاب الذي أدخله فيه أبوه في القرية، وحين شب أخذ يختلف إلى حلقات الدرس في النجف، وكان أبوه ممن تلمذ لهم الوائلي، فأخذ عنه علم النحو، وعلم المنطق، وعلم البيان، وعلم الفقه وأصوله، وتلمذ أيضاً لأخيه الكبير الشيخ قاسم، فأخذ عنه أوزان الشعر، ودرس كذلك على الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

وفي خريف عام ١٩٤٠م عين الوائلي مدرساً للغة العربية في الثانويات الأهلية، وفي عام ١٩٤٥م سافر إلى القاهرة فدرس في كلية دار العلوم، وتخرج بها عام ١٩٤٩م، ثم واصل الدراسة في الكلية نفسها فحصل منها على شهادة الماجستير في أواخر عام ١٩٥٥م، وكان موضوع رسالته (الشعر السياسي في العراق في القرن التاسع عشر). وحين عاد إلى العراق عين مدرساً في الإعدادية المركزية في بغداد، وبعد ثورة عام ١٩٥٨م انتقل الوائلي إلى الجامعة للتدريس في كلية الآداب، فما لبث أن صار أحد أعلام التدريس فيها، وكان قد اختار موضوع "علوم اللغة العربية"، وانصرف

(١) إتممت في هذا على (من أغلاط المثقفين) تأليف إبراهيم الوائلي، جمعها وحققها وقدم لها: د. ناهي العبيدي ورفيقه. وقد طبع الكتاب في دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد عام ٢٠٠٠.

عن تدريس الأدب الحديث، وهو موضوع تخصصه. لقد بقي الوائلي في منصبه هذا حتى أحيل على التقاعد في أول تموز من عام ١٩٨٣م، ثم توفي في الخامس عشر من نيسان عام ١٩٨٨م.

لقد ترك الوائلي طائفة من الآثار المطبوعة والمخطوطة، منها:

١- ديوان شعر طبع منه جزآن على نفقة وزارة الثقافة والاعلام عام ١٩٨٢م.

٢- الراحلون "تراجم لبعض الأدباء الذين رافقهم وفارقوه".

٣- الشعر العراقي في القرن التاسع عشر ومنزلته من الشعر في مصر والشام.

٤- ضباب الأثير (وهو نقد لغوي لأغلاط المذيعين).

٥- النحو وسيلة لا غاية.

٦- هوامش على الأحداث (ويتناول بعض الأحداث العربية وما يجب أن يقال فيها من رأي).

وله عدا ذلك مقالات كثيرة في التراجم والنقد الأدبي والنقد اللغوي والعروض والبلاغة. ومن آثاره في النقد اللغوي مقالاته التي نشرها في جريدة الثورة العراقية تحت عنوان (من أغلاط المثقفين) التي سنتحدث عنها في بحثنا هذا، والتي تعد جهداً بارزاً في مجال الحفاظ على سلامة اللغة العربية، ودرء ما يتهدها من خطر التشويه والتحريف.

(٢)

مجالات النقد اللغوي عند الوائلي

لقد تناول إبراهيم الوائلي في نقده اللغوي ما كان يقف عليه من أخطاء

في كلام أهل هذا العصر على مستوى المفردات والتراكيب والدلالة، ولم تفته الإشارة كذلك إلى ما تسلل في كلام المعاصرين من العامي، وما اعتري كتابتهم من أخطاء في الرسم. وسأورد فيما يأتي نماذج من هذه الأخطاء.

أولاً: المفردات:

لقد أورد الوائلي في هذا المجال مفردات كثيرة سأجتزئ منها بالآتي:

١- نيات لا نوايا:

أشار الوائلي إلى أن أهل هذا العصر يجمعون (نية) على (نوايا) وهو جمع لم يرد في اللغة، وإنما استحدثه ضعاف الكتاب، والصحيح (نيات)^(١). وما أورده الوائلي يعززه قول الرسول ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات).

٢- أسرة طموح لا طموحة:

ذكر الوائلي أن المعاصرين يقولون: (أسرة طموحة) و(دورة طموحة)، فيدخلون تاء التأنيث على هذا الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، والصواب أن يقال: (أسرة طموح) و(دورة طموح) و(فتاة طموح). وقد احتج الوائلي لتصحيحه هذا بقول العرب: (بئر طموح) أي غزيرة الماء، والبئر مؤنثة، وقد وردت كذلك في قوله تعالى: (وبئر معطلة)^(٢). فوصف البئر بكلمة (طموح) يدل على أن صيغة (فَعُول) في اللازم وفي طائفة من المتعدي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ومنه: (أم عطوف) و(رؤوم) و(امرأة ملول) و(عجوز) و(بتول) و(نفور)^(٣).

٣- مصوغة لا مصاغة:

(١) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٣، جريدة الثورة العدد الصادر في ٢٣/٨/١٩٨٦.

(٢) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٢٤، جريدة الثورة العدد الصادر في ١٤/٢/١٩٨٧.

(٣) الحلقة نفسها، والعدد نفسه.

قال الواصل: "يستخدم الكتاب ومنهم النقاد كلمة (مصاغة) فيقولون: (عبارات مصاغة) و(أبيات مصاغة) وهذا غلط فاحش لا يجوز تكراره لأنه ليس في هذه المادة رباعي متعدد، فلا يقال: (أصاغ يُصاغ) فهو (مُصاغ) والشيء (مُصاغ) بضم الميم منهما، وإنما المستعمل من هذه المادة هو الثلاثي نفسه، فيقال: (صاغ الصائغ الذهب يصوغه صوغاً وصياغة وصيغة). بسببه على شكل خاص، فالذهب مصوغ وليس مُصاغاً كما يتوهم المحدثون. فالصواب الذي لا يجوز غيره أن يقال: (عبارات مصوغة) و(أبيات مصوغة) والكلمة اسم مفعول مثل (مَقُول) و(مَسُود) و(مَصُون) والأصل فيها مصووغ على وزن مفعول، ولكن العرب استثقلوا توالي الواوين فحذفوا الأولى منهما ونقلت حركتها إلى الصاد، وهذه الطريقة تسري على كل أجوف"^(١).

٤- النزف والنزيف:

عرض الواصل لقول بعض الشعراء المعاصرين: (تماد إلى ما شئت في تمادٍ نزيف)، فقال: "استعمل الشاعر كلمة (نزيف) التي هي وصف بمعنى (نَزَف) المصدر: وهذا غلط غير مقبول، لأن (النزيف) هو اسم مفعول بمعنى (المنزوف) مثل الجريح والمجروح، والأسير والمأسور، والقتيل والمقتول، و(النزيف) هو الذي سال دمه بإفراط حتى ضعف، والسكران والمحموم، وقالوا بئر نزيف: قليلة الماء أي منزوفة.

والنزيف أيضاً هو الذي أصابه العطش حتى ييست عروقه وجف لسانه، ومنه قول الشاعر القديم:

(١) الحلقة نفسها، والعدد نفسه.

فلثمت فاهها آخذاً بقرونها شرب النزيف ببرّد ماء الحشرج
فينبغي ألا تستعمل النزيف وهو المنزوف بمعنى النزف"^(١).

ثانياً: التراكيب

ومما تناول الوائلي في نقده اللغوي في مجال التراكيب ما يأتي:

١- فيما كان...

قال الوائلي شاع في السنين الماضية القرية في لغة الكتاب والقصصيين والمذيعين تعبير غريب مازال يتردد في كل يوم، فهم يقولون على سبيل المثال (وتحدث إلى الصحفيين فيما كان يهم بركوب الطائرة)، ويقولون: (واستيقظ من نومه فيما كانت الشمس طالعة)، ويقولون: (وانفض الناس فيما كان الخطيب مستمراً في خطبته). هذه العبارات وأمثالها مما لا تسيغه الأساليب العربية، لأن (ما) في قولهم (فيما) لا تدل على الوقت والحين مما يقتضيه سياق الكلام، أي إنها لا تغني عن قولهم: (على حين كان) أو (في الوقت الذي كان فيه)^(٢).

ثم قال: "ولا أظن مثل هذه التراكيب مما يمكن أن تكون داخلية في تطور الأساليب إلى غير الأسوأ، والصواب أن نقول في هذه العبارات (وتحدث إلى الصحفيين وهو يهم بركوب الطائرة أو على حين كان يهم)، ونقول: (واستيقظ من نومه وقد كانت الشمس مشرقة) أو (حين كانت الشمس طالعة) ونقول: (وانفض الناس حين كان الخطيب مستمراً) أو (والخطيب مازال مستمراً)"^(٣).

(١) المصدر السابق، الحلقة ٢٤، جريدة الثورة العدد الصادر في ١٤/٢/١٩٨٧.

(٢) نفسها، الحلقة ٢٩، جريدة الثورة العدد الصادر في ٢١/٣/١٩٨٧.

(٣) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٩، الثورة في ٤/١٠/١٩٨٦.

قال الوائلي: "وشاعت في السنين القريبة والآن أيضاً عبارات اقحمت إقحاماً غريباً في أساليب المذيعين والمترجمين والكتاب، كثيراً ما نسمعهم يقولون على سبيل المثال: (وغرقت الباخرة بمن فيها الملاحون) و(نجا ركاب السيارة بمن فيهم مراسلو الصحف)^(١). ثم علق الوائلي على هذه التراكيب قائلاً: "لو طلب من هؤلاء أن يوجهوا هذا الاسم المرفوع الذي أقحم بعد (من) الموصولة وصلتها توجيهاً يوافق أية قاعدة عربية لعجزوا عن ذلك لأن الكلمات: (الملاحون) و(سائقها) و(مراسلو) التي جاءت مرفوعة لا إعراب لها، ولا يمكن حملها على أي باب من أبواب المرفوعات، فليست هي مبتدأ ولا خبراً، ولا تابعاً لمرفوع، ولو أنها تلفظ مجرورة لأمكن حملها على ضعف على البدلية من الاسم الموصول المجرور بالباء، ولكنهم يلفظونها مرفوعة والصواب في هذه العبارات أن نقول: (غرقت الباخرة بمن فيها من الملاحين وغيرهم) أو (غرقت الباخرة بملاحيها) و(نجا الركاب ومنهم سائق السيارة) و(أزدحمت الساحة بالمستقبلين وفيهم مراسلو الصحف أو منهم مراسلو الصحف)^(٢).

٣- الفعل عاش:

قال الوائلي: "وكثر أيضاً استخدام الفعل (عاش) متعدياً بنفسه إلى الأحداث وغيرها فهم يقولون: (عاش همومه) و(لتعيش هما أكبر) و(الأحداث التي عاشتها لبنان) و(عاش التجربة). ونقول لهم: إن هذه كلها

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

غير صحيحة لأن الفعل (عاش) لا يتعدى بنفسه إلى غير ظروف الزمان، فيقال: (وعاش يومه وسنته وعمره ودهره وحياته) بحذف حرف الجر (في) ونصب هذه الأسماء على الظرفية أما الأمثلة السابقة فيجب فيها ذكر حرف الجر (في) فيقال: (عاش في همومه) و(لتعيش في هم أكبر) و(الأحداث التي عاش فيها لبنان) و(عاش في التجربة). هذا إذا أردنا الفعل الثلاثي، أما إذا أردنا حذف حرف الجر (في) فيجب أن نستخدم في هذه العبارات فعل (عاش) لأن المزيد يتعدى بنفسه، فيقال: (عاش همومه) و(لتعيش هما أكبر) و(الأحداث التي عاشها لبنان) و(عاش التجربة) وهكذا^(١). ثم قال الواصل: "على أنني لا أرى في استخدام الفعل (عاش) بمثل هذه الكثرة أية بلغة من البيان الأصيل"^(٢).

٤- منذ و منذ:

قال الواصل: قالوا في هذه الأيام وقبلها: (منذ الصباح الباكر وهو يحس بضيق في صدره) وقالوا: (منذ أيام وهو يعاني مرضاً شديداً) و(منذ بضعة أيام وهو يحاول أن يستغل علاقته) أقول: ليست هذه العبارات وأمثالها من البيان السليم في شيء. لأن (منذ) و(منذ) يجب أن يتعلقا بفعل أو شبهه، متقدم عليهما، أو متأخر عنهما، ولا يجوز الفصل بينهما وبين ذلك المتعلق به بمثل هذه (الواو) التي مزقت العبارة وأوهنتها. ومن المعروف أن (منذ) و(منذ) تكونان بمعنى (من) إذا كان الزمن ماضياً. أي إذا أضفناهما إلى زمن ماضٍ مثل (ما قرأت الصحف منذ أمس) أي من أمس، وتكونان بمعنى (في) إذا كان الزمن حاضراً، مثل (ما رأيته منذ اليوم). أي في هذا اليوم، وقد تقع

(١) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٨، الثورة في ٢٧/٩/١٩٨٦.

(٢) المصدر السابق.

بعدهما الجملة الفعلية على نية الاضافة مثل (أحببتُ الشعر منذ قرأته)،
والجملة الاسمية مثل (أحببت الموسيقى منذ أنا يافع) وقد يتأخر عنهما
الفعل المتعلق بهما. وقد قالوا حين انتهى أمر شبيب الخارجي على يد
الحجاج: (منذ الوقت ركدت ريح شبيب)^(١).

ثم قال الواصل: "هذه الأمثال التي ضربتُ وآخرها من الشواهد ليس
فيها وفي كل الأساليب القديمة ما يدعم تلك العبارات وأمثالها مما شاع على
أقلام كتابنا الجدد، ولا سيما إقحام (الواو) التي لا معنى لها، ولا مكان بين
(منذ) وما يتعلق به لأن هذا ليس من لغة العرب في شيء. فصواب العبارة
الأولى: (كان يحس بضيق في صدره منذ الصباح) أو (أحس بضيق في صدره
منذ الصباح) أو (منذ الصباح أحس بضيق). وصواب العبارة الثانية (كان
يعاني مرضاً شديداً منذ عام..) أو (منذ عام كان يعاني مرضاً شديداً).
وصواب العبارة الثالثة: (حاول يوسف منذ بضعة أيام أن يستغل) أو
(يحاول منذ بضعة أيام أن يستغل) أو (مرت أيام وهو يحاول)"^(٢). ثم قال
أخيراً: "فهل تحذف هذه الواو رحمة باللغة"^(٣).

ثالثاً: الدلالة:

وقد عرض الواصل في نقده اللغوي لما طرأ على طائفة من المفردات من
تطور دلالي، فعدّ ذلك من الخطأ الذي يلزم تجنبه، ودعا إلى استعمال تلك
المفردات بالمعاني التي وضعت لها في كتب اللغة. وسأروي لكم هنا نماذج
من هذا الضرب من نقد الواصل اللغوي:

(١) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٢٢، الثورة في ٣١/١/١٩٨٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

١- ابتداء من وليس اعتباراً من:

لقد تطورت دلالة كلمة (اعتبار) في كلام أهل هذا العصر، فبدلاً من أن تستعمل في أصل معناها وهو (الاتعاظ) و(الأخذ بالحكمة النافعة) صارت تستعمل لتحديد الوقت الذي يتدئ بيوم، وينتهي بيوم آخر. فالمعاصرون يقولون: (سيكون الدوام في الساعة السابعة اعتباراً من يوم ٩/١) و(سوف يستمر البيع أسبوعاً واحداً اعتباراً من ٤/١٥)، فرأى الوائلي أن الصواب الذي ينبغي أن يأخذ به كل معني باللغة أن يقال: (سيكون الدوام في الساعة السابعة ابتداء من يوم كذا وكذا)^(١).

٢- لبق:

ومما تطورت دلالاته في كلام المعاصرين كلمة (لبق) التي صارت تستعمل بمعنى المتكلم الذي يجيد تنميق العبارات وزخرفتها، ويرسل الكلمات متناسقة دقيقة. وقد يريد المعاصرون باللباقة أيضاً كثرة الكلام وطلاقة اللسان، فرأى الوائلي أن هذا وهم منهم، والتباس في المعاني التي تتصارع في أذهانهم. لأن اللبق في اللغة معناه الظريف الحاذق الماهر، الذي يحكم العمل ويتقنه، فهي كلمة عامة لا تتقيد بالكلام^(٢).

٣- الصمد والصمود

وقد رأى الوائلي أن من الخطأ الشائع في النشر والشعر المعاصرين استعمال كلمة (صمود) بمعنى الثبات، في حين أن هذه الكلمة لا وجود لها في مشتقات مادة (صمد)، وأن معناها ليس (الثبات)، فالخطأ فيها - كما رأى الوائلي - مزدوج مادة ومعنى، والصواب الذي يذهب الوائلي إلى التقيد

(١) المصدر السابق.

(٢) من أغلاط المثقفين، الحلقة ١٣، الثورة في ١/١١/١٩٨٦.

به، أن يقال: (صمَد يصمَد بكسر الميم ويصمَد بضمها) صمداً، والمعنى قصد يقصد، فالفعل على ذلك فيه حركة وتقدم وإقدام وليس هو بمعنى الثبات في المكان الواحد، كما يتوهم المحدثون فيه لفظاً ومعنى^(١).

٤- أقل واستقل:

قال الوائلي: "يكثر في لغة المحدثين كتاباً وقصاصاً ومذيعين استعمال الفعل (استقل) في غير موضعه، فهم يقولون: (استقل الوفد أو غيره السيارة أو الطائرة أو القطار) وسوى هذه، أي ركب وسافر. وهذا الاستعمال مخالف للغة، لأن الفعل (استقل) على اختلاف معانيه لا يتعدى إلى راحلة السفر، فقد قالوا: استقل الرجل برأيه، استبد، واستقل بالأمر نهض به وأطاقه، ويأتي لازماً: استقل السحاب ارتفع، واستقل الطائر ارتفع وحلق، واستقل القوم ارتحلوا"^(٢). ثم قال الوائلي: "يتضح من اللغة أن هذا الفعل لا يتعدى إلى الراحلة والمركب، فلا يقال: (استقل محمود السيارة) أو سواها، ولو على سبيل الاتساع، وإنما يقال: (أقلته السيارة) أو الطائرة، وفي الآية الكريمة في وصف الريح (حتى إذا أقلت سحاباً)^(٣) وقد يقال: (استقل الوفد بالسيارة أو بالطائرة) ارتحل بهذه الوسيلة"^(٤).

٥- استضاف يستضيف:

ومما عرض له الوائلي من ألفاظ تطورت دلالتها الفعل (استضاف) الذي صار يستعمل في غير معناه الذي وضع له في اللغة، فالمعاصرون يقولون:

(١) من أغلاط المثقفين، الحلقة ١٣، الثورة في ١١/١/١٩٨٦.

(٢) نفسها، الحلقة ٤١، الثورة في ٢٠/٦/١٩٨٧.

(٣) سورة الأعراف: ٥٧.

(٤) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٤١، الثورة في ٢٠/٦/١٩٨٧.

(استضاف اتحاد الأدباء والكتاب القاص في محاضرة عن الحكاية الجديدة)، والصواب أن يقولوا: (ضيف اتحاد الأدباء والكتاب القاص.. الخ)، وذلك لأن (استضاف) ومشتقاته يعني طلب عابري السبيل الضيافة والقرى من المقيمين. قال الامام علي عليه السلام فيما نسب إليه من شعر يشني فيه على قبيلة همدان.

متى تأتهم في دارهم تبت ناعماً في خدمة وطعام
فقوله (تستضيفهم) أي تطلب الضيافة منهم. وقد احتج الوائلي بالقرآن الكريم، فقد قال تعالى^(١): (إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما).

٦- يجب لا يتوجب:

ومما تطورت دلالاته من ألفاظ في كلام المعاصرين الفعل (وجب)، فهم يستعملون (يتوجب) بمعنى (يجب)، فرأى الوائلي أن هذا خطأ غير مقبول، لأن الفعل (توجب) له مدلول خاص، فاذا قلت: (أحمد يتوجب) فمعناه أنه يأكل في اليوم والليلة وجبة واحدة، فلا يستعمل هذا الفعل في معنى وجوب عمل الشيء. وذهب الوائلي إلى أن الصواب أن يقال: (يجب كذا وكذا)^(٢).

رابعاً: العامة:

وقد نبه الوائلي في نقده اللغوي على عدد من المفردات التي أخذت تشيع في كلام المعاصرين، ظناً منهم أنها من الفصح، في حين أنها من العامي الذي ينبغي هجره، والترفع من استعماله. وسأورد هنا بعض ما نبه عليه من

(١) سورة الكهف: ٧٧.

(٢) من أغلاط المتقنين، الحلقة ٦٩، الثورة في ١٩٨٨/١/٢٣.

١- الشلة:

قال الوائلي: "إن الشلة مفردة عامية مصرية. أشاعتها لغة الأفلام والمسرح والمسلسلات". ورأى أن هذه الكلمة ليست من الفصحح في شيء، ولا يستخدمها أدباء مصر الكبار، وقد رفضها مجمع اللغة العربية في القاهرة، فلم يذكرها في مادة (ش ل ل) في المعجم الوسيط، ولم يشر إليها فيما أشار إليه من محدثات اللغة، ولعلها في رأي الوائلي مصحفة من كلمة (ثلة) بالثاء بمعنى (الجماعة)، وقد جاء في القرآن الكريم، قال تعالى: (ثلة من الأولين ❀ وثلة من الآخرين)^(١) وقد دعا الوائلي الأدباء إلى التخلي عن كلمة (شلة) لئلا يقعوا في الخطأ والتقليد الأعمى^(٢).

٢- نشمي ونشامي:

قال الوائلي: "كثرت في هذه السنوات استعمال كلمة (نشمي) ولا سيما في الشعر الحماسي، وجمعت على (نشامي) جمعاً غير مقيس ولا مسموع، وما هي بشيء يضيف إلى الشعر أو إلى اللغة نكهة جديدة، لأنها لفظة عامية يكثر استعمالها في الريف وتجمع على (النشامة) بكسر النون، كما جمعوا (نجدي) على (نجادة) بكسر النون"^(٣).

ثم قال الوائلي: "ولم أجد في مادة (نشم) أو مشتقاتها معنى يرغب فيه، وليس فيها ما يدل على الخفة والسرعة والنشاط مما تدل عليه كلمة (نشمي) في الريف، وهذه الكلمة إذا لم تكن محرفة عن كلمة (نسمي) نسبة إلى

(١) سورة الواقعة: ٣٩-٤٠.

(٢) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٢٣، الثورة في ١٩٨٧/٢/٧.

(٣) نفسها، الحلقة ٤٦، الثورة في ١٩٨٧/٧/٢٥.

(النسمة) في خفتها وسرعتها، فأولى بها أن تكون عراقية قديمة بقيت تعيش في الريف العراقي، أو تكون دخيلة عبرت من الخارج، فاستعملت وشاع استعمالها. ومهما يكن من شيء فهي عامية، ولا مكان لها في معاجيم اللغة وأدبياتها"^(١).

٣- شيمه:

علق الوائلي على قول أحد الشعراء الشباب:

فلو تفوق شعبي حين لصاح لييك.....

فقال: "والمفردة العامية (شيمه) بمعنى شجعه وأثار فيه الحماسة والأريحية ولا نعرف في فعل (شيم) أنه يدل على هذا المعنى، وإنما يدل على معنى آخر يقال: (شيم يديه في رأس عدوه أو ثوبه)، قبض عليه ليقاتله. ولعل العامة أخذوه من (الشيمة) بمعنى الخلق، أو أنهم أخذوه من المعنى الأول بمعنى دفعه ليأخذ برأس عدوه أو ثوبه"^(٢).

٤- حمص القهوة:

ذكر الوائلي أن أهل بغداد يقولون: (حمص القهوة) أو الحمص أو القمح أو ما يصلح من البذور للقلي، أي قلاه على النار وقرر أن هذا غلط والصواب (حمس) بالسين المهملة تحميساً. أما نطق الصاد فهو نطق عامي لا تسيغه اللغة، وقد سببه تطور الصوت من الاستفال الذي تمثله السين إلى الاستعلاء والإطباق اللذين تتصف بهما الصاد^(٣).

٥- مشبوهة:

(١) المصدر السابق.

(٢) نفسها، الحلقة ٥٧، الثورة في ٢٤/١٠/١٩٨٧.

(٣) نفسها، الحلقة ٧٦، الثورة في ١٢/٣/١٩٨٨.

ذكر الوائلي أن كلمة (مشبوهة) التي يعبر بها عن بعض الحالات والمواقف السياسية التي تظهر غير ما تبطن، فيقال: (حركات مشبوهة) و(عمل مشبوه) ليست فصيحة، وذهب إلى أنه ليس في اللغة مادة يمكن أن تشتق منها هذه الكلمة، لأن كلمة (مشبوه) هي على وزن (مفعول)، وهذه الصيغة لا تأتي إلا من الثلاثي، وليس في مادة (الشين والباء والهاء) فعل ثلاثي. وعلى هذا رأى الوائلي أن كلمة (مشبوهة) من العامية المرفوضة، واقترح بدلاً منها كلمة (مريبة)، إذ يقال: (حركات مريبة وعمل مريب وسياسة مريبة)^(١).

خامساً: الرسم

ولم يغفل الوائلي في نقله اللغوي الإشارة إلى ما وقف عليه في كلام المعاصرين من أخطاء تمثلت في رسمهم طائفة من المفردات، وسأورد هنا شيئاً من هذا الاتجاه في نقله.

١- ظبيان وظمياء وليس ﴿ضبيان وضمياء﴾

أشار الوائلي في إحدى نقدااته اللغوية إلى أن بعض الناس يسمون أبنائهم باسم (ضبيان) ويرسمونه بالضاد، ويسمون بناتهم باسم (ضمياء) ويرسمونها بالضاد أيضاً. وقرر أن الصواب في رسم هذين الاسمين هما (ظبيان) و(ظمياء) بالظاء، وذلك لأن الأول مأخوذ من (الظبي) وهو الغزال، والثاني مأخوذ من الفعل (ظمي) على وزن (طرب) يظمى ظمى، فهو أظما أي أسمر، ويقال: شفة ظمياء للشفة الذابلة في سمرة^(٢).

(١) نفسها، الحلقة ٨٤، الثورة في ١٨/٦/١٩٨٨.

(٢) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٥، الثورة في ٦/٩/١٩٨٦.

وذكر الوائلي أن مما يغلط في رسمه من الأعلام الاسم (شذا) الذي يرسم بالألف التي بصورة الياء (شذى) خلافاً لما عليه الرسم الصحيح وهو (شذا) بالألف القائمة لأن الأصل فيه الواو إذ يقال: شذا يشذو شذواً تطيب بالمسك، والشذا قوة ذكاء الرائحة^(١).

(٣)

منهج الوائلي في نقده اللغوي

لقد دأب الوائلي في زاويته الأسبوعية التي خصصتها له جريدة الثورة مدة تقرب من عامين في أن يتعقب أخطاء المنشئين، وعثرات المذيعين والصحفيين فيصححها ويرشد إلى الصواب الذي يجب أن يحل محلها، على نحو ما تقدم في الفقرة السابقة من هذا البحث، وقد فعل ذلك مشاركة منه في إشاعة الفصحح ومحاربة الخطأ الذي فشا على الألسنة، وغزا الأقلام، والناس عن لغتهم ساهون وبما يتهدها من عوامل الهدم غير مبالين. وقد صرح الوائلي في أكثر من موضع من مقالاته اللغوية الموسومة بـ(من أغلاط المثقفين)، بأن هدفه خدمة العربية، وتنبية المتكلمين بها في عصرنا هذا على ما يقعون فيه من الغلط، فقال مثلاً "أرجو أن لا يضيق بهذا التنبية اخواننا الكتاب والقصاص، فإنما نريد به العناية باللغة العربية والحفاظ عليها"^(٢) "ولو لم يكن للغة حرمة مصونة لما كلفت نفسي عناء القراءة والتعقب"^(٣) أي قراءة كلام المعاصرين والتعقب على أخطائهم وقال أيضاً وهو يعقب على قول

(١) نفسها، الحلقة ٥٦، الثورة في ١٠/١٠/١٩٨٧.

(٢) نفسها، الحلقة ٣١، الثورة في ٤/٤/١٩٨٧.

(٣) نفسها، والعدد نفسه.

بعض الشعراء الشباب (ربما سوف يأتيك): "ولست أعلق بشيء على دخول (ربما) على (سوف) بأكثر من أن أقول: إن اللغة العربية صارت لعبة يتلها بها المبتدئون"^(١). وقال أيضاً مخاطباً رؤساء تحرير الصحف: "أيها المحررون الأعزاء لا يجرفكم الغزو الجديد فما فيه من العربية شيء"^(٢). وقال أيضاً مخاطباً إياهم: "لقد كان الواجب على قلم التحرير أن يقوم الخطأ النحوي الذي أصاب القوافي الثلاث من هذه الأبيات ليجنب الأفعال الثلاثة حالة النصب بلا ناصب... وهذا أقل ما يجب لحماية اللغة والشعر"^(٣).

وقد اتسمت مقالات الوائلي اللغوية بجملة سمات نوجزها فيما يأتي^(٤):

١- لم يتبع في مقالاته تلك تبويباً معيناً، إذ إنه ساق ما كان يقف عليه من أخطاء في كلام المعاصرين من غير نظام معين، أو تبويب خاص، بل كان يبدأ مقالاته بذكر العبارة التي تنطوي على الخطأ، ثم يتبع ذلك بذكر الصواب.

٢- كان يحتج في كثير مما يورد من تصحيحات بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة وكلام العرب شعراً كان أو نثراً. من ذلك تعقيبه على قولهم: (متنزه تحيطه الرؤى) قائلاً: "والصواب تحوطه الرؤى أو تحيط به الرؤى، لأن الفعل (أحاط) الرباعي لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المحوط أو المحاط به، بل لابد من حرف الجر الباء، ومن شواهد قوله تعالى: (والله محيط بالكافرين)^(٥). وقوله تعالى: (أحطت بما لم تحط به)^(١) وقوله تعالى:

(١) نفسها، الحلقة ٦٣، الثورة في ١٢/١٢/١٩٨٧.

(٢) نفسها، الحلقة ٥١، الثورة في ١٥/٩/١٩٨٧.

(٣) نفسها، الحلقة ٦٣، الثورة في ١٢/١٢/١٩٨٧.

(٤) ينظر المخطوط الذي أشرنا إليه، مقدمة المحققين، ففيها بعض هذه السمات.

(٥) سورة البقرة: ١٩.

(أحاط بهم سرادقها)^(٢) وإنما يتعدى الرباعي بنفسه إلى الشيء المحيط فيقال:
(أحاط محمد الحائط بالبستان) و(أحاط البيت بالسياح)، فالسياح محيط
بالبيت، أما الثلاثي (حاط) فإنه يتعدى بنفسه، فيقال: (الجيش يحوطه
الوطن) ومنه قول أحد الهذليين:

وأحفظ منصبى وأحوط وبعض القوم ليس بذي حياط
أراد حياطه فحذف الهاء^(٣).

ومن أمثلة تعزيره ما يذكر من الصواب بالشواهد الفصيحة من كلام
العرب قوله: "وكثيراً ما يغلط الناس فيقولون: (هذا حلال طلق) فيفتحون
الطاء والواجب في هذا المعنى كسرهما وسكون اللام فيقال: (هو لك طلق)
أي حلال، وفي الحديث (الخَيْلُ طُلِقَ) يعني أن الرهان على الخيل حلال أما
فتح الطاء من هذه المفردة فقد جاء في معانٍ آخر كثيرة منها المصدر (طَلَقَ)
وهو المخاض عند الولادة أو وجع الولادة، والمرة الواحدة طَلقة... ومنها
الوصف مثل: ناقة طلق وبعير طلق أي بغير قيد. وليل طلق وليلة طَلقة،
وطلق من الاشراف فلا برد ولا حر ولا مطر، قال أوس:

خذلتُ على ليلة ساهره فليست بطلق ولا ساكره^(٤)

٣- وقد يورد لتعزير ما يذكر من التصحيحات آراء بعض العلماء
وأقوالهم من ذلك قولهم: (تجري على ألسنة بعض الأطباء الذين تسمعهم
عبارة (عِرْق النسا) وهم يلفظون (النسا) بكسر النون والصواب فتحها لأن

(١) سورة النمل: ٢٢.

(٢) سورة الكهف: ٢٩.

(٣) من أغلاط المثقفين، الحلقة ٦٢، الثورة في ١٩٨٧/١٢/٥.

(٤) نفسها، الحلقة ٧٨، جريدة الثورة في ١٩٨٨/٣/٦.

(النَّسَا) على وزن (العَصَا) وهو العرق نفسه وهذا هو اسمه. وقد أجمع اللغويون على فتح النون، ولكنهم اختلفوا في إضافة (عرق) إلى (النَّسَا) فمنعه فريق ومنهم الأصمعي فلا يقال عند هؤلاء: (عِرْقُ النَّسَا)، والعرب لا تقول ذلك كما لا يقولون (عرق الأكحل) إنما هو (النَّسَا) و(الأكحل)، وحجتهم أن الشيء لا يضاف إلى نفسه، أما الذين أجازوا الإضافة فمنهم الكسائي وثعلب وابن السكيت وحجتهم أنه من باب إضافة المسمى إلى اسمه كجبل الوريد وحب الحصيد، ومادام الأمر كذلك فالإضافة جائزة في (عِرْقُ النَّسَا) ولكن لا يجوز كسر النون^(١).

٤- وقد يستند فيما يورد من آراء إلى ما نصت عليه المعجمات، من ذلك قوله: "فالمعروف أن كلمة (الطارق) إنما تعني النجم لورودها في القرآن الكريم في أول سورة الطارق، وهو: النجم الثاقب، ولكن هذا معنى من معاني هذه المفردة في مادة (طرق)، إن الطَّرَاق: المتكهنون والطوارق: المتكهنات... والطارق الحداد الذي يطرق والطارق الذي يضرب الصوف بعصا لينفشه... وكل ما أتى ليلاً فهو طارق، وطرق القوم جاءهم ليلاً فهو طارق... وطارق اسم رجل منه (نحن بنات طارق).

هذه خلاصة ما جاء في اللسان من مادة (طرق)^(٢).

وقوله أيضاً: "وفي أساس البلاغة للزمخشري عبارات مفيدة فقد ورد في مادة (طرق) ومن المجاز: طَرَقْنَا فلان طروقاً وطرقه هم وطرقني الخيال وطرق سمعي كذا وطرق الزمان بنوائبه"^(٣).

(١) نفسها، الحلقة ٣٨، جريدة الثورة في ١٩٨٧/٥/٩.

(٢) نفسها، الحلقة ٦٨، جريدة الثورة في ١٩٨٨/١/١٦.

(٣) نفسها، والعدد نفسه.

٥- ومما اتسمت به مقالات الوائلي في النقد اللغوي أنها اشتملت على بعض قوانين اللغة وقواعد النحو، وذلك إذا تعلق الخطأ الذي يتصدى لتصحيحه بتلك القوانين والقواعد، من ذلك قوله: "قرأت في إحدى الصحف (الجمهورية) مقالاً في (اللغويات) يقول فيه كاتبه: (ولأن الباحثين الأكاديميين ليسوا نقاد أدب بل نحاة ولغويين) نصب لغويين خطأ لأنها غير معطوفة على خبر ليس إذ لا إشراك في الحكم"^(١).

وقوله: "شاع على ألسنة الكتاب وأقلامهم استعمال فعل (غمط) متعدياً إلى مفعولين، فهم يقولون: (غمط فلان فلاناً حقه) أو (غمطه حقه) أي أنكره، وهذا غلط لأن فعل (غمط) بفتح الميم وكسرهما لا يتعدى إلى مفعولين وإنما يتعدى إلى مفعول واحد، فيقال: غمط فلان فلاناً استصغره واحتقره وغمط النعمة: كفرها، وغمط الماء: جرحه بشدة، وغمط الحق أنكره وهو يعلمه، لذلك يجب إسقاط المفعول الأول، فلا يقال (غمطه حقه) أو (غمط فلاناً حقه)، وإنما يقال: (غمط حقه) أو (غمط حق فلان)"^(٢).
وقوله: يقولون في جمع (أعزل) (عُزِلَ) بتشديد الزاي، وهذا خطأ، والصواب: (عُزِلَ) بسكون الزاي، لأن (أفعل) لا يجمع على (فُعَل) بل على (فُعَل) بالتخفيف و(أفاعِل)، مثل أصفر وصفراً وأبيض وبييض، وأبتر وبتر، وأصم وصم، وأجرد وجرد، وأشوس وشوس وأشأوس. أما (فُعَل) فهو جمع (فاعِل) مثل: كتاب وكتب وصائم وصوم"^(٣).

٦- ومما برز في مقالات الوائلي اللغوية التي صحح بها أخطاء

(١) نفسها، الحلقة ٣، الثورة في ٢٣/٨/١٩٨٦.

(٢) نفسها، الحلقة ٣٩، الثورة ٦/٦/١٩٨٧.

(٣) نفسها، الحلقة ٢٤، الثورة في ١٤/٢/١٩٨٧.

المعاصرين أنه كان يكرر التنبيه على الخطأ، ولا يكتفي بإيراده مرة واحدة، مقروناً بتصحيحه، ولذا نجد في هذه المقالات مثل قوله: "وقد نبهنا على هذا الخطأ الذي شاع في القرن العشرين في فقرة سابقة"، وقوله: "وقد نبهنا في حلقة سابقة على أن...".

٧- وقد اتسمت مقالات الوائلي اللغوية التي جعلناها مدار هذا البحث بالهدوء، واجتناب الحدة في نقد المخطئين، وهو مما انزلق إليه بعض النقاد اللغويين في جميع العصور، فأثاروا بسبب حديثهم تلك حنق من عرضوا لهم بالنقد، كما حصل من ملاحاة بين الكرمللي والعقاد، سببه نقد الأول للثاني، فما كان من العقاد إلا أن حمل على الكرمللي، وأغلظ له في القول، وكما حدث من خصومة عنيفة بين الكرمللي وأسعد داغر، عقب تخطيطه هذا الأخير للكرمللي في بعض استعمالاته غير أن الكرمللي لم يتول الرد عن نفسه، بل أوعز بذلك إلى صديقه مصطفى جواد، فجاء رده أقوال أسعد داغر متسماً بالعنف، ومشوباً بالقسوة. لقد كان الوائلي في نقده اللغوي إذن هادئاً سمحاً، فلم يغضب أحداً، ولم يتحامل على منشيئ.. غير أنا نجده مرة أو مرتين في جميع مقالاته التي بلغت التسعين ينحو بنقده منحى فيه شيء من الشدة والصرامة فيقول لمن يقف في شعره أو ثره على خطأ: "قد أفاجئ هذا الشاعر (الدكتور) يوماً ما بهزة عنيفة، فإما أن يحترم اللغة وإما أن يترك الشعر لأهله"^(١).

٨- لقد عني الوائلي في نقده اللغوي بالشعراء الشباب، ولا سيما المبتدئون منهم، حرصاً على تقويم لغتهم، وإرشادهم إلى ما ينبغي أن

(١) نفسها، الحلقة ٧٤، الثورة في ٢٧/٢/١٩٨٨.

يتداركوه من قصور في ثقافتهم اللغوية والفنية، من ذلك قوله: "وقد يكون في هذا التعليق ضياع للوقت مع شاعرة مبتدئة، ولكن هذه الوقفة تعني اهتمام الشيوخ بمسيرة الشباب الذين يقرضون الشعر على نمط القدامى، ويهتمون ببحور الخليل، ولعل من المستحسن أن ننبه أولئك المبتدئين على تحاشي مثل هذه الأخطاء، والتأمل في النص من حيث عرضه، وذلك باللجوء إلى التقطيع على طريقة التفاعيل، أو الدندنة، فان مثل هذا العمل يسهم في تحاشي الأخطاء التي قد تقع في القصيدة"^(١).

٩- وإذا سألت: أكان الوائلي متشدداً أم متسامحاً في نقده اللغوي، فيإني أجيئك بأنه كان متشدداً، يذهب مذهب اختيار الأفصح، واطراح ما عداه مما قد يقبله المتسامحون. ولا غرو فتلك هي سمة المدرسة العراقية في النقد اللغوي، التي ظلت طوال العصور، بدءاً بالأصمعي، وابن قتيبة، ومروراً بالحريري وانتهاءً بكمال إبراهيم، ومصطفى جواد، وإبراهيم الوائلي، تدعو إلى الأفصح، وترفض الضعيف أو المرجوح من الاستعمالات اللغوية وقد تجلّى مذهب الوائلي المتشدد في جميع تصحيحاته اللغوية، سواء أتعلمت ببنية اللغة أم بدلالاتها. وإذا وقفت عنده في مثل هنا أو هناك على عرض الضعيف من وجوه الاستعمال، فان ذلك يكون من باب استيفاء القول في المفردة، وعرض ما ورد فيها من روايات، وليس من قبيل تجويز الضعيف، وخير مثال على ذلك ما أورده في الكلام على (ولاسيما)، إذ قال: "من الخطأ الغريب قولهم: (كان الجو لطيفاً لاسيما وأنه ربيع) وقولهم: (سافر وحده لاسيما والطريق بعيد) فيقعون في أكثر من غلط واحد، إذ يفصلون

(١) نفسها، الحلقة ٨٨، الثورة في ١٦/٧/١٩٨٨.

بين (لاسيما) وبين (كذا) المستثنى بالواو الحالية، ويجعلون المستثنى جملة اسمية تامة، ويخرجون (لاسيما) عن وظيفتها في العبارة وهي استثناء ما بعدها مما قبلها على جهة الاختيار والتفضيل... والفصيح أن يكون المستثنى بعد (لاسيما)... بل يجوز أن تسبقها هذه الواو فيقال: (الربيع جميل لاسيما وردّه) أو (ولاسيما وردّه) و(العلم يخدم البشر لاسيما الطب) أو (ولاسيما الطب) و(يعجبني أحمد ولاسيما أنه ظريف) أي ولاسيما ظرافته، وقد تخفف (ياء) لاسيما في الشعر وقد تحذف (لا) وتبقى (سيما) وحدها، وهذه لغة ضعيفة^(١).

وقد كان الوائلي متشدداً في الدلالة أيضاً، فهو يرفض استعمال الكلمة في غير معناها الأصلي الذي وضعت له في اللغة، غير أنني وقفت على مثال واحد قبل فيه الوائلي استعمال الكلمة في غير معناها الأصلي. لقد عرض الوائلي خطأ شائع في كلام المعاصرين، فهم يقولون: (طاله الأمر يطاله) إذا تناوشه أو وصل إليه، فقال: "والخطأ في صيغة المضارع واضح، ومن الغريب أنني قرأته، وهذا الخطأ جاء من العامية اللبنانية وقد عبر إلينا البحر من إذاعة (مونتكارلو)، ونحن ننصح الأدباء والمذيعين والمترجمين بأن يتجنبوا هذا الخطأ، ويعودوا عنه إلى الصواب وهو (طاله يطوله) إذا اضطروا إلى هذه الصيغة، أما المبني للمجهول منها فهو (يُطال) فيقال: (لن يُطال مجد العراق وعزه) وهذا قياس الأجوف حين يبنى للمجهول فيقال: عاد، يعود، يعاد، وقال، يقول، يُقال، وصاغ، يصوغ، يُصاغ، وهكذا"^(٢).

وواضح أن الوائلي أجاز ما اعتري الفعل من تطور دلالي، وإن كان قد

(١) نفسها، الحلقة ٢٥، الثورة في ٢١/٢/١٩٨٧.

(٢) نفسها، الحلقة، في ٣/٨/١٩٨٦.

رفض ما طرأ عليه من تطور في صيغة مضارعه، فأصل استعمال (طال يطول) المتعدي، هو قول العرب: (طال فلانا يطوله) أي فاقه في الطول، وأما استعماله في هذا العصر في نحو قولهم: (طاله الأمر يطوله) بمعنى تناوله ووصل إليه، فهو ما لم يُستعمل به هذا الفعل في كلام العرب الفصحاء. على أن إجازة الوائلي استعمال الفعل (طال) المتعدي بمعنى (تناوش) أو (وصل إلى) هو مثل واحد لا يخرج الوائلي عن سمت النقاد اللغويين المتشددين.

الخاتمة

أما بعد فقد حاولت في هذا البحث أن أسلط الضوء على عمل متميز قام به الوائلي في مجال النقد اللغوي، فاستحق به أن يكون بمصاف اللغويين الكبار الذين عالجوا هذا الضرب من النقد في العراق، وفي الوطن العربي، ولما كان هذا العمل في أصله عبارة عن مقالات لغوية قصيرة - كما أسلفنا - نشرها الوائلي تباعاً في جريدة الثورة العراقية خلال ما يقرب من عامين، فقد قيض الله لها النشر، إذ طبعتها دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد في كتاب عام (٢٠٠٠)، لتحقيق الهدف منها، وهو خدمة العربية الخالدة، والحفاظ على سلامتها.

(٣)

مهدي المخزومي النحوي^٣ المجدد

تعريف بالدكتور مهدي المخزومي:

هو مهدي بن محمد صالح المخزومي، ولد في النجف الأشرف عام ١٩١٩م، فتلقى علومه الأولية في حلقاتها العلمية، ودرس على أساتذة كبار في هذه المدينة. ثم حصل على بعثة علمية للدراسة في كلية الآداب في جامعة القاهرة، وتخرج بها، فنال الشهادة العلمية الأولية سنة ١٩٤٣م. فعاد إلى وطنه واشتغل بالتعليم وبعد ذلك عاد إلى جامعة القاهرة ونال شهادة الماجستير من كلية الآداب فيها عام ١٩٥١؛ وفي عام ١٩٥٣ نال من الكلية نفسها شهادة الدكتوراه. واشتغل بالتعليم الجامعي في العراق حتى أحيل على التقاعد عام ١٩٧٩. فلزم بيته الذي كان منتدى علمياً، يختلف إليه تلاميذه ومريده، وكابد في تلك الحقبة العوز، فلم يقل ذلك من كبرائه، وترفعه عن الارتزاق بالتزلف إلى الحاكم، أو الانضمام إلى جوقته، حتى توفي في الخامس من آذار عام ١٩٩٣.

يستطيع الناظر في أعمال المخزومي التي عالج فيها تجديد النحو وتيسيره، ولا سيما كتاب (في النحو العربي قواعد وتطبيق) أن يجد أن بعض آرائه مستمدة من النحو الكوفي، وأن بعضها مما تابع فيه ابن مضاء القرطبي، وأما القسم الثالث من هذه الآراء فمستمدة من (أحياء النحو)، أو مستفاد من خبرته الطويلة في تدريس النحو وتقليب النظر فيه.

لقد امتاز المخزومي بأنه باحث مجدد، أحاط بالنحو العربي القديم ووقف على مصادره الأولى، فاستوعبها ثم تخير منها ما رآه جديراً بأن يوجه هذا الدرس وجهة جديدة، ولذا صدق فيه قول استاذة مصطفى السقا أنه "استصفي خير ما أبدعته قرائح النحاة، معرضاً عن الآراء المتكلفة والمذاهب

المتعسفة والتعليلات المنطقية والفلسفية الغامضة"^(١). وانه تخير مادته أيضاً "مما قرأه لاستاذة المرحوم إبراهيم مصطفى في احياء النحو ثم كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ومما اهتدى إليه بتجاربه الخاصة في تدريس مواد النحو والصرف واللغة"^(٢).

وقد أجمل المخزومي آراءه في التجديد والتيسير فقال في مقدمة كتابه المنوه به: "هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليس من طبيعته ولا من منهجه فألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاماً، وألغي معها ما استتبع من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليقات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العمل، كالفصل الخاص بما سمي بالتنازع والفصل الخاص بما سموه بالاشتغال والفصل الخاص بما كانوا يسمونه بالناسخ - كان وأخواتها وان وأخواتها وظن وأخواتها - وخلطت فصولاً من حقها ان تختلط وتكون فصلاً واحداً لأنها من واد واحد كباب الفاعل وباب النائب عن الفاعل، فهما في حقيقة الأمر باب واحد، فكلاهما مسند إليه في جملة فعلية، وكلاهما فاعل لغوي، وكالباب الخاص باسم الفعل فهو في حقيقته وواقعه وفي معناه ودلالته فعل، ولكنه فعل متخلف جمد على حال واحدة، وإذا كان كذلك جعلت الكلام عليه ضمن الكلام على الفعل لأنه فيه. وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة، ولا ينبغي لها أن تجمع لأنها ليست من وادٍ واحد ولا من موضوع واحد كالذي كان النحاة يسمونه

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٣، ٤.

(٢) نفسه: ٤.

بالاستثناء المفرغ، فقد تناوله النحاة في باب الاستثناء وليس هو من بابه لأنه
توكيد وقصر، فحقه ان يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه،
وكباب النداء الذي كان النحاة يعالجونه مع ما يعالجون من مفعولات على
زعم انه منها، لأنه منصوب عندهم بـ(يا) التي زعموا انها نابت عن أدعو،
وليس النداء من هذا الباب ولا المنادى بمفعول وإنما هو اسلوب خاص يلجأ
إليه عند الحاجة إلى دعوة المنادى ليشارك في أمر ويعين على قضاء حاجة
ونحو هذا^(١).

وسنوجز فيما يأتي آراء المخزومي، فمنها ما يتعلق بمنهج دراسة النحو،
وهي:

١- عني المخزومي بدراسة الأصوات، وجعل هذه الدراسة مدخلاً إلى
الدرس النحوي.

٢- جعل أساس تبويب النحو التشابه في المعنى لا التشابه في العمل
الاعرابي.

٣- جمع المتفرق في أبواب مختلفة تحت باب واحد، كجمع أدوات النفي
والتوكيد وأدوات الوصل.

وأما الآراء التي تتعلق بمادة النحو فهي:

(١) قسم الكلمة على أربعة أنواع هي الاسم نحو كتاب وفرس ورجل
والفعل نحو قام وكتب ويقوم ويكتب والاداة نحو هل ولم والكنيات: وهي
(الضمائر) المتصلة والمنفصلة، و(الإشارة) و(الموصول بجملة) والمستفهم به
(أسماء الاستفهام) وكلمات الشرط سواء منها التي عذها النحاة من

(١) نفسه ١٥، ١٦.

الحروف والتي عدوها من الأسماء.

(٢) في بحث الفعل ذهب المخزومي إلى ان الفعل على ثلاثة أنواع:

أ- ما كان على مثال (فعل) وهو اما يدل على مطلق الماضي نحو ذهب وكتب أو على حدث وقع في زمن مضى وانقطع نحو (كان فعل) و(كان قد فعل) و(قد كان فعل) أو دل على زمن متصل بالحاضر نحو (قد قامت الصلاة) أي حان قيامها منذ وقت قريب.

ب- ما كان على مثال (يفعل) وهو ما يدل على الحاضر أو على المستقبل إذا اتصل بالسين وسوف أو كان منصوباً نحو (لن يهطل المطر) و(يعجبني أن يهطل المطر) وقد يستعمل للدلالة على الماضي إذا اقترن بـ(لم) و(لما) نحو (لم يهطل المطر) و(لما يهطل المطر).

و(يفعل) عند المخزومي مبني شأنه شأن أقسام الفعل الأخرى، إذ قال: "نستطيع أن نقسم الكلمات قسمين رئيسين: الأول معرب والثاني مبني، أما المعرب فهو الاسم، وأما المبني فهو الفعل بجميع أقسامه، والأداة بجميع طوائفها، والكناية بجميع أنواعها"^(١).

وإنما يتغير آخر الفعل المضارع لاختلاف دلالة على الزمن، فالرفع يكون للدلالة على الحاضر أو المستقبل، فإذا تقدمته إحدى الأدوات التي تخلصه للمستقبل نصب، وإذا دخلت عليه (لم) أو (لما) خلصته للماضي، ويسكن في هذه الحالة "وإذا تقدمته أدوات الشرط لم يدل على زمان لأن مؤدى الشرط تعليق الجواب على الشرط، ولا شيء غيره، فلا دلالة له ولا إشعار بمثل هذه الدلالة على الزمن فحرك آخر هذه الصيغة - إذا صح هذا التعبير

(١) في النحو العربي - قواعد وتطبيق: ٧٩.

- بالسكون تمييزاً لها من حالة الرفع وحالة النصب^(١). ولا بد من الإشارة هنا إلى ان المعاني الاعرابية المعروفة عند المخزومي خاصة بالأسماء أما الأفعال فلا تعبر عن شيء من هذه المعاني (الاسناد والاضافة والمفعولية) فالفعل لا يكون مسنداً إليه ولا مضافاً إليه ولا مفعولاً وكذلك الأدوات والكنيات.

وهناك أمثلة من الفعل المضارع تتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة يصطلح النحاة على تسميتها بالأفعال الخمسة. ويعربونها بثبوت النون رفعاً وبحذف النون نصباً وجزماً. نظر المخزومي إلى هذه الأفعال بوصفها أمثلة شذت عن الأفعال في إعرابها كما شذت بعض الأسماء في إعرابها عن إعراب الاسم كالمتنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف، وعلة شذوذ هذه الأفعال في رأيه هي انها لما لحقت هذه الأفعال واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة وهي إشارات أو كنيات إلى نوع الفاعل وعدده لم تظهر فيها حركات الاعراب الضمة والفتحة والسكون، لأنها لو ظهرت لأدى ظهورها إلى حذف تلك الاشارات، والعربية شديدة الالتزام في بيان نوع الفاعل وعدده. فقد التزمت في بناء المتنى بالألف على كونه مسنداً إليه ولم تظهر الضمة كي لا تضعيع الدلالة على التشية بحذف ألف الاثنين المشيرة إليها. أما النون التي تلحق الأفعال الخمسة في حال الرفع فقد عدها المخزومي وسيلة للحفاظ على التشية والجمع والتأنيث ولا مناص من المحافظة عليها وإثباتها فلو حذفت النون تعرض ذلك كله للحذف أو التغيير فتضيع الدلالة عليه، فالنون إذن في

(١) في النحو العربي - نقد وتوجيه: ٢٩٩.

هذه الأمثلة إنما هي لوقاية الألف والواو والياء من الحذف أو التقصير لا للدلالة على انها معربة مرفوعة. أما كونها تحذف في حال الجزم فذلك راجع إلى وجود ما يشير إلى ان الفاعل جمع حيث ان لام الفعل تضم ولو كان الفاعل مفرداً لكان حقها أن تسكن ولهذا لم تبق حاجة إلى إثبات النون، أما النصب فقد حمل على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثني وجمع المذكر السالم^(١).

ج- ما كان على مثال (فاعل) الذي يسميه البصريون اسم فاعل ويسميه الكوفيون الفعل الدائم، وهو عند المخزومي فعل في حقيقته ومعناه، واستعماله يدل على الماضي في حالة إضافته نحو (هو كاتب الرسالة) ويدل على المستقبل في حالة تنوينه نحو (هو كاتب رسالة). أما قولهم (أقائم الرجال) و(قائم الرجال) فقائم مسند لا مبتدأ والمرفوع بعده مسند إليه.

(٣) جعل المخزومي فعل الأمر بناء يدل على طلب إحداث الفعل، وقال عنه: "وهو ما كان سمي بفعل الأمر، وله بناءان: (افعل) و(فعال) نحو حذار وتراك ونزال" وقال أيضاً: "ليس في فعل الأمر بيناءيه اسناد"^(٢). وأما اللواحق التي تلحق ببناء (افعل) من الف وواو وياء فعلامات تدل على المخاطبين نوعاً وعدداً.

(٤) جعل المخزومي الاسم المقصور أو المختوم بألف لازمة على حد تعبيره من الأسماء المبنية نحو فتى وعصا ومصطفى وليلى وسعدى.

(٥) جعل الألف الممدودة في مثل حسناء وهيفاء وصحراء هي الألف المقصورة نفسها إلا انها مدت ثم قطع المد فنشأت الهمزة، ونشأة الهمزة بعد

(١) نفسه: ١٣٨.

(٢) في النحو العربي - قواعد وتطبيق: ٢٧.

(٦) جمع (ما) و(أن) و(أن) تحت عنوان "أدوات الوصل" وقال عنها: "هي أدوات تستخدم لاجتماع صلة بين شيئين لا صلة بينهما نحو قولهم (أعجبني ما صنعت) و(سرني ان تتماثل) و(بلغني ان هؤلاء ظرفاء)" وجعل الياء ضمير المفعول في كل فعل اتصلت به واما فاعله فهو الجملة الفعلية التي تلت (اعجبني) و(تتماثل) والجملة الاسمية التي تلت (بلغني)، وإذا كانت العربية تأبى أن تكون الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلاً فان أدوات الوصل (ما) و(أن) و(أن) تسوغ ذلك.

(٧) جعل (من) و(إلى) و(عن) و(على) وغيرهن أدوات إضافة، وهذه الأدوات يتوصل بها إلى إضافة ما لا يمكن إضافته وذلك نحو (خرجت من البيت) ف(البيت) هنا مضاف إليه والمضاف هنا هو (خرجت) و(ذهبت إلى السوق) السوق مضاف إليه والمضاف هو (ذهبت). فالفعل بينائه وهيئته يأبى الإضافة، فعمدت العربية إلى هذه الأدوات للتوصل بها إلى إضافة الأفعال إلى ما بعدها. والإضافة انتساب وارتباط بين شيئين، وقد تحقق مثل هذا الانتساب في هذه الجمل وكانت (من) و(إلى) ونحوهما هي الأدوات التي حققت إضافة محتويات الأفعال أو معانيها إلى ما بعدها.

(٨) الاعراب عند المخزومي رفع علامته الضمة والواو التي هي ضمة مطولة، وخفض وعلامته الكسرة أو الكسرة الممطولة التي صارت ياء ونصب وعلامته الفتحة والفتحة الممطولة.

وهناك المشى الذي جاءت الألف فيه لبيان معنى هو التثنية، وليست فيه علامة للرفع لأن الضمة وحدها هي علم الرفع، ولو رفع بالضمة لزالَت الألف، وبازالتها يذهب المعنى ويضيع القصد. فترك المشى في حالة دلالة

على الاسناد بلا علامة تدل على هذه الوظيفة: واما في حالة كونه مضافاً إليه استعين بالياء وهي من الكسرة لأنها مطل لها وأبقيت الفتحة الدالة على ألف الاثنين قبلها، فجمع المثني في هذه الحالة بين الدلالة على التثنية والاضافة. ولم يتغير وضع المثني في حالة النصب. ويبدو ان العربية أغفلت إعراب المثني للاحتفاظ بدلالته على التثنية فألزمته الألف في جميع حالاته الاعرابية في بعض اللهجات. وأما جمع المذكر السالم فالواو التي هي مطل للضمة فيه علم الجمع وعلم الاسناد، والياء التي هي مطل للكسرة فيه علم للاضافة ولم يهتموا بالنصب ولم يقصد إلى أن تجعل له علامة خاصة. وأما المجموع بالألف والتاء فالضمة فيه علم الاسناد والكسرة علم الاضافة أما الفتح فقد أغفل حملاً على جمع المذكر السالم فالمماثلة في الجمعية مدعاة للمشابهة في الاعراب. والمخزومي هنا يذهب مذهب إبراهيم مصطفى.

(٩) والمرفوعات عند المخزومي نوعان: الأول مرفوع أصالة هو المبتدأ والفاعل أو المسند إليه والثاني المرفوع تبعاً. والتوابع عنده:

أ- النعت هو الوصف الموضح لموصوفه المطابق له في كل حالاته وخصائصه من تعريف وتنكير وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع، نحو (اللون الأخضر رمز الربيع). وأما النعت السببي فأنكره المخزومي وأعرب مثل قولهم (زارني رجل كريم خلقه) على أن (كريم) ليس نعتاً تابعاً لما قبله لأنه ليس صفة له ولكنه يقوم على أساس من الاتباع للمجاورة وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات.

ب- اما العطف فقد اخرجه المخزومي من التوابع ورأى ان ما بعد أدوات العطف يعرب اعراب ما قبلها، أو ما بعدها شريك لما قبلها في الحكم اسناداً أو اضافة.

ج- وأما التوكيد فقد جعله المخزومي من التوابع وهو قسمان لفظي ومعنوي يتم بالادوات المعروفة.

د- وأما البدل فلم يقرّ منه إلا ما عرف ببدل الغلط نحو قولهم: (لقيت زيدا فرساً) أما الأنواع الثلاثة الأخرى وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فقد جعل بدل الكل من الكل (بياناً) وجعل بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال (توكيداً) فقولهم: (اثمرت الاشجار نصفها) رأى المخزومي ان (نصفها) إنما جيء بها لازالة ما يطرأ على الحكم من شك، فهي بمنزلة التوكيد، وكذلك (أعجبني خالد علمه) فـ(علمه) لها وظيفة التوكيد أيضاً لأنها أكدت ان الاعجاب انصب على علم خالد.

هـ- ورأى ان الخبر مما يعد في التوابع إذا كان وصفاً للمبتدأ في المعنى أو كان هو المبتدأ في المعنى نحو (خالد شاعر). والخبر الذي لا يكون وصفاً للمبتدأ بأن كان مخالفاً له في المعنى أصلاً أو خالفه بما طرأ على الجملة مما ينص على مخالفته كوقوعه في سياق نفي لا يرتفع لأنه لم يعد وصفاً للمبتدأ في المعنى، وذلك كقوله تعالى: (ما هذا بشراً) وكقولك (خالد أمامك) فـ(بشراً) أو (أمامك) خبران منصوبان لمخالفتهما للمبتدأ.

(١٠) والمخفوضات عند المخزومي نوعان أيضاً: المخفوض أصالة وهو المضاف إليه بالاضافة المباشرة نحو (حلية المرء أدبه) والاضافة غير المباشرة التي تتم باحدى الأدوات التي تعرف بحروف الخفض، والمخفوض تبعاً ويكون في الاسم التابع للمضاف إليه.

(١١) والمنصوبات في العربية هي الأسماء التي لا تكون مسنداً إليه ولا مضافاً إليه نحو (شاهدت الطبي راكضاً) الذي حلله المخزومي على الوجه

نحو نزل المطر وسقط الحجر وانكسر الابريق وكُسِرَ الابريق وسُرَ عمرو
وغضب خالد. ويعرب كل من المرفوعات في هذه الأمثلة ونحوها فاعلاً لأنه
مسند إليه ولا يمنع من ذلك كون بعضها مما ليس له اختيار، أو مما يمتنع عقلاً
صدور الفعل عنه لأن المسألة إنما تعالج لغوياً لا فلسفياً.

(١٥) سمي الكلمات التي تذكر في الجملة الفعلية بعد تمام الاسناد
متعلقات الجملة الفعلية أو مكملاتها وتكون منصوبة، وهي:

أ- المصدر المنصوب الذي يؤدي عدة وظائف منها توكيد الفعل نحو
(أكرمت الضيف إكراماً)، وبيان صفته نحو (سرت سيراً وثيداً) وبيان عدد
مرات حدوثه نحو (طرقت الباب طرقتين)، وبيان علة حدوثه كقولنا (قمت
اجلالاً لك).

ب- المكنى به عن المكان والزمان وهو ما يسمى عند النحاة (الظرف) أو
(المفعول فيه) وكل منهما تسمية عقلية يأبأها المخزومي. ومثال ما يكنى به
عن المكان أو الزمان قولنا (وقفت أمام الملعب) و(أقمت في الرياض عاماً)
و(رأيت الهلال بين السحاب). فبعض هذه الكلمات كنايات عن الأمكنة
التي حدث فيها الفعل وبعضها كنايات عن الأزمنة التي حدث فيها الفعل.

ج- التمييز: وهو عند المخزومي اسم يؤتى به لبيان إبهام أو غموض،
وهو نوعان تمييز نسبة نحو (واشتعل الرأس شيباً) و(فجرنا الأرض عيوناً)،
وتمييز مفرد نحو (عندي خاتم فضة).

د- الحال، وهو ما يبين هيئة أو حالاً وهو مفرد نحو (جيء بالبطل
محمولاً على الاعناق) و(دخل الرجل غاضباً) وجملة نحو (اهبطوا بعضكم
لبعض عدو).

هـ- أما ما سمي بالمفعول معه فهو عند المخزومي ليس من متعلقات

الفعل وليس له علاقة بالفعل أو ما يشبهه، وتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم. وحقيقته انه اسم ذكر بعد (واو) لم تؤد وظيفتها المعتادة وهي التشريك أو العطف فانتصب الاسم بعدها، لأنه لم يعد شريكاً لما قبل الواو فيما يحمل من معنى إعرابي، نحو (لعب الاطفال وضفة النهر)، فالاسم لم ينصب بالفعل كما زعموا لأن (لعب) فعل لازم.

(١٦) دعا المخزومي إلى عدم تقدير الفعل في بعض الجمل التي يضمّر فيها لأن السياق يغني عنه وذلك في جملتي الاغراء والتحذير وفي الجمل التي يقع المصدر فيها في سياق الأمر أو الدعاء نحو (سقياً) و(رعياً) و(صبراً) وغير ذلك.

(١٧) وأما (كان وأخواتها) فقد أسماها المخزومي أفعال الوجود وهي ثلاثة أنواع: ما دل على وجود عام وتمثله (كان) وما دل على وجود خاص يدل على زمن معين نحو (أصبح) و(ظل) - النهار - و(بات) - الليل - و(أمسى) - المساء - وما دل على الكينونة المستمرة نحو (مازال ومابرح ومافتئ وماانفك)، وسمى المنصوب بعدها حالاً، ثم قال: "وقد يسأل المرء نفسه هل يكون خبر كان نكرة فيعرب حالاً، ألا يجوز أن يكون معرفة نحو كان محمد الأول؟ ولكنه لا يعدم الجواب عن هذا بعد استعراض الحال واستعمالاتها المختلفة، فقد جاءت الحال معرفة في استعمالات واسعة وفي نصوص فصيحة"^(١)، نحو (ادخلوا الأول فالأول) و(جاؤوا الجماء الغفير) و(أرسلها العراك) و(جلس زيد وحده) و(رجع عوده على بدئه) و(جاؤوا قضهم بقضيضهم) و(تفرقوا ايدي سبأ) و(جاؤوا ثلاثهم).

(١) نفسه: ١٣٢.

ي ما يسمى (أسماء الفاعل) أفعالاً بدائية متخلفة
احل العربية.

(فعلاً شاذاً جامداً تخلف عن الأفعال المتطورة،
خلى عن دلالاته واستعمل استعمال الأدوات للدلالة
له فعلية سواء تقدم الاسم فيها فاتصل بـ(عسى) نحو
يليهما الفعل موصولاً بـ(أن) نحو (عسى أن تكرهوا
ل المخزومي: "عسى هنا للدلالة على الرجاء وقد
(و(أن) وصل، استخدم هنا لا يصلح الرجاء إلى
للاستقبال ولفصل (عسى) عن الفعل، لأن العرب
بها فعلاً بلا فصل"^(١). ومثل (عسى) كاد وقرب
(تخلت عن الفعلية وأصبحت أشبه بأدوات تفيد
علية من فعل وفاعل.

مي (نعم) و(بئس) فعلين جامدين شاذين متخلفين
عل المرفوع الأول بعدهما فاعلاً لهما وأعرب
بيان.

التقديري والمحلي وأعرب ما يقع خبراً للمبتدأ من
ظرف، على أنه خبر من غير إعراب تقديري أو
نوه ذكي).

أ.

ويقال (النخل يكثر غرسه في العراق) فتعرب:

النخل: مبتدأ.

يكثر: فعل الحاضر.

غرسه: فاعل (يكثر) مرفوع والهاء كناية عن المضاف إليه.

في العراق: في أداة إضافة، العراق مضاف إليه بالأداة مخفوض وجملة

(يكثر غرسه في العراق) جملة فعلية خبر المبتدأ (النخل).

(٢٢) وعقد للتوكيد في الجملة الاسمية بحثاً جمع فيه طرائق توكيد هذه

الجملة وهي التوكيد بـ(ان) نحو قولنا (ان خالداً ظريف) ثم قال "وإذا

اتصلت إن بالمسند إليه ولم تنفصل عنه بفواصل ثم كثر اتصالها به وطال في

الاستعمال صاراً بمنزلة الكلمة المركبة الواحدة وكان العرب يستريحون إلى

الفتح في المركبات ففتحوا المبتدأ بعدها، ففتح هذا مبني على أساس صوتي

لا على أساس من عمل موهوم" ثم قال: "ونما يؤيد القول بتركيبها مع المبتدأ

ان المبتدأ إذا فصل عنها جاز رفعه وقد ورد الاسم المفصول عنها مرفوعاً

فيما رواه الخليل من ان اناساً يقولون (ان بك زيد مأخوذ) وفيما حكاه

الفراء من قولهم (ان فيك زيد راغب) وكان يرى أن زيد رفع لأنه بعد عن

(إن) ^(١).

ومن طرائق توكيد الجملة الاسمية طريقة التوكيد بالقصر سواء أكان

القصر بالتقديم نحو قولنا (تميمي محمد) و(قيسي خالد) أم بأداتي (انما) نحو

(انما خالد أخوك) و(انما أخوك خالد) أو (النفي والّا) نحو (ما خالد إلا

أخوك) و(ما أخوك إلا خالد).

(١) نفسه: ١٥٧.

(٢٣) وعقد المخزومي بحثاً عاجل في ما دعاه (أساليب التعبير) وجمع فيه (الاستفهام) و(الاستثناء) و(القصر) و(التعجب) و(النداء)، والمهم في بحث (الاستثناء) أنه أخرج منه ما سماه النحاة بـ(الاستثناء المفرغ) وما سماه هو بالقصر. والقصر عنده تأكيد، أدواته التي يقوم عليها هي (النفي وإلا) نحو (ما حضر إلا خالد) و(ما رأيت إلا خالداً). وأخرج من الاستثناء أيضاً (سوى) و(غير) ورأى انهما إذا لم يسند إليهما أو لم يضاف إليهما اما نعت بعد نكرة أو حال بعد معرفة، فمثال وقوعهما حالا قولهم (ما جاءني أحد غير زيد) أو (سوى زيد) فنصبهما على الحال باعتبار ان النكرة هنا أفادت لوقوعها في سياق النفي وإذا وقعت في سياق النفي دلت على الاحاطة والشمول، وإذا دلت على ذلك وضعت موضع المعرفة.

وفي أسلوب التعجب سرد أولاً التعابير المسموعة في هذا الأسلوب ثم تكلم على (ما أفعله) و(أفعل به) وقال: "من العبث تحميلهما ما لا يحتملان، ومن غير المجدي تحليلهما اعرابياً، فان تحليلهما يحيلهما إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب". وقال عن (أكرم بزيد) ان الاسم هنا ليس فاعلاً كما زعموا ولكنه مفعول لازمته الباء في التعجب.

وفي أسلوب النداء رأى المخزومي ان المناديات من حقها النصب لأنها لم تدخل في اسناد ولا إضافة، وكل ما كان كذلك نصب في وصل الكلام، غير أن المنادى المفرد - وهو ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف - يلازم الضم لئلا يشتبه بغيره لو حرك آخره بحركة اخرى، وذلك لأن المنادى معرفة فلا ينون، فلو حرك آخره بفتحة أو بكسرة وهو غير منون لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم، في بعض وجوهه. ولو فتح آخر المنادى المفرد وهو غير منون وقيل (يا صديق) لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي

حذفت ألفه المنقلبة عن الياء. ولو كسر آخر المنادى المفرد وهو غير منون وقيل (يا صديق) لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت منه الياء تخفيفاً واكتفاءً بدلالة الكسرة عليها، فلم يعد ميسوراً إلا الضم فضم آخره اتقاءً لمثل هذه الشبهة، يدل على ذلك جواز انتصابه حين ينون اضطراراً كقول الشاعر:

ضربت صدرها إليّ يا عدياً لقد وقتك

فتنوين المنادى المفرد يبعده في النصب عن شبهه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

وهناك مواضع تذكر فيها المصادر والأسماء منصوبة لأنها خارجة عن نطاق الاسناد والاضافة، وما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل ناصب لهذه الكلمات يؤدي إلى ضرب من الحشو والتطويل، وقد سردها المخرومي وفسر بعضها بأنها وقعت في سياق فعلي مثل المصادر المنصوبة للدعاء نحو (سقياً ورعياً) أو مصادر منصوبة على غير الدعاء نحو (حمداً وشكراً) والمصادر المنصوبة على التشبيه (مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى) والمصادر غير المتصرفة نحو (سبحان الله ومعاذ الله) والمشتقات الجارية مجرى الأفعال المنصوبة على التنبيه نحو (أقائماً وقد قعد الناس) والمنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهياً ولا أمراً كقوله (اخذته بدرهم فصاعداً) والكلمات المنصوبة على التحذير نحو إياك والكذب والاغراء نحو (أخاك) والأسماء المنصوبة على الاختصاص نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف) والصفات المنصوبة على الشتم نحو قوله تعالى (وامراته حمالة الحطب) والمصادر المنصوبة على الأمر نحو:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع

(٥)

(١)

السيد محمد تقي

الحكيم

لمحات من آرائه

اللغوية

(١) ولد في النجف الأشرف عام (١٩٢١م) وتوفي فيها عام (٢٠٠٢م)، وهو من البارزين في الدراسات الفقهية المقارنة بين المذاهب الإسلامية، وقد شغل منصب أستاذ البحث الخارج في الفقه وأصوله في مدرسة النجف الفقهية الحديثة. اختير استاذاً ثم عميداً لكلية الفقه التابعة لجمعية منتدى النشر وانتخب عضواً في المجمع العلمي ببغداد والمجمع اللغوية الأخرى ومنحته جامعة بغداد درجة الاستاذية، وله عدد كبير من المؤلفات.

لقد عني علماء أصول الفقه باللغة، وأدخلوها في دائرة بحوثهم ودراساتهم، فدلوا بذلك على طول باع، وعمق دراية، واستطاعوا أن يكشفوا عن كثير من الحقائق اللغوية، باتباع منهج علمي رصين، لم يتبعه علماء العربية أنفسهم، ولذلك خفيت تلك الحقائق على هؤلاء العلماء، فخلت دراساتهم من ملاحظات مهمة، قدمها علماء الأصول في معالجاتهم اللغوية، فسدت هذه الملاحظات نقصاً واضحاً في البحث اللغوي العربي، واستدركت حقائق لم يفتن لها المعنيون بشأن اللغة من علماء العربية، سواء قدماء كانوا أو محدثين، وفتحت باباً واسعاً أمام دارسي اللغة، فحصلنا من مزاجية جهد الفريقين من العلماء، علماء الأصول وعلماء اللغة على نتائج أكثر دقة، وأوفر أصالة في مجال البحث العلمي التحليلي.

والذي يشغل علماء الأصول في المقام الأول، هو الكشف عن واقع التشريع الإسلامي، حكماً أو وظيفة، والتماس الأدلة على ذلك، وهي لا تخرج عن كتاب الله والسنة الشريفة، أو الاعتماد على العقل عند انعدام الدليل النقلي الكاشف، أو الرجوع إلى سيرة المشرعة، أو العرف، ونحو ذلك.

ولتعدد وسائل الكشف عن واقع الشريعة، تعددت الركائز التي يجب الاعتماد عليها في محاولة استكشاف ذلك الواقع، فارتبط علم الأصول بجملة من العلوم أسموها بالمبادئ، كالنحو والصرف واللغة وعلوم البلاغة والمنطق والفلسفة وغيرها.

وكان من أهم ما بحثوه من هذه العلوم، ما يتصل بالجانب اللغوي، لارتباط اللغة بأهم مصادر التشريع وهو الكتاب والسنة، فأسفرت بحوثهم

في اللغة - كما تقدم - عن آراء ذات أصالة وعمق، لا يستغني عنها دارس اللغة، والراغب في الكشف عن حقيقة هذه الظاهرة الاجتماعية، وتعرف طبيعتها وخصائص ظواهرها.

وهذه البحوث التي أنجزها علماء أصول الفقه "ولد كأي مولود سوي صغير على أيدي القدماء من الأصوليين، ثم نمت وتطورت، بنمو هذا العلم وتطوره، حتى كادت تكتمل، على أيدي المحدثين من الاعلام في مدرسة النجف الأشرف الحديثة في علم الأصول"^(١).

لقد تناول علماء أصول الفقه إذن جوانب كثيرة من اللغة، انفردوا في معالجة بعضها، وشركوا في تناول بعضها الآخر علماء اللغة، ونظراً لاتساع بحثهم للقضايا التي تناولوها، تعقدت آراؤهم فيها، وبدت وعرة صعبة المنال يصدف عنها كثير من دارسي اللغة، ويזהدون في تعرفها، لأنها تحتاج منهم إلى فضل صبر، ومزيد أناة وتفكير.

ويُعد العلامة السيد محمد تقي الحكيم المتوفى في النجف الأشرف عام (٢٠٠٢م)، في مقدمة علماء الأصول المحدثين الذين عنوا بدراسة اللغة، وكانت له آراء دقيقة وأصيلة في جملة من مباحثها، وقد اشتمل كتابه الموسوم بـ(من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية) على هذه الآراء، ولذا اعتمدت عليه في هذا البحث، وإني لأرجو من أساتذة اللغة ودارسيها في الجامعات، ألا تفوتهم فرصة الاطلاع على هذا الكتاب، لأنه سيزيد في معرفتهم اللغوية، ويقفهم على ما لم تتسع له مصنفات لغويينا القدماء والمحدثين بشأن كثير من قضايا اللغة ومشاكلها.

(١) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم: ١٦، ط١، بيروت (٢٠٠٢م).

ومما عالجه السيد الحكيم رحمه الله في كتابه هذا مسألة (الوضع في اللغة) وهو بحث ضاف متشعب، يكتنز بكثير من الدقائق التي لم أقف عليها في كتب اللغة، ومسألة (الاشتراك والترادف) ومسألة (الاجتهاد في اللغة)، وغير ذلك.

وسأختار من بعض هذه المباحث ما أرى انه جدير بأن يوقف عنده من آراء، لأصالتها، وإغفال اللغويين إياها، كما سأطيل الوقوف عند قضية (الاجتهاد في اللغة) لحاجة لغتنا العربية في هذا العصر إلى (الاجتهاد) لما تواجه من أنماط الجديد، للتعبير عما جد من ألوان المعارف والعلوم والاختراعات من جانب، ولرغبة عدد من أدبائنا كباراً وناشئين في استحداث طائفة من المفردات، والتعابير، ولما يشهده هذا الجديد من صراع بين اللغويين الذين يتشدد بعضهم فيغلق باب الاجتهاد في اللغة ويتسامح بعضهم الآخر فيفتح الأبواب على مصاريعها لكل ما يجد في اللغة، أو يطرأ عليها دون تفريق بين ما يسمح به وما لا يسمح.

ومادامت الآراء المختارة، تتعلق بمباحث لغوية مختلفة، فسأخص كل رأي بفقرة من البحث، وستكون الفقرات متفاوتة الطول والقصر، ولكنها ضرورية لئلا تختلط الآراء بعضها ببعض، أو يكون تداخل بينها، فيؤدي ذلك إلى اضطراب البحث، وعدم انتفاع القارئ به.

١- نشأة اللغة:

لقد شغلت الصورة الأولى التي كانت عليها اللغة أذهان العلماء والمفكرين في كل الأمم منذ أقدم العصور وذهبوا في تصوير نشأة اللغات مذاهب شتى، فوضعوا لذلك نظريات عرفت بـ(نظريات نشأة اللغات)، ودعم أصحاب كل نظرية نظريتهم بمجموعة من الأدلة، إلا أن هذه

قراراً يصحي بانفس من احوص في تصيه ساء اللغات، لا بها عدت من القضايا الميتافيزيقية، التي لا سبيل إلى التوصل فيها إلى رأي يثق به العقل، أو تطمئن إليه النفس.

وقد عرض السيد محمد تقي الحكيم لهذا الموضوع، وأورد كلاماً موجزاً لخص فيه آراء علماء أصول الفقه، في القديم والحديث في قضية نشأة اللغات، ويبدو أن هذه الآراء لم تخرج عن أبرز ما ذهب إليه علماء اللغة العرب والأوربيين.

ومن هذه الآراء ما ذكره السيد الحكيم وعزاه إلى أستاذه الشيخ حسين الحلبي رحمه الله، فقد روى عنه انه قال: "كان الانسان في طوره الأول كالأخرس، أو الطفل، يفزع بدافع ذاتي إلى التفاهم مع الآخرين، من طريق اختراعه لأصوات يعتقد كفايتها في تمثيل المعنى وإحضاره"^(١).

وظاهر هذا الرأي انه يعد المادة الأساسية للغة هي الأصوات، وأنها ظاهرة اجتماعية، وان وظيفتها الأولى هي التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع الذي يتكلم بها. ولكن الشيخ الحلبي لم يتطرق إلى نوعية هذه الأصوات، وبداياتها الأولى، وان كان قد جزم بانها (اختراع) وليست (تقليداً) أو (محاكاة) لأصوات أخرى في المحيط الانساني، كالأصوات الطبيعية، أو أصوات الحيوانات.

(١) نفسه: ٢٦، وينظر مصدره.

ومعنى ذلك أن الشيخ الحلبي، فيما نقل عنه السيد الحكيم، لم يذهب إلى نظرية أساسية من نظريات نشأة اللغات، وهي ما عرفت بنظرية (المحاكاة)، وسيأتي ذكرها.

وأورد السيد الحكيم بعد ذلك نظرية المحاكاة هذه، التي اشتهر بها ابن جني، وضمنها كتابه (الخصائص) غير أن السيد الحكيم قال عنها انها نظرية حديثة، موجودة لدى بعض القدماء من علماء الأصول.

وعلى الرغم من أن السيد الحكيم وصف هذه النظرية بالحدثاء، نقل خلاصتها عن كتاب (المزهر) للسيوطي، وعلى الرغم من أن ابن جني قد قال بهذه النظرية في كتابه (الخصائص)، عزاها السيد الحكيم إلى السيوطي فقال: يقول السيوطي: "وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد". ثم قال السيد الحكيم: ثم عقب - يعني السيوطي - على هذا الرأي بقوله: "وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل"^(١).

ولنا هنا على السيد الحكيم ثلاثة اعتراضات: الأول: وصفه نظرية محاكاة الأصوات في نشأة اللغات بأنها حديثة، في حين انه قال عنها: إن جذورها قائمة لدى بعض القدماء من علماء الأصول. والثاني: انه نسب القول بها إلى السيوطي، نقلها ونقل التعقيب عليها من الخصائص. الثالث: انه عزا هذه النظرية إلى قدماء الأصوليين، وفاته أن أقدم من صرح بها فيما هو

(١) نفسه: ٢٦، ينظر: الخصائص: ٤٧/١، ٤٨، ط، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

متعارف في الدرس اللغوي هو ابن جني، ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن ابن جني لم يدع النظرية لنفسه بل ابتدأها بقوله: "وذهب بعضهم"، ولكنه تبناها حين قال عنها: "أنها وجه صالح، ومذهب متقبل".

فلعل هذا البعض الذي أشار إليه ابن جني هو من الأصوليين، وكان على السيد الحكيم أن يتبع ذلك، ويقف على صاحب هذه النظرية، لما في ذلك من الأهمية في تاريخ البحث اللغوي العربي.

ومما وقف عنده السيد الحكيم في موضوع (نشأة اللغات)، هو تأكيد أن بعض علماء الأصول قد أدركوا أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وانها لا توجد إلا في أحضان مجتمع، فقال: "واعتبارها (كذا)^(١) ظاهرة من الظواهر التي اقتضتها طبيعة الاجتماع نصّ عليه بعض علماء الأصول قديماً وحديثاً، وإن لم يطلقوا عليها نفس هذه التسمية"^(٢).

ولتأييد رأيه هذا أورد نصاً لبعض الأصوليين يصرحون بها بأن اللغة وليدة المجتمع، وأنها نشأت تلبية لحاجة بعض أفرادها إلى بعض في التعامل والتواصل، وتصريف شؤون الحياة.

لقد ساق السيد الحكيم بهذا الشأن عدداً من النصوص، منها قول السيد إلكيا البهراسي: "وذلك أن الانسان لما لم يكن مكتفياً بنفسه في معاشه، ومقيمات معاشه، لم يكن له بد من أن يسترفد المعاونة من غيره، ولهذا اتخذ الناس المدن ليتجمعوا ويتعاونوا، وقيل أن الانسان هو المتمدن بالطبع، والتوحش دأب السباع، ولهذا توزعت الصنائع وانقسمت الحرف على الخلق، فكل واحد قصر وقته على حرفة يشتغل بها، لأن كل واحد من

(١) وعدّها.

(٢) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٦.

الخلق لا يمكنه أن يقوم بجملة مقاصده، فحينئذ لا يخلو من أن يكون محل حاجته حاضرة عنده، أو غائبة بعيدة عنه، فإن كانت حاضرة بين يديه أمكنه الإشارة إليها، وإن كانت غائبة، فلا بد له من أن يدل على موضع حاجته، وعلى مقصوده وغرضه، فوضعوا الكلام دلالة^(١).

وقول الامام فخر الدين واتباعه: "إن السبب في وضع الألفاظ أن الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته بل لا بد من التعاون ولا تعاون إلا بالتعارف، ولا تعارف إلا بأسباب، كحركات أو إشارات أو نقوش أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصد، وايسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ"^(٢).

وقول السيد أبي القاسم الخوئي رحمه الله، بعد أن ناقش مبدأ التوفيق في اللغات، ودعوى أن الواضع هو الله عز وجل: "ثم أن الوضع وليد الحاجة بين طبقات البشر، لغرض التفاهم، وسير حركة الحياة، وهو يختلف باختلاف الأمم والأزمان ومقدار الحاجة إليه".

وينطوي كلام السيد الخوئي السابق على ملاحظة عند غيره ممن تقدم النقل عنهم، وهي أن اللغات تختلف من أمة إلى أخرى، ويلحقها التطور خلال الزمن، وإنها لا تنشأ كاملة دفعة واحدة، بل تولد وتنمو وتتطور، والدافع إلى ذلك تغير أحوال المتكلمين بها، وتدرجهم في سلم الحضارة.

وكان على السيد الحكيم أن ينبه على ما تميز به رأي السيد أبي القاسم الخوئي المذكور آنفاً.

وقد وقف السيد محمد تقي الحكيم عند ملاحظة بعض علماء الأصول الفرق بين بدايات اللغات ومراحلها اللاحقة، فهي في طور نشأتها وبداياتها

(١) نفسه: ٢٦، وينظر: مصدره.

(٢) نفسه: ٢٧، وينظر: مصدره.

الأولى، حين يكون المتكلمون بها لا يزالون بدائيين، لم تنضج عقولهم، ولم تتعقد حياتهم، ولم تتزايد حاجاتهم، تختلف عنها في الأطوار اللاحقة، التي تشهد نضج أهلها، وزيادة معارفهم، وارتقاء حياتهم، ففي بدايات اللغة تتسم صور الكلام بالعفوية والتلقائية وتنعدم فيها الإرادة أو القصد.

وكان الشيخ حسين الحلبي رحمه الله ممن فرق بين هذين الطورين من أطوار اللغات، فقال فيما نقل السيد الحكيم عنه أن اللغة "لدى البشر في بدء تكوينهم، لم تكن سوى تعبير لا شعوري عن حاجة من الحاجات، يصدر عنه كما يصدر أي صوت من أي حيوان، وكما يصدر البكاء منه، عندما يحس بما يدعو إلى الألم والبكاء، فالبكاء في حقيقته تعبير عن الألم، كما أن الألفاظ تعابير عن معانيها، ومثل هذا التعبير لا يسبق بتصور"^(١). وقال - أي الشيخ الحلبي -: "أما بعد تبلور اللغة وتطورها، فهذا الكلام ربما يتأتى منه، لأن الواضعين سواء في الأعلام الشخصية أم (كذا)^(٢) غيرها، يسبقون الاستعمال باختيار اللفظة وتصورها، بعد تصور المعنى الموضوع"^(٣).

٢- اللغة التوقيف أم اصطلاح:

ومما عرض له السيد محمد تقي الحكيم رضوان الله عليه، قضية توقيفية اللغة أو قيامها على المواضعة والاصطلاح، وأورد آراء بعض علماء الأصول في هذه القضية، فذكر أن الذي عليه الأشعري وأهل الظاهر من الأصوليين: "إن الواضع هو الله عز وجل، وإن وضعه مُتَلَقًى لنا من جهة التوفيق الإلهي، أما بالوحي، أو بان يخلق الله الأصوات والحروف ويسمعها

(١) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٧، وينظر: مصدره.

(٢) الصواب: أو.

(٣) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٦، وينظر: مصدره.

الواحد أو جماعة، ويخلق له أو لهم العلم الضروري انها قصدت للدلالة على المعاني"^(١).

ثم عرض السيد الحكيم لرأي ابن جني في هذا الموضوع، فقال - أي ابن جني - إنه حكى عن أكثر أهل النظر "إن أصول اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف"^(٢).

وأما أقطاب مدرسة النجف الحديثة في الأصول فقد أورد منهم رأي الشيخ محمد حسين النائيني رحمه الله، الذي اختار أن الواضع هو الله، "ولكن ليس من وضعه تعالى للألفاظ كوضعه للأحكام على متعلقاتها وضعاً تشريعياً، ولكن كوضعه الكائنات وضعاً تكوينياً... بل المراد بكونه تعالى هو الواضع أن حكمته البالغة لما اقتضت تكلم البشر، بإبراز مقاصدهم بالألفاظ، فلا بد من انتهاء كشف الألفاظ لمعانيها (كذا)^(٣) إليه تعالى شأنه بوجه، إما بوحي منه إلى نبي من أنبيائه، أو بالهام منه إلى البشر (كذا)^(٤) أو بإبداع ذلك في طباعهم بحيث صاروا يتكلمون ويبرزون المقاصد بالألفاظ بحسب فطرتهم حسبما (كذا)^(٥) أودعه الله في طباعهم"^(٦).

وواضح أن النائيني فسّر مقولة التوفيق بثلاثة احتمالات الأول أن يكون الله تعالى وقف أنبياءه على اللغة، ووكّل إليهم وقف اتباعهم من البشر على ما علمهم منها، والثاني أن يكون الله وقف البشر جميعهم على اللغة،

(١) نفسه: ٢٤، وينظر: مصدره.

(٢) نفسه: وينظر: الخصائص: ٤١/١.

(٣) الصواب: عن معانيها.

(٤) الصواب حذف (إلى).

(٥) الصواب: بحسبها.

(٦) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٤، ٢٥، وينظر: مصدره.

وألهمهم إياها، من غير وساطة الأنبياء، لأنهم بشر أيضاً، والثالث أن الله تعالى أودع في طباع البشر القدرة على التكلم، وإبراز المقاصد بالألفاظ، ويبدو أن السيد الحكيم قد أخذ بالاحتمال الثالث، فقال: "وهذا القول - أي قول النائيني باحتمالاته الثلاثة - لا يَأْبَى أن تكون اللغة أو بعضها اصطلاحية، لإمكان صدورها عن المصطلحين بتوسط فطرتهم، وربما نزلت بعض أدلة القائلين بالتوفيق على هذا المعنى"^(١).

ثم أكد اختياره ذا الرأي بقوله: "والواقع العلمي المبني على الاستقراء، لا ينهض بغير دعاوى الاصطلاح، وليس لدينا من الأدلة التي عرضوها ما يوقف الأخذ بها - أي دعاوى الاصطلاح على الإطلاق"^(٢).

ولم تفت السيد الحكيم الإشارة في أول قوليه المتقدمين، إلى أن بعض القائلين بالتوقيف، ومنهم ابن جني، قد جاءت أدلتهم مطابقة هذا المعنى، وآية ذلك انه ساق نص ابن جني الآتي، فقال: يقول ابن جني: "إن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)"^(٣) ثم قال: وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك انه قد يجوز أن يكون تأويله: اقدر آدم على أن واضع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة، فاذا كان محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به"^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن الدارسين المحدثين، يرجحون اختيار السيد الحكيم، ويرون أن اللغة اصطلاح، وإن القدر التوفيقي فيها هو أن الله تعالى

(١) نفسه: ٢٥، وينظر: مصدره.

(٢) نفسه.

(٣) البقرة: ٣١.

(٤) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٥، وينظر: الخصائص: ٤١/١، ٤٢.

كَرَّمَ بني البشر، على سائر مخلوقاته، بأن أودع فيهم ما جعلهم متكلمين، أو ناطقين باللغات.

٣- المناسبة بين اللفظ والمعنى:

لقد شغلت الصلة بين اللفظ والمعنى أذهان اللغويين في جميع الأمم منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر، وانقسموا في هذا الأمر على فريقين: الأول يقول أن بين اللفظ ومدلوله صلة ذاتية أو طبيعية، بحيث تحمل هذه الصلة أو المناسبة المتكلم على أن يعبر عن المعنى المعين بلفظ معين، لا يصلح غيره للتعبير عنه، وقد وجد هذا الفريق في جميع العصور وفي جميع الأمم، ويعد افلاطون ممن مال إلى هذا الرأي^(١). ويعد عباد بن سليمان الصيمري وهو أحد المعتزلة من أشهر القائلين بهذا الرأي، "ومع أن معظم اللغويين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومعانيها، ربطاً وثيقاً يكاد يشبه الصلة الطبيعية، أو الذاتية"^(٢). ومن هؤلاء العرب ابن جني في الخصائص وابن دريد الذي ألف كتاباً سماه (الاشتقاق) "حاول فيه تحليل الاعلام العربية كأسماء القبائل والأمكنة في جزيرة العرب، فيقول مثلاً إن (قضاة) سميت كذلك لأنها رحلت من جنوبي الجزيرة العربية إلى شمالها، فهي مشتقة من انقضع الرجل عن أهله أي بَعْدَ"^(٣).

وأما في العصر الحديث فقد قال بوجود الصلة الطبيعية أو المناسبة الذاتية بعض اللغويين الغربيين، ومنهم (همبولت) و(جسبرسن)، غير أن هذا

(١) دلالة الألفاظ (د. إبراهيم أنيس): ٥٩، ط ١، (١٩٥٨م).

(٢) دلالة الألفاظ: ٦٠.

(٣) نفسه: ٦٢، ٦٣.

الأخير قد حذر من المغالاة في هذا، إذ رأى أن هذه الظاهرة لا تكاد تطرد في لغة من اللغات^(١).

الفريق الثاني: ويقول باعتبارية العلاقة بين اللفظ ومدلوله، وقد وجد هذا الفريق أيضاً في جميع العصور، ففي القديم يعد (أرسطو) ممن قال بعدم المناسبة أو الصلة الطبيعية بين اللفظ ومعناه، ورأى أن الصلة بينهما عرفية اعتبارية^(٢). وقد مرّ بنا آنفاً أن أكثر اللغويين العرب لا يرون وجود صلة ذاتية، أو مناسبة طبيعية بين الدال والمدلول. وأما في العصر الحديث، فقد كان سوسير من أشهر القائلين باعتبارية الصلة بين اللفظ والمعنى، وتبعه على ذلك اللغويون الغربيون والعرب^(٣).

ومعنى ما تقدم أن الذي عليه اللغويون المحدثون أن الصلة بين اللفظ ودلالته صلة عرفية، "فالألفاظ لا تعدو في حقيقتها أن تكون بمثابة الرموز على الدلالات، وكل لفظ يصلح أن يتخذ للتعبير عن أي معنى من المعاني، فما يسمى بـ(الشجرة) يمكن أن يسمى بأي لفظ آخر متى اصطلاح الناس عليه، وتواضعوا على استعماله، فليس في لفظ (الشجرة) ما يوحي بفروعها وجذورها وأوراقها وخضرتها"^(٤).

وقد عرض السيد محمد تقي الحكيم لرأي الأصوليين في موضوع المناسبة بين اللفظ ومعناه، وأورد بعض آرائهم، وكان قد تتبع آراء بعض القدماء من اللغويين العرب في هذه القضية، وقد مرّ بنا طرف منها في صدر هذه

(١) دلالة الألفاظ: ٦٤.

(٢) نفسه: ٥٩.

(٣) مناهج البحث اللغوي (د. نعمة العزاوي): ٩٣، من مطبوعات المجمع العلمي، ٢٠٠١.

(٤) دلالة الألفاظ: ٦٨.

الفقرة، فذكر السيد الحكيم أن القول بالترابط الذاتي بين اللفظ والمعنى ينسب إلى عباد بن سليمان الصيمري، من أعلام المعتزلة، فنقل السيد الحكيم عن السيوطي في المزهري قوله: "نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة انه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع"^(١). ثم نقل عن السيوطي أيضاً انه ينسب إلى عباد بن سليمان أن العلاقة بين اللفظ ومعناه ذاتية موجبة، مستدلاً بأن لو لم تكن كذلك "لكان تخصيص الاسم بالمعنى المعين ترجيحاً من غير مرجح"^(٢).

ثم ساق السيد الحكيم ما أثر عن عباد بن سليمان من انه كان "يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل ما مسمى (ازغاغ) وهو بالفارسية الحجر، فقال أجد فيه يُنسأ شديداً وأراه الحجر"^(٣). وأشار السيد الحكيم إلى ما سجله الجمهور على هذا الرأي من اعتراض، يتمثل في انه "لو ثبت ما قاله لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، ولما صح وضع اللفظ للضدين كالقرء للحيض والطهر، والجون للأبيض والأسود"^(٤).

وقد دافع السيد الحكيم عن عباد بن سليمان الصيمري، فقال إنه عالم، فكيف يجهل "أن من لوازم المناسبة الذاتية بين اللفظ والمعنى، هو لزوم معرفة كل إنسان بكل اللغات، فكيف أمكن افتراض خفائها عليه"^(٥).

ثم أوضح أن الصيمري لم يرد "أكثر مما أراده أهل اللغة والعربية، فقد

(١) المزهري في علم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبي الفضل ورفيقيه: ٤٧/١. ط. الجلبلي.

(٢) المزهري في علم اللغة وأنواعها: ٤٧/١.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

(٥) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٢، ٢٣.

كادوا يطبقون على ثوابت المناسبة بين اللفظ والمعنى... وربما أراد أن يشير إلى أن نشأة اللغات كانت تعتمد محاكاة الأصوات، وهي لا تختلف وان اختلفت اللغات بعد ذلك بفضل عوامل التطور"^(١).

وانتهى السيد الحكيم في موضوع المناسبة بين اللفظ والمعنى، إلى رأي يوافق فيه اللغويين المحدثين، الذي ذكرناه آنفاً، فقال: "ليست هناك أي ضرورة للقول بانها - أي المناسبة - يجب أن تكون قائمة بين طبيعة اللفظ المعنى... ولهذا لا نجد أية ضرورة لالتماس التمحلات في إيجاد المناسبة كما حاول ذلك أمثال ابن جني من أعلام اللغويين"^(٢).

٤- الاشتراك والترادف:

ومما وقف عنده السيد محمد تقي الحكيم من قضايا اللغة، موضوع الاشتراك والترادف، فقد قال: إن أكثر من أطال الحديث عنه علماء الأصول والمنطق، ونظراً لأهمية هذا البحث، وما ترتب عليه من ثمرات علمية قيمة، قرر السيد الحكيم أن يعرض فيه مختلف وجهات النظر، ويقومها في حدود ما يملك - على حد تعبيره - ثم يترك لذوي الاختصاص حق معاودة البحث فيها، نقداً واستدراكاً^(٣).

الاشتراك:

وأول ما عرض له هو تعريف الاشتراك، فذهب إلى أن التعاريف كثيرة، فلا بد له من ذكرها، ثم مناقشتها، واختيار امثلها.

ومما أورد من تعاريف الاشتراك، قول بعض الأصوليين وهو الشيخ محمد

(١) نفسه: ٢٣.

(٢) نفسه: ٢٣، ٢٤.

(٣) نفسه: ٩٠.

الخضري: "الاشتراك أن يتعدد المفهوم ويتحد اللفظ"^(١). وأخذ على هذا التعريف "أن تعدد المفهوم مع اتحاد اللفظ لا يقتصر على الاشتراك، بل يعم الحقيقة والمجاز والمنقول، ففي كل منها تعدد في المفهوم، مع اتحاد اللفظ، وهي غير الاشتراك، فالتعريف اذن غير مانع"^(٢).

وأورد كذلك تعريفاً آخر، عزاه إلى الشيخ محمد رضا المظفر ووصفه بأنه أفضل التعاريف، فقد عرفه المظفر بأنه: "اللفظ الذي تعدد معناه، وقد وضع للجميع كلا على حدة ولكن من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه لبعضها الآخر"^(٣). ورأى أن سبب تفضيله هذا التعريف هو تنصيبه على ما يوجب خروج المنقول والحقيقة والمجاز^(٤).

والحق أن تعريف الخضري لا يعوزه الدقة، وإن قول المظفر بأن المشترك قد وضع لجميع معانيه، كل على حدة، دون أن يسبق وضعه لبعضها وضعه لبعضها الآخر، أمر يخالف ما أجمع عليه اللغويون من أن اللفظ يوضع أولاً لمعنى محدد، ثم ينتقل عن هذا المعنى بعوامل أسموها (عوامل نشأة المشترك اللفظي)، ومنها المجاز، فالعين مثلاً يراد بها في أصل الوضع العين الباصرة، ثم انتقلت إلى الدلالة على معانٍ آخر منها عين الماء والجاسوس والنقد والرئيس المتقدم في قومه وغير ذلك، لما لوحظ من مناسبة بين المعنى الأصلي وهذه المعاني التي دل لفظ العين عليها، وفي هذا ما يشير إلى سبق المعنى الأصلي للمفردة المعاني الأخرى التي انتقلت إليها لوجود علاقة المجاز.

(١) نفسه: ٩١، وينظر: مصدره.

(٢) نفسه: ٩١، وينظر: مصدره.

(٣) نفسه: ٩٢، وينظر: مصادره.

(٤) نفسه.

ومما عرض له في موضوع الاشتراك انقسام العلماء على مانع لوقوعه في اللغة، وعلى معترف بوقوعه فيها، وقد ساق كل فريق أدلته، ولعل أبرز أدلة المانعين هو دعواهم "الاخلال بالتفهم المقصود لخفاء القرائن"^(١). بمعنى أن "جعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى مع خفاء القرائن، مما يخل بتحقيق هذه الغاية، فلا يعقل أن يقدم عليها الواضع بحال"^(٢).

وقد رد السيد الحكيم قول المانعين هذا بقوله: "ننكر لزوم الاخلال بالمفاهيم دائماً، عند استعمال الألفاظ المشتركة لإمكان الاتكال على القرائن الواضحة وهي كثيرة"^(٣).

وأما أبرز أدلة القائلين بإمكان وقوع الاشتراك في اللغة هو ما ذهبوا إليه من أن المعاني غير متناهية، وإن الألفاظ متناهية، ولذا لجأ المتكلمون باللغة إلى جعل اللفظ الواحد دالاً على أكثر من معنى، "فاليهيات والحروف التي يمكن أن تدخل تركيبها ضمن استعمالنا محدودة، وهي مهما كثرت واتسعت فإن لها حداً لا بدّ وإن (كذا)^(٤) تقف عنده، وتنتهي به، فما ذهب إليه المستدل من دعوى تناهي الألفاظ في موضعه"^(٥).

وانتهى السيد الحكيم إلى القول: "والذي عليه أكثر العلماء واللغويين هو القول بإمكان وقوعه - أي الاشتراك - ودليلهم على الامكان فقدان الموانع العقلية... وكتب اللغة مليئة بهذه الألفاظ، بل ما من مادة من المواد إلا

(١) نفسه: ٩٦، وينظر: مصدره.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه: ٩٧، وينظر: مصدره.

(٤) تحذف الواو.

(٥) نفسه: ٩٦.

ويذكرون لها عدة معاني (كذا)^(١) على سبيل الاشتراك اللفظي، وكل شبهة تثار على خلاف هذا المعنى ينقضها الواقع الذي نلمسه في جميع اللغات، فهي أقرب إلى الشبهة في مقابل البديهة^(٢).

ومن قضايا الاشتراك التي أثارها السيد الحكيم هو إمكان وقوعه في القرآن الكريم، فأشار إلى أن الباحثين فريقان: أحدهما يقول بعدم وقوعه في القرآن، معللاً ذلك بمنافاة وقوعه لطبيعة الإعجاز فيه، وقد لخص الآمدي في (الاحكام في أصول الاحكام) رأي المانعين، ثم رده فقال: "وما يقوله المانع لذلك من أن المشترك إذا كان المقصود منه الافهام فإن وجد معه البيان فهو تطويل من غير فائدة، وإن لم يوجد فقد فات المقصود، وإن لم يكن المقصود من الافهام فهو عبث وهو قبيح، فوجب صيانة كلام الله عنه"^(٣).

وقد عقب السيد الحكيم على رأي الآمدي هذا فقال: "والتحقيق أن يقال: إن ذكر القرينة المعينة في باب الاشتراك لا يدعو إلى التأويل المنافي للإيجاز، لجواز انطوائها على فائدة أخرى يراد إيصالها إلى السامع، كما أن الاجمال قد يكون مقصود المتكلم لفوائد تترتب عليه. وصريح القرآن الكريم بذلك (منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات)^(٤)"^(٥).

ثم قال السيد الحكيم: "نعم. الاجمال والتطويل إذا كان منشؤهما العجز عن البيان لحصر أو ضيق أداء، كان ذلك منافياً للإعجاز، لا وجود المشترك

(١) الصواب معان.

(٢) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٩٧، وينظر: مصدره.

(٣) نفسه: ٩٧، ٩٨، وينظر: مصدره.

(٤) آل عمران: ٧.

(٥) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٩٨.

فيه. وقد مثلوا لوقوع الاشتراك فيه بآية (والليل إذا عسعس)^(١)، أي أقبل وأدبر وآية (وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن)^(٢) لاشتراك الرغبة بين الميل إلى الشيء والميل عنه. وآية (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)^(٣) لاشتراك القرء بين الحيض والطهر^(٤).

وواضح من الأمثلة التي أوردتها السيد الحكيم على الاشتراك، أنها مما يقع في باب الأضداد، لأن اللغويين عدّوا التضاد من المشترك. وقد صرح بذلك ربحي كمال فقال: "من المشترك ما يكون أحد المعنيين فيه ضدّاً للآخر، وهو ما يسمى بالتضاد، وهو نوع من الاشتراك ينشأ من بعض علله"^(٥).
الترادف:

وأما الترادف فقد بدأ السيد الحكيم بتعريفه، فقال إن تعريفه أسهل من الاشتراك، ولذا اقتصر فيه على تعريف الشيخ الخضري الذي قال: "يراد باللفظين المترادفين ما اتحد مفهومهما"^(٦).

غير أنه قيد تعريف الخضري هذا بقول الشيخ عبد الهادي شليلة صاحب منتقى الجمان:

تعدد اللفظ لمعنى اتحد ترادف إن طابق الوضع العدد
ومعناه أن تعدد اللفظ لمعنى واحد، يقتضي تعدد الوضع، فالسيف

(١) التكوير: ١٧.

(٢) النساء: ١٢٧.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٩٨.

(٥) التضاد في ضوء اللغة السامية (د. ربحي كمال): ٩، بيروت (١٩٧٥م).

(٦) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٩٣، وينظر: مصادره.

والصارم والمهند، تعدد فيها الوضع، فهي على بعض الأقوال مترادفة، ولكن الأسد والبطل للرجل الشجاع، يعد الوضع فيهما واحداً، فهما ليسا مترادفين^(١).

وقد عرض السيد الحكيم للخلاف بين اللغويين في امكان وقوع الترادف وعدم إمكانه، فقال: "وعمدة ما استدل به القائلون بالامتناع، لزوم العبث في جعل الأسماء المتعددة للمسمى الواحد، وهو لا يمكن أن يصدر من حكيم، إذ يلزم من اتحاد المسمى تعطيل فائدة أحد اللفظين، لحصولها باللفظ الآخر"^(٢).

وقد ردّ هذا القول بتعدد الفوائد المترتبة على وجوه الترادف، منها لزوم "التوسعة في اللغة، وتكثير الطرق المفيدة للمطلوب، فيكون أقرب للوصول إليه حيث (كذا) انه لا يلزم من تعذر حصول أحد الطريقتين تعذر الآخر، بخلاف ما إذا اتحد الطريق"^(٣).

"وقد يتعلق به فوائد أخرى من النظم والنثر بمساعدة أحد اللفظين في حرف الروي، ووزن البيت والجناس والمطابقة، والخفة في النطق به، إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة لأرباب الأدب وأهل الفصاحة"^(٤).

ومن طريف ما ذهب إليه السيد الحكيم في منشأ الخلاف في إمكان وقوع الترادف وعدم إمكانه، وإمكان وقوع الاشتراك وعدم إمكانه، هو النظريات التقليدية في نشأة اللغات، فقد كان بعض اللغويين يرون وجود ترابط ذاتي

(١) نفسه: ٩٣، ٩٤.

(٢) نفسه: ٩٩ وينظر مصادره.

(٣) نفسه: ٩٩ وينظر مصادره.

(٤) نفسه: وينظر مصادره.

بين الألفاظ ومعانيها، ويرى آخرون أن الترابط ليس ذاتياً، بل هو مما جعله واضع مخصوص، سواء أكان الله عز وجل أم فرد معين.

ومن هذه النظرة التقليدية لنشأة اللغات، وانها من وضع الله تعالى أو وضع شخص معين، انبعثت التساؤلات عن الحكمة في وقوع الاشتراك في اللغة، أو وقوع الترادف فيها "أو عن الأهداف العقلانية من وراء جعل الألفاظ المتعددة للمعنى الواحد، أو جعل اللفظ الواحد بإزاء المعاني المتعددة؛ لأن العاقل لا بد أن يكون هادفاً في جملة تصرفاته الارادية وإلا لما كان عاقلاً" (١).

وقال السيد الحكيم بعد ذلك: "ولكن النظرة الحديثة في علم الاجتماع عن نشأة اللغات وتطورها، تأبى كل هذه الفروض، وتعتبر (كذا) (٢) اللغة من الظواهر التي تقتضيها طبيعة الاجتماع، ولا يسأل عنها مرجع واحد" (٣). ولما كان "وضع الألفاظ لمعانيها لا يقع عن تشاور بين المجتمعات لغرض التوزيع والتنسيق، فإن الاشتراك والترادف لا بد وأن (كذا) يقع عادة؛ لأن اللفظة قد توضع لدى مجتمع لمعنى ولدى آخر لمعنى، فينشأ الاشتراك بين المعنيين.

وقد توضع الألفاظ المتعددة لدى المجتمعات المختلفة لمعنى واحد فينشأ الترادف بينها. ويأتي بعد ذلك أرباب المعاجم فيتبعون المجتمعات ذات اللغة الواحدة لتسجيل ما يعثرون عليه من الموارد اللغوية وتنسيقها، فيجدون فيها

(١) نفسه: ١٠٠، ١٠١.

(٢) وتعد.

(٣) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٠١.

هذه الألفاظ مشتركة ومترادفة" (١).

ثم مضى السيد الحكيم إلى القول: "وبهذا ندرك انه لا موضع لكل تلکم التساؤلات عن الأهداف العقلانية لجعل الترادف والاشتراك، ما دمنا ندرك أن الوضع أقرب إلى العمليات التلقائية التي تقتضيها طبيعة المجتمعات، ولا يسأل عنها فرد واحد بالاضافة (كذا) (٢) إلى تباعد المجتمعات، وعدم إمكان تنسيق لغاتها عند الوضع لو كان هناك واضح واحد. نعم، يمكن توجيه أمثال تلکم التساؤلات للمجامع اللغوية اليوم لو وقعت - فيما يجد لديها من أوضاع - في الترادف والاشتراك مع قدرتها على التشاور وتنسيق الأعمال فيما بينها" (٣).

ولم تفت السيد الحكيم الإشارة إلى توسع اللغويين "في دعاوى الترادف حتى أحصيت عشرات الأسماء لمسمى واحد، والكثير من هذه الدعاوى لو سلطت عليها الأضواء لوجدت غير تامة للتباين بين مداليل هذه الألفاظ" (٤). وعلل السيد الحكيم التوسع في دعاوى الترادف بين طائفة من المفردات بأن: "منشأ الخلط غالباً هو اشتباه ما وُضع لاسم الذات بما وُضع لها باعتبار تلبسها ببعض الصفات" (٥). ثم أيد تعليله هذا بما نقله عن الآمدي (صاحب الاحكام في أصول الاحكام) الذي قال: "وقد ظنّ بأسماء أنها مترادفة وهي متباينة، وذلك إذا كانت الأسماء لموضوع واحد باعتبار صفاته المختلفة كالسيف والصارم والهندي، وباعتبار صفته وصفة كالناطق والفصيح

(١) نفسه: ١٠٠، ١٠١.

(٢) زيادة على ذلك تباعد.

(٣) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٠٢.

(٤) نفسه: ١٠٤.

(٥) نفسه.

وليس كذلك" (١).

ومما يلاحظ على السيد الحكيم في بحث الترادف، أنه لم يعرض للخلاف القائم بين الباحثين في مسألة وقوعه في القرآن الكريم، أو عدم وقوعه، كما فعل عند كلامه على المشترك.

وقد عالج أحمد مختار عمر هذا الموضوع، فأنتهى - وهذا ما لم يفتن له السيد الحكيم - إلى أن هناك ألفاظاً تعد من الترادف التام، وهي المتطابقة في معانيها، التي يمكن أن نضع بعضها مكان بعض في سياق ما، من غير أن يتأثر المعنى، وقال عن هذا النوع من الألفاظ، نقلاً عن أولمان، إنه "تurf لا يمكن للغة (كذا) (٢) أن تقدمه بسهولة" (٣). وهناك ألفاظ تعد من أشباه الترادف، وهي التي يكون بين معانيها فروق دقيقة، لا يدركها إلا المتضلع من اللغة، أو المتبحر فيها، وكلا النوعين قد ورد في القرآن الكريم (٤).

وذهب هذا الباحث إلى أن "من المبالغة في التنزيه أن نعتبر (كذا) في القرآن الكريم من تماثل في المعنى ليس من باب الترادف، وإنما من باب الأحاد، أو انه من غير الممكن أن يقوم لفظ مكان آخر في القرآن، أو أن وقوع الترادف في القرآن يتنافى مع إحكام ألفاظه، وتنزيله من حكيم حميد، فالقرآن قد انزل بلغة العرب وعلى طريقتهم، ولا شك أن لتنويع التعبير عندهم قيمة خاصة، حتى لو تطابق المعنيان" (٥).

(١) نفسه: ١٠٤، ١٠٥، وينظر: مصادره.

(٢) لا يمكن اللغة.

(٣) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته (د. أحمد مختار عمر): ١٠٢ وينظر مصادره، ط١، (٢٠٠١م).

(٤) نفسه: ١٠٣.

(٥) نفسه: ١٠٢، ١٠٣ بتصرف يسير.

ومن أمثلة الترادف التام الذي وقع في القرآن، الفعلان (آثر) و(فضّل)، قال تعالى: (تالله لقد آثرك الله علينا)^(١) وقال: (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق)^(٢)، والفعلان (أرسل) و(بعث)، قال تعالى: (أرسل رسوله بالهدى)^(٣) وقال: (فبعث الله النبيين)^(٤).

ومن أمثلة أشباه الترادف (الحلم) و(الرؤيا)، إذ إن بين اللفظين فرقاً دلاليّاً، وإن ظن بعضهم انهما من المترادف، قال تعالى: (قالوا أضغاث أحلام)^(٥) وقال: (لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك)^(٦) فكلمة (أحلام) ارتبطت في القرآن الكريم بالهلاوس والأحلام المختلفة في حين أن (الرؤيا) لم تأت فيه إلا في الأحلام الصادقة.

ومن أمثلته (الغيث) و(المطر)، قال تعالى: (وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا)^(٧) وقال: (وامطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين)^(٨)، فالغيث عبرت في القرآن الكريم عن النفع، في حين جاء المطر للضرر^(٩).

٥- الاجتهاد في اللغة:

لقد تناول السيد محمد تقي الحكيم هذا الموضوع، وهو من الموضوعات اللغوية المهمة، وما أظن إنني وقفت على معالجة له في كتب اللغة القديمة

(١) يوسف: ٩١.

(٢) النحل: ٧١.

(٣) التوبة: ٣٣.

(٤) البقرة: ٢١٣.

(٥) يوسف: ٤٤.

(٦) يوسف: ٥.

(٧) الشورى: ٢٨.

(٨) الشعراء: ١٧٣.

(٩) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته: ١٠٣ وما بعدها.

وقد استهل السيد الحكيم بحثه هذا بتعريف اللغة، والكلام على مقوماتها، والخواص التي يتصف بها نظامها، إذ إن لكل لغة مقومات وخواص في الصوت والمفردة والتراكيب تميزها من غيرها. فاما تعريفها فقد ذكر أن الباحثين عرفوها بتعريفات متعددة، لا يخلو أكثرها من الاشكال، ولكنه اختار أن يعرفها: "انها مجموعة من أصوات ذات هيئات خاصة تستخدم بعد وضعها لمعان معينة، وسيلة للتفاهم بين العاملين بها"^(١).

وأرى أن هذا التعريف ادق من تعريف ابن جني المشهور، الذي هو: "اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم". فمهما قيل عن دقة هذا التعريف وشموليته مادة اللغة التي تتكون منها الأصوات، ووظيفتها التي تؤديها في مجتمعتها، واختلافها من مجتمع لآخر، فان السيد الحكيم قد أثار عليه اعتراضاً مهماً لم أقف عليه عند غيره، فقال: "الأصوات جنس يجمع بين ما يطلقه الانسان منها، وما تطلقه بقية الحيوانات، فكلمة الهيئات وما بعدها فصلها المميز لها"^(٢). ومعنى ذلك أن تخصيص الأصوات بانها ذات هيئات وأوضاع مختلفة معينة نفى عنها شبهة أن تكون أصواتاً غير إنسانية أو غير لغوية.

وأما مقومات اللغة العربية التي تؤلف مجتمعة الفارق بينها وبين بقية اللغات فهي^(٣):

١ - أصواتها.

(١) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٢٤.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

٢- صيغ مفرداتها وهيئاتها الاشتقاقية بما لها من دلالات.

٣- هيئاتها التركيبية ودلالاتها الخاصة.

٤- أدوات الربط فيها وما لها من مداليل.

٥- حركاتها الاعرابية وأثرها في تشخيص المراد.

فالذي يؤلف الاطار العام للغة العربية اذن، هو هذه العناصر والمقومات، لأنها لا تتصف بالثبات، ولا تقبل الحصر، وانما هي وليدة الحاجة، إلى التعبير عن المعاني، والمعاني غير قابلة للحصر، لتجدها باستمرار^(١).

وعلى الرغم من أن السيد الحكيم قد وقف فيما سبق من هذا البحث عند (اللغة بين التوفيق والاصطلاح)، واختار أن اللغة اصطلاحية، عاد هنا ففسر اصطلاحية اللغة بأن: "الوضع فيها من حقوق المتكلمين بها، يتصرفون به كما يشاءون سداً لحاجتهم، وذلك إما للقول إن الله عز وجل أقدرهم على المواضعة، وترك لهم حق اعمال هذه القدرة، أو لأن هذا الحق مما تقتضيه طبيعة الاجتماع، واللغة ظاهرة اجتماعية"^(٢).

وأرى أن تعبير السيد الحكيم هنا غير دقيق، فاللغة لم تنشأ إما لأن الله تعالى اقدر الناس على المواضعة بها، وإما لأنها مما تقتضيه طبيعة الاجتماع، بل انها نشأت للأمرين معاً، بمعنى لأن الله قد اقدر الانسان على المواضعة بها، وخلق له وسائل استعمالها ولأنها مما تقتضيه طبيعة حياته، وهي حياة اجتماعية.

وقد فرق السيد الحكيم بين (مقومات اللغة) و(مفرداتها)، فالمقومات ينبغي الوقوف عندها، والاقتصار على ما ورد منها عن العرب الذين

(١) نفسه: ١٢٤، ١٢٥.

(٢) نفسه: ١٢٥.

يملكون وحدهم حق وضع هذه المقومات، دون مسّها بالتغيير والتبديل والاضافة، "فاللغة العربية مثلاً بعد أن استقرت معالمها، واستوت شخصاتها، وتحققت ماهيتها، لم يعد لأحد الحق في التصرف بمقوماتها، ما دام يريد لنفسه السير في فلکها. وإعطاؤه مثل هذا الحق تعبير آخر عن إعطائه الحق في القضاء عليها تدريجياً، لوضوح أن التصرف بذات الشيء بالتغيير والتبديل، تصرف بنفس الذات وإعدام لماهيتها"^(١).

ومن هنا - كما يرى السيد الحكيم - وقف علماء اللغة في بحوثهم على اختلاف مجالاتها، عند تعرف هذه المقومات، والتماس خواصها وضوابطها وقوانينها، وما سمعنا أن أحداً منهم فكر في أن يزيد على أصواتها صوتاً واحداً، أو يضع صيغة أو هيئة جديدة سداً لحاجة يستشعرها، وقل مثل ذلك عن أدوات الربط في العربية، فلو قال أحدهم مثلاً إن العرب وضعت (من) للربط الابتدائي و(إلى) للربط الانتهائي، وأنا أضع (حين) للربط الوسطي، لأصبح سخرية الساخرين^(٢).

أما المفردات فإن مجال الزيادة فيها مفتوح، ولذا رأينا مؤلفي المعجمات اتسعت صدور معجماتهم لقبول المولد من المفردات، ولم ينكر أحد من العلماء لما جد من مصطلحات بعد عصور الاحتجاج، إلا إذا وجدوه مخالفاً الشروط اللازمة لوضع المصطلحات^(٣). وقد انتهى السيد الحكيم مما تقدم إلى تعريف (الاجتهاد في اللغة) فقال إنه: "يعني بذل الوسع للتعرف على

(١) نفسه.

(٢) نفسه: ١٢٦.

(٣) نفسه.

(كذا)^(١) مقومات اللغة وقواعدها العامة ودلالات ألفاظها، وذلك من خلال الأصول الكاشفة عنها". ثم ذكر هذه الأصول وهي:

١- النصوص.

٢- الإجماع.

٣- القياس.

٤- الاستصحاب.

ثم أثار السيد الحكيم السؤال الآتي: أيفتح باب الاجتهاد في اللغة أم يوصد؟

وفي إجابته عن هذا السؤال أشار إلى أن ثمة علماء دعوا إلى سد باب الاجتهاد في المجالات الشرعية، ولكنه لم يقف على أن هناك من دعا إلى سده في علم اللغة، إذ "لا يعرف من الأسباب ما يدعو إلى ذلك، اللهم إلا دعوى الخوف من تسرب الفوضى إلى حرم هذه العلوم، نتيجة تطفل من لا يحسن ذلك من غير ذوي الاختصاص"^(٢). ثم أشار إلى أن هذا الخوف غير المسوغ ينتج عنه "الحجر على العقول جميعاً مجالات أعمالها في مختلف العلوم لنفس الشبهة"^(٣).

وأما من يدعي أن علوم اللغة قد استوفت الحديث عنها، ولم يعد فيها مجال لاجتهاد، فإن الواقع ينقض ادعاءه هذا، فهذه الكتب المؤلفة في أكثر مجالات علوم اللغة مملوءة باختلاف العلماء، واحتدام الجدل بينهم في غير قليل من المسائل "ولا يُعقل فرض الرأيين المختلفين، وعدهما معاً حجة

(١) لتعرف مقومات.

(٢) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٣٠.

(٣) نفسه: ١٣٠، ١٣١.

يركن إليها، فلا أقل اذن من اعطاء العقول المعاصرة فرصة البحث في مناشئ هذا الخلاف، والفصل فيه. بما يرى انه أقوى دليلاً وأسلم حجة^(١).

ولكي يطمئن العلماء إلى أن اللغة ستبقى بعيدة من الفوضى، وان حرمتها ستظل مصونة اقترح السيد الحكيم أن يصار إلى (الاجتهاد الجماعي) الذي تعمل به المجامع اللغوية فيما تسميه (لجان أصول اللغة)، فان هذا الضرب من الاجتهاد سيحقق المحافظة على سلامة اللغة، ويمنع تسرب الفوضى إليها، وإذا وجد من يجتهد في اللغة خارج المجامع اللغوية، فان شروطاً مهمة ينبغي أن تتوافر فيه، وأهم هذه الشروط توافر ملكة الاجتهاد فيه، ولا تحقق هذه الملكة إلا بعد معاناة واسعة^(٢).

ولم تفت السيد الحكيم الاشارة إلى أن اللغة وليدة الحاجة ولا يُعقل أن تسد من غير طريق الاجتهاد^(٣).

ولكن ما مجالات الاجتهاد في اللغة؟

لقد حدد السيد الحكيم مجالات الاجتهاد في اللغة فقال: "الاجتهاد في اللغة كالاكتفاء في الشريعة، ليس معناه استحداث لغة جديدة، أو التنكر لمعالم لغته السابقة، وإنما يقصد به التعرف على (كذا)^(٤) واقع هذه اللغة، كما أن الاجتهاد في الشريعة ليس معناه استحداث أحكام لم ترد عن الشارع، ولم يأذن الشارع باللجوء إليها، عند العجز عن بلوغ حكمه، وإنما يقصد به التعرف على (كذا) واقع الشريعة من خلال كشف الأصول

(١) نفسه: ١٣١ بتصرف يسير.

(٢) نفسه: ١٣١.

(٣) نفسه.

(٤) الصواب: تعرف واقع.

مقومات اللغة وخواص نظامها في مجال الأصوات ومخارجها وصفاتها وتآلفها في الكلمة، مما يعين على محاكاة النطق العربي، وهذا هو مجال علم الأصوات، وفي مجال صيغ مفرداتها وجموعها وهيئاتها الاشتقاقية، وتحديد المسموع منها والمقيس، وهو ما يعنى به علم الصرف، وفي مجال التراكيب، أي كيفية صياغة جملها، ومواقع حركاتها الاعرابية، ومعرفة مداليل تلك التراكيب، وهو ما عني به علم النحو والمعاني، وفي مجال دلالات مفرداتها، وبيان الحقيقي منها والمجازي ومواقع استعمالها، مما عني به مؤلفو المعجمات وكتب البلاغة. ويزيد على تعريف هذه المقومات والتبحر فيها، تتبع ظواهر اللغة وما يقف وراء هذه الظواهر من عوامل، كظواهر الترادف والاشتراك والأضداد وغير ذلك مما عنت به كتب فقه اللغة.

ذلك هو الاجتهاد في اللغة، وتلك حدوده، فهو يعني معرفة اللغة معرفة دقيقة في جميع جوانبها ومقوماتها، ويعني كذلك القدرة على الفصل فيما اختلف فيه علماء اللغة من مسائل وقضايا بما يرى المجتهد انه اسلم حجة، وأقوى دليلاً. ولا يعني الاجتهاد مسخ اللغة أو تبديلها، أو تغيير ما توارثناه من مقوماتها وثوابتها.

وثمة باب مفتوح من أبواب الاجتهاد، وهو الاجتهاد في وضع المصطلحات، فقد أباحه السيد الحكيم؛ لأن المصطلح تسند عليه الحاجة

المتجددة، ولأنه يتعلق بالمفردات، والمفردات - كما تقدم - لا تقع في نطاق مقومات اللغة وثوابتها، التي تمثل نظمها الصوتية والنحوية، ولذا يمكن أن نزيد منها في اللغة ما تمس إليه الحاجة.

ولكن السيد الحكيم قد وضع شروطاً لصياغة المصطلح، فاذا أخل المجتهد في شيء منها، فقد خرج عن مقومات اللغة، وفرط في نظمها وخواصها الثابتة، وأما الشروط فهي:

- ١- التقيد بأصوات العربية عند صياغة المصطلح.
- ٢- التقيد بالصيغ العربية للمفردات.
- ٣- الابتعاد عن المشترك والمترادف في نطاق العلم الواحد، ولا يصار إليهما إلا عند الحاجة.
- ٤- التقيد بقواعد الاشتقاق وصيغ الجموع والنسب.
- ٥- البحث عن مرادف عربي والاستغناء به، على ألا يكون مهجوراً لثقل فيه.
- ٦- رعاية العلاقة بين المدلول اللغوي والمعنى الذي يراد من المصطلح.
- ٧- ألا يعتمد إلى اللفظ المرتجل الذي لا تلحظ فيه المناسبة إلا بعد اليأس من الحصول على اللفظ المناسب. فاذا صير إلى المرتجل حَسُنَ تجنب التركيب في اللفظ بأقسامه كالتركيب الإضافي والمزجي والاسنادي، مع إمكان الحصول على اللفظ غير المركب، وتجنب النحت مع الحصول على المركب، وتجنب التعريب مع إمكان النحت، وتجنب الدخيل المحتفظ بوزنه غير العربي مع إمكان التعريب.
- ٨- أن يراعى في اختيار اللفظ، ولا سيما في التراكيب والنحت والتعريب أن يكون مما تستسيغه الأذن العربية.

٩- لا يقبل اللفظ الدخيل كما ورد، إلا بعد تعذر أقسام الوضع السابقة، ويستثنى من ذلك أسماء الأعلام.

وختم السيد الحكيم بحث الاجتهاد في اللغة، بفرض صيغة (فَعْلُون) التي استشاره المجمع العلمي العراقي في إقرارها صيغة من صيغ التصغير التي درج عليها المغاربة كقولهم: عبدون وخلدون وزيدون في تصغير عبد وخالد وزيد؛ لأن صيغ التصغير من مقومات اللغة الثابتة، ولا يقبل الاجتهاد في زيادة صيغة جديدة عليها.

أما صيغة (فَعْلُون) أعرابية هي أم لا؟ فقد قال السيد الحكيم إنها عربية، ولكنها ليست من صيغ التصغير، وقد ورت في القرآن الكريم كلمة (الزيتون)، وورد كثير من أمثلة جمع المذكر السالم بهذه الصيغة، كقولهم: زيدون وسعدون وغيرهما^(١).

ومن الجدير بالذكر هنا ننبه على أن السيد الحكيم قد أصاب بجعل صيغة (فَعْلُون) عربية، ولكن كلمة الزيتون التي أوردناها مثلاً على هذه الصيغة مختلف في وزنها. فأبو بكر الزبيدي الأندلسي تردد بين قولين، الأول أنها على وزن (فَعْلُون)، وأنها من كلمة (الزيت)، والثاني أنها مأخوذة من قولهم (أَرْضُ زَيْتَنَةٍ) أي ذات زيتون، فيكون وزنها عند ذلك (فَيَعُول) لأن النون أصلية ولكنه رجح القول الأول^(٢).

وقد ذكر ابن جني القولين أيضاً، ثم عدّ قول من جعل النون أصلية؛ لأن

(١) من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ١٢٥.

(٢) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة (د. نعمة العزاوي): ٢٩٥، طبع في النجف الأشرف (١٩٧٥م).

الكلمة مأخوذة من (الزَّئِن)، قولاً متكلفاً؛ لأن هذا الأصل مُمات^(١).
وأما ابن عصفور فقال: وأما زيتون فـ(فَيَعُول) كقِيصُوم وليست النون
زائدة بدليل (الزيت)، بل أن النون أصلية؛ لأنهم قالوا (أَرْض زَيْتَنَة) أي فيها
زيتون، ثم قال: أن بناء (فَعْلُون) لم يستقر في كلامهم^(٢).

الخاتمة

لقد عنى علماء أصول الفقه بدراسة اللغة، وبحث جوانبها المختلفة،
فوقفوا عند قضايا تناولها علماء اللغة المحترفون، قدماء كانوا أو محدثين،
وانفردوا بتناول قضايا أخرى. وكانت النتائج التي توصل إليها علماء
الأصول أكثر دقة في بعض الجوانب، وكانت في جوانب أخرى مطابقة آراء
اللغويين، سواء منهم القدماء والمحدثون. ومن هؤلاء الأصوليين السيد محمد
تقي الحكيم رضوان الله عليه، وقد عرض بحثي هذا لأهم القضايا المتصلة
باللغة التي درسها، وعرض فيها وجهات نظر الأصوليين، ووجهات نظره
أيضاً. أرجو أن أكون قد وفقت لاعطاء صورة دقيقة لجهود السيد الحكيم في
مجالات اللغة.

(١) الخصائص: ٢٠٣/٣.

(٢) الممتع: ١٢٥/١، تح: قباوة، ط١، (١٩٧٠م).

وكان اختيار النجف الأشرف عاصمة للثقافة الإسلامية
عام (2012م) أمراً حكيماً ، لا بد منه - وإن جاء متأخراً -
- فالنجف حاضرة من أغنى حواضر الإسلام عطاءً ،
وإبداعاً ، وإفاضةً ، ولها من العمق الحضاري والتأصيل
الفكري ، والجهاد لرفعة الإسلام ، وأهلِهِ ما ليس لغيرها .
وجمعية منتدى النشر : وهي نبذة من هذه الأرض الخيرة
- يحقُّ لها أن تشارك في إغناء هذه الاحتفالية بما
يتناسب ومَنهجها ، وأهدافها ، وتاريخها ، فأرثأت إصدار
هذه السلسلة عن النجف الأشرف بأقلام أساتذة
متخصِّصين ، لتُضيء جوانب من تاريخ هذه المدينة
الكريمة ، ولتُرَدَّ الجميل بِمِثْلِهِ بِمَا سَقَتْها ، وروَّثها من
روافد العلم والإيمان والأدب والعرفان .